

العولمة

دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد

الدكتور

مهدي محمد منصور

قسم العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية



إشاعة قنا - الإبراهيمية - الإسكندرية - ت ١٩٩١٥٠٠٠

الطبعة الثانية

٢٠٠٤

العوامة

دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد

(الطبعة الثانية)

دكتور

ممدوح محمود منصور

قسم العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

٢٠٠٤

الناشر

أليكس لتكنولوجيا المعلومات

٨ شارع قنا - الإبراهيمية - الإسكندرية

ت. ٥٧٤٣٩٢٥

Email: AlexInfoTech@link.net

• بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ •

« وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا »

آية ١٣ - سورة الحجرات

« ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة، ولا يزالون مختلفين »

آية ١١٨ - سورة هود

صدق الله العظيم

إهداء

إلى صاحبي الذكرى الغالية والفضل الأوفى
إلى ذكرى والدي ووالدتي رحمهما الله
اعترافاً بفضلهما ووفاء لذكراهما

مقدمة

تعد ظاهرة العولمة Globalization ^(١) من أكثر الظواهر إثارة للجدل والنقاش في السنوات الأخيرة، سواء علي مستوى الدوائر العلمية الأكاديمية، أو علي مستوى المحافل العملية السياسية والدبلوماسية والاقتصادية وغيرها.

وترتد أهمية ظاهرة العولمة إلي تباين أبعادها وتشعب آثارها، إذ لم تقتصر انعكاسات هذه الظاهرة علي مجرد التأثير علي واقع العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية فحسب، وإنما جاوزت ذلك لتشمل التأثير علي الأوضاع الداخلية في معظم دول العالم مخلصة وراءها آثارا ملموسة علي مختلف جوانب الحياة الإنسانية.

وقد كان من شأن تلك الأهمية البالغة التي اتسمت بها هذه الظاهرة، وذلك الاهتمام الكبير الذي حظيت به، أن تعددت الدراسات التي عنيت بتحليلها وتبيان آثارها، كما تباينت الاتجاهات والآراء والمواقف يصدها ما بين مؤيد ومعارض، أو ما بين مرحب ومندد.

وفي هذا الإطار تجتج هذه الدراسة كمحاولة للوقوف علي مدلول مفهوم العولمة كمصطلح حديث النشأة والاستخدام، وكذا لرصد ظاهرة العولمة من حيث تطورها التاريخي وذلك من خلال استعراض الظروف التاريخية التي مهدت لها أو هيأت لظهورها، فضلا عن إلقاء الضوء علي المنطلقات الأيديولوجية الكامنة وراء هذه الظاهرة أو الباعثة عليها والتي أسهمت في تشكيل ملامحها، ولنختتم دراستنا بالتعرف علي الأبعاد المختلفة لظاهرة العولمة ولآثارها وانعكاساتها علي مختلف قطاعات الحياة الإنسانية.

(١) يستخدم مصطلح Mondialisation في اللغة الفرنسية للإشارة إلي ظاهرة العولمة.

إننا إذ نقدم هذه الدراسة - كإسهام متواضع من جانبنا في هذا المضمار -
لندرك تماماً أننا نغامر بالخوض في بحر لحي يموج بالتيارات المتلاطمة والأهواء
المعارضة، التي يصعب الإبحار فيها، غير أن ما دفعنا إلى تناول هذا الموضوع هو
إدراكنا لمدى خطورة الآثار والانعكاسات التي سترتبها هذه الظاهرة على واقعنا
المصري والعربي والإسلامي، ولما يمكن أن تخلضه من عواقب خطيرة على مستقبل
الأجيال القادمة في بلادنا.

ولا يفتوتني في هذا المقام أن أعبر عن خالص الشكر والامتنان لكل من جامعتي
ستوكهولم وفيكشو بالسويد على الدعوة الكريمة التي تلقيتها منهما لزيارة
السويد خلال الفترة من ٧ إلى ٢١ سبتمبر ١٩٩٨، والتي أتاحت لي جمع معظم
المادة العلمية التي اعتمدت عليها في إعداد هذه الدراسة، فضلاً عما أتاحت لي
هذه الزيارة من التعرف على رؤية جانب من دول العالم المتقدم لهذه الظاهرة.
وختاماً

فإنني إذ أقدم هذا العمل العلمي المتواضع إلى قراء العربية لأتطلع إلى أن يجد
فيه المعنيون بدراسة هذا الموضوع بعض النفع والفائدة وهم بصدد السعي إلى فهم
أعمق وإدراك أشمل لأبعاد هذه الظاهرة المستجدة، كما أمل أن يمثل كذلك صرخة
تحذير أو صيحة تنبيه للقائمين على عمليات رسم السياسات العامة أو صنع القرار
على كافة المستويات، داعياً الله العلي القدير أن يوفقهم لما فيه تجنب أمتنا ويلات
العوثة وشروها، وأن يهيئ لبلادنا الإفادة مما قد تحمله في ثناياها من خير، إنه
علي ما يشاء قدير. ألا قد بلغت اللهم فاشهد.

« ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير » ..

د/ ممدوح محمود منصور

الإسكندرية في مارس ٢٠٠٤

القسم الأول

في « العولة »

دراسة للمفهوم والظاهرة والمنطقات

• في التعريف بمفهوم « العولمة »:

العولمة - لغة - هي تعميم الشئ وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، ويقال عولم الشئ أي جعله عالمياً.

ولقد كان من شأن تزايد الاهتمام بظاهرة العولمة في السنوات الأخيرة، وذيوع الكتابات المعنية بدراستها، أن تعددت وتنوعت التعريفات التي قدمت لمفهوم العولمة، فراح كل باحث يركز على بعد معين من بين الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة، بحسب اهتماماته العلمية أو العملية، كما راحت هذه التعريفات المتباينة تصطبغ وتتلون على مقتضى التوجهات الفكرية والأيديولوجية لواقعها، أو تبعاً للمصالح المادية والمعنوية للدول التي ينتمي إليها واضعو هذه التعريفات، ومدي تأثير تلك المصالح بظاهرة العولمة سلباً أو إيجاباً.

وفيما يلي محاولة لاستعراض الاتجاهات الرئيسية السائدة بصدد تعريف « العولمة »، كمفهوم يشير إلى تلك الظاهرة المستجدة، وذلك بغية التعرف على كنه هذه الظاهرة، وكذا الوقوف إلى المدلول الاصطلاحي لذلك المفهوم.

أولاً : العولمة كتكثيف للتفاعلات الدولية،

يري فريق من المعنيين بالعولمة أن هذه الظاهرة تشير إلى ازدياد كثافة التفاعلات والعلاقات فيما بين الدول على المستوى العالمي. وهي هذا الإطار يري كل من Holm & Sorensen أن « العولمة هي تكثيف للعلاقات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية عبر الحدود »^(١). أما أنتوني جيدنز Giddens فيري أن « العولمة هي عملية تكثيف للعلاقات الاجتماعية عبر العالم على نحو يهين لترباط التجمعات المحلية المتباعدة بحيث تتشكل الأحداث المحلية على مقتضى أحداث تقع على بعد أميال عديدة والعكس بالعكس »^(٢).

ويتضح من تعريف جيدنز أنه يركز على الطابع الجدلي للعولمة، حيث يشير إلى التأثيرات المتبادلة بين العالمي وبين المحلي، فكما أن العولمة تؤثر في الأحداث

المحلية، فإن العولمة ذاتها كظاهرة لا بد لها - بدورها - أن تنفعل هي الأخرى بهذه الأحداث المحلية.

ويلتقي التعريفان السابقان حول فكرة التدويل Internationalization أي تدويل العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بحيث لا تعد مقصورة فقط على المستوى المحلي وإنما تنسحب إلى ما وراء الحدود الإقليمية فتصبح تفاعلات دولية. ومن ثم فالعولمة تشير إلى النمو المتزايد للتفاعلات الدولية وزيادة الاعتماد المتبادل فيما بين الدول.

وانطلاقاً من التصور السابق فقد عرف كل من Thompson & Hirst العولمة على أنها «زيادة في أحجام ومعدلات نمو التدفقات التجارية وتدفقات رؤوس الأموال المستثمرة فيما بين الدول، كما تتضمن العولمة - وفقاً لهذا التعريف - التحركات المتزايدة للأفراد والرسائل والأفكار فيما بين الدول»⁽⁴⁾.

ويتفق Robert Cox أيضاً مع هذا الرأي حيث يرى أن «العولمة تتسم بمجموعة من الخصائص التي تشتمل على تدويل العملية الإنتاجية، والتقسيم الدولي للعمل، وحركات الهجرة البشرية من الجنوب إلى الشمال، فضلاً عن تهينة البيئة التنافسية التي تهيئ لذلك كله، وبما يتطلبه ذلك أيضاً من إضعاف لدور الدولة»⁽⁵⁾.

ثانياً، العولمة كترجع لأثر العامل الجغرافي؛

يرى M. Waters أن «العولمة هي عملية اجتماعية يتراجع بمقتضاها تأثير العامل الجغرافي على الترتيبات (النظم) الاجتماعية والثقافية، وما يصاحب ذلك من تزايد وعي الشعوب بهذا التراجع»⁽⁶⁾.

أما Baylis & Smith فيعرفان العولمة على أنها تعني ببساطة «عملية الترابط المتزايد فيما بين المجتمعات بحيث أن الأحداث التي تقع في مكان ما من العالم تكون لها - على نحو متزايد - انعكاسات على شعوب ومجتمعات ثانية عنها»⁽⁷⁾.

ثالثاً : العولمة بمعنى اللا - إقليمية،

يرى البعض أن العولمة تعني القضاء علي مفهوم الإقليمية Deterritorialization، أو بعبارة أخرى فإن العولمة تستهدف التمكين لما يسمى ما فوق الإقليمية Supraterritoriality. ومن هذا المنطلق يمكن النظر إلى العولمة باعتبارها تمثل عملية إعادة تصوير لخريطة العالم بحيث لا يبدو العالم مقسماً إلى أقاليم متميزة تفصل بينها حدود إقليمية^(٨).

ويندرج تحت هذا الاتجاه أيضاً تعريف كل من T. McGrew & D. Held حيث يعرفان العولمة على أنها ، عملية (أو مجموعة من العمليات) التي تنطوي على تحولات عميقة بصدده التنظيم المكاني للعلاقات والمعاملات الاجتماعية عبر العالم،^(٩).

رابعاً : العولمة بمعنى انضفاط الزمان والمكان،

يرى Robertson أن ، العولمة هي انضفاط الزمان والمكان على مستوى العالم وتكثيف الوعي بالعالم ككل مترابط،^(١٠) بمعنى تراجع أثر الضواصل المكانية (المسافات) أو الزمنية (هروق التوقيت) على التعامل الدولي. ويؤيد Giddens هذا التصور حيث يرى أنه لا يتعين النظر إلى العولمة باعتبارها ظاهرة اقتصادية بالدرجة الأولى، تقوم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل فيما بين الدول، وإنما هي تتمثل - في المقام الأول - في ذلك التحول الهائل الذي طرأ على مفهومي الزمان والمكان في عالمنا المعاصر^(١١).

خامساً : العولمة بمعنى عملية التوحيد الكوني،

يلتقي أنصار هذا الاتجاه حول النظر إلى العالم (الكرة الأرضية أو كوكب الأرض) Globe، أو الكون Universe كوحدة واحدة، ومن ثم فالعولمة من وجهة نظر هؤلاء هي محاولة لتحقيق ما يشبه الوحدة الكونية Universalization^(١٢).

وعلى الرغم من ذلك فهم يختلفون فيما بينهم حول تصوراتهم بشأن فكرة

التوحيد Unification ذاتها، إذ يذهب بعض المثاليين إلى تبني التصور القائل بأن العولمة هي، مجموعة العمليات التي يتم من خلالها تجميع شعوب العالم المختلفة في مجتمع كوني عالمي واحد،^(١٣) أي أنها العملية التي تستهدف خلق هيراركية عالمية (أو كونية) سياسياً واقتصادياً وثقافياً، ذلك بينما يقف فريق آخر عند حد القول بأن المقصود بالتوحيد هو الاتساق Uniformalization، أي توحيد المعايير أو القيم على المستوى العالمي، ولعل ذلك التصور الأخير هو الأقرب إلى الواقع، ومن ثم فإن العولمة - تبعاً لذلك - تشير إلى عملية توحيد القيم والمعايير والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى العالمي.

ويعد كل من Olivier Reiser و B. Davies أول من نحت فعل يعولم to Globalize، وذلك في أربعينيات القرن العشرين بمعنى النظر إلى الكون كله كوحدة واحدة أو ككل مترابط، حيث تنبأ بحدوث تآلف Synthesis بين الثقافات وصولاً إلى ما أسماه بالنزعة الإنسانية العالمية Global Humanism. وفي هذا الإطار فإن كلمة Global تشير إلى كل ما هو عالمي أو كوني، أو إلى كل ما يمتد عبر العالم World wide، وكذلك فإن لفظة العولمة تشير إلى عملية بث أو نشر الأشياء أو الخبرات عبر الشعوب، على امتداد كافة أرجاء المعمورة كأن نتحدث مثلاً عن عولمة التقويم الميلادي الجريجوري ليصبح مقياساً للتأريخ عبر العالم، أو عولمة فكرة معينة كمفكرة حقوق الإنسان مثلاً، أو عولمة طراز معين من طرز الملابس أو نمط معين من أنماط الاستهلاك^(١٤).

سادساً : العولمة بمعنى التحرير،

يري أنصار هذا الاتجاه أن العولمة تتمثل في الاتجاه أو النزوع نحو الليبرالية Liberalization، بمعنى التحرير وإزالة القيود والمعوقات التي تفرضها الحكومات على كافة الأنشطة والحركات السياسية والاقتصادية. ويمكننا أن نتمثل مظاهر العولمة - وفقاً لهذا الاتجاه - في الانتشار السريع لعمليات التحول الديمقراطي

سياسياً، وعمليات التحول إلى آليات السوق وتحرير التجارة وإزالة العوائق على المبادلات التجارية وعلى تحركات الأفراد ورؤوس الأموال^(١٥).

سابعاً : العولمة بمعنى الاستعمار أو الهيمنة؛

ويمثل هذا الاتجاه وجهة النظر السائدة في دول الجنوب تجاه ظاهرة العولمة. ويرى Martin Khor ، أن العولمة تمثل ما اصطلحنا على تسميته في العالم الثالث لعدة قرون بالاستعمار^(١٦)،. ووفقاً لهذا التعريف تعد العولمة صورة من صور الإمبريالية الحديثة.

ثامناً : العولمة بمعنى التغريب أو الأمركة؛

تذهب بعض التعريفات التي قدمت لمفهوم العولمة إلى اعتبارها محاولة للتغريب Westernization أو للأمركة Americanization إذ يرى كل من Spybey و Taylor^(١٧) أن ،العولمة هي عملية حركية يتم بواسطتها فرض الهياكل الاجتماعية للحدائق من المنظور الغربي عبر العالم، بما يتضمنه ذلك من مخاطر القضاء على الثقافات الأخرى وعلى حق الشعوب في تقرير مصائرهم،، وحققها في المشاركة في هذه العملية.، وقد ارتبطت العولمة بالمشروع السياسي الأمريكي في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وقد عبر R. Keohane عن ذلك بقوله : إن الهيمنة (ويقصد الهيمنة الأمريكية) تخلق الاستقرار بواسطة احترام مجموعة من قواعد اللعب. (١٨)

ولعل مما يدعم هذا التصور ما أعلنه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش (الأب) - أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في البرازيل عام ١٩٩٢ - حين قال : «إن نمط حياتنا غير قابل للتفاوض ،مما يوحي بأن قيم الليبرالية الغربية، وكذا نمط الحياة الأمريكية على وجه التحديد يتعين أن يكونا المعيار الحاكم في أي نظام دولي أو إتفاقية دولية. ولعل ذلك ما حدا بجاك لانج - وزير الثقافة الفرنسي السابق - إلى أن يرفع شعار : «يا ثقافات العالم إتحدوا ضد الغزو الثقافي الأمريكي» ، وذلك خلال مؤتمر منظمة اليونسكو الذي عقد بالمكسيك.

ويري محمد عابد الجابري^(١٩) «أن العولمة التي يجري الحديث عنها الآن هي نظام ذو أبعاد تتجاوز نطاق الاقتصاد لتشمل مجالات السياسة والفكر، وهي تشير إلى محاولة تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه (هو الولايات المتحدة) على بلدان العالم أجمع. فالعولمة ليست إذن مجرد تطور تلقائي للنظام الرأسمالي، بل إنها - وبالدرجة الأولى - دعوة إلى تبني نموذج معين، أو عبارة أخرى إنها تمثل أيديولوجية تعكس الإرادة الأمريكية للهيمنة على العالم وأمرته، وهي تلجأ - في سبيلها إلى تحقيق ذلك - إلى مجموعة من الوسائل منها :

أ - استعمال السوق العالمية كأداة للإخلال بالتوازن القائم في الدول القومية وببعضها، ولا سيما فيما يتصل بالرعاية الاجتماعية.

ب - اتخاذ السوق آلية للانتخاب Selection (بالمعنى الدارويني للكلمة)، أي لانتقاء الأقوي، على اعتبار أن البقاء للأصلح، ومؤدى ذلك أن الدول والأمم غير القادرة على المنافسة ليس أمامها من مصير سوى الإنقراض والزوال أو الخضوع والتبعية.

• • •

وانطلاقاً من التعريفات التي عرضنا لها، وإذا جاز لنا أن نقدم إسهاماً متواضعاً في مجال تعريف مفهوم العولمة يمكننا القول بأن :

« العولمة هي عملية إدارة إرادية وغائية تستهدف من خلالها القوى المهيمنة على النسق العالمي، الإفادة من الأوضاع الدولية التي ترتبت على التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والمواصلات، وزيادة كثافة التفاعلات الدولية ودرجة الاعتماد الدولي المتبادل، وصورة التوزيع العالمي الراهن للقوة - وما نتج عن ذلك كله من الشعور بانضغاط الزمان والمكان، وتهاوي المواصل الإقليمية، وتزايد الوعي بالعالم ككل متكامل - ، في تحقيق الهيمنة العالمية، وذلك من خلال العمل على فرض أنماطها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعيشية على

بقية مناطق العالم، تحقيقا لمصالح تلك القوى المسيطرة، من خلال منظومة متكاملة من الأساليب والأدوات أو الوسائل المتنوعة والمتسلسلة والمهيمنة لتحقيق تلك الهيمنة..

• • •

• في التمييز بين مفهومي « العولمة » و « العالمية » :

وتجدر الإشارة - ونحن بصدد التعرض لمفهوم العولمة - إلى ضرورة التمييز والتفرقة بين مفهوم العولمة Globalization ، وبين مفهوم العالمية Globalism ، لما قد يثيره التقارب أو التشابه بين المفهومين من لبس أو غموض قد يؤدي إلى خلط مضلل أو إلى اختلاط في الأفكار والتصورات.

وفي هذا الإطار يري د. محمد عمارة أن « العالمية هي نزعة إنسانية وتوجه نحو التفاعل بين الحضارات، والتلاقح بين الثقافات، والمقارنة بين الأنساق الفكرية، والتعاون والتساند والتكامل والتعارف بين الأمم والشعوب والدول. بحيث يصبح العالم منتدى حضارات، بينها مساحات كبيرة من المشترك الإنساني العام، ولكل منها هوية ثقافية تتميز بها ومصالح وطنية وقومية وحضارية واقتصادية وأمنية لا بد من مراعاتها في إطار توازن المصالح »^(٢٠).

ويتفق محمد عابد الجابري مع الرأي السابق حيث يري أن : « "العالمية" تشير إلى الطموح إلى الارتقاء بالخصوصية إلى المستوى العالمي . أو بعبارة أخرى هي إنفتاح المحلي على ما هو عالمي أو كوني، وبالتالي فإن نشدان العالمية هو طموح مشروع يعكس الرغبة في الإنفتاح على الآخر بهدف تبادل الأخلا والعطاء، ويهدف الحوار والتعارف والتلاقح بين الحضارات والثقافات، وهكذا يمكن النظر إلى العالمية باعتبارها إزاء للهوية الذاتية، أما "العولمة" فهي إرادة للهيمنة، وبالتالي فهي محاولة لقمع الخصوصيات القومية، إنها محاولة لاختراق الآخر وسلبه خصوصيته »^(٢١).

أما James Rosenau فيري كذلك أن « العالمية تشير إلى الطموحات أو التطلعات التي تستهدف الوصول إلى حالة تصبح فيها القيم مشتركة، أو تكون متاحة لكافة أبناء الجنس البشري - على اختلاف بيناتهم وأدوارهم كمواطنين مستهلكين أو منتجين - وهم يسعون إلى العمل الجماعي مستهدفين حل المشكلات التي تواجههم » (٢٢) .

ويتضح مما سبق أن مفهوم العالمية ينطوي على مضمون إيجابي يتمثل في سعي الشعوب ذاتها نحو التفاعل مع غيرها على المستوى العالمي وصولاً إلى أرضية مشتركة على مستوى البشرية ككل، وبحيث يتاح لكافة الحضارات والثقافات أن تتفاعل وأن تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها على نحو متكافئ، وذلك على عكس العولمة التي تستهدف التأثير فقط دون التأثير - أي أنها عملية في اتجاه واحد فقط ذات طبيعة إملائية - في إطار السعي إلى فرض قيم ومعايير وأنماط ونظم طرف معين على بقية الأطراف الأخرى التي يتسم موقفها عادة بالسلبية وعدم القدرة على التأثير.

• « العولمة » عملية،

يمكن النظر إلى العولمة باعتبارها « عملية » Process (أو مجموعة من العمليات)، أي أنها تنطوي على مجموعة من الممارسات والأفعال والأنشطة الغائية المدارة، أي التي تتم بوعي من جانب القائمين بها، والتي تستهدف تحقيق غايات معينة، حتى ولو لم يتم الوصول إليها أو تحقيقها. وهكذا يمكننا القول بأن ثمة إرادة واعية تدبر وتدير وتوجه هذه الأنشطة تحقيقاً لأهداف معينة واعتماداً على وسائل وأساليب وأدوات معينة. فالعولمة إذن - وفقاً لهذا التصور - هي برنامج عمل يتضمن أهدافاً مرجوة وأدوات ووسائل يفترض فيها القدرة على تحقيق هذه الأهداف بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

ويتفق Giddens مع هذا التصور حيث يري أن « العولمة لا تمثل تطوراً تاريخياً طبيعياً بعامل قوي التطور، وإنما هي عملية مدارة تقوم عليها وتدعمها

وتروج لها بعض الدول والحكومات فضلاً عن قوى أخرى كالشركات متعددة الجنسيات وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية» (٢٣).

ويمكننا أن نخلص - ونحن بصدد الحديث عن العولمة كعملية - إلى أن ثمة فاعلاً (معوّلاً) يتمثل في الدول والكيانات أو القوى الدولية الداعية للعولمة أو المروجة لها، وأن ثمة أدوات تستخدم في هذا الصدد، وأن هذه الأدوات - علي اختلاف صورها وتباين أشكالها - تتكامل مع بعضها البعض لتحقيقاً لهذا الهدف المنشود.

وتشير الملاحظة إلى أن ثمة تنوعاً في طبيعة الوسائل أو الأدوات التي يتم اللجوء إليها في هذا الصدد، فثمة أدوات سياسية وأخرى اقتصادية وثقافية واتصالية وعسكرية وغيرها. وانطلاقاً من تعدد وتباين طبيعة الأدوات المستخدمة في إطار هذه الظاهرة كان التنوع والتباين في أبعادها والتشعب في آثارها وانعكاساتها.

• في العولمة «كظاهرة»:

تعرف «الظاهرة» Phenomenon بأنها ذلك الشئ أو الحدث الذي يحيط بالإنسان في الطبيعة أو في المجتمع، وموقف الإنسان ذو العقل المتقدم منه، حين يأنس في ذاته القدرة على التعرف على، أو الكشف عن حقيقة ما يحيط به، فيتجه إلى هذه الأشياء ساعياً إلى سبر أغوارها والكشف عن حقيقتها، وحينئذ تصبح هذه الأشياء بالنسبة له بمثابة الظواهر (٢٤).

وهكذا يتضح أن الظاهرة هي ذلك الشئ الذي يظهر أو يتبدى لنا to appear، فنلاحظه أو ندركه بحواسنا، فنسعي إلى تفسيره والكشف عن حقيقته. ومن ثم فإن إدراكنا أو انتباهنا إلى وجود الشئ هو شرط ضروري لاعتباره «ظاهرة» بالنسبة لنا. وبالمقابل فإن عدم إدراكنا لوجود الشئ هو خير دليل على عدم اعتبارنا إياه كظاهرة، حتي وإن كان له وجود فعلي في الواقع.

هذا وقد أجمعت الكتابات التي تناولت موضوع « العوثة » على أنه لم يكن لمفهوم العوثة أي وجود معروف قبل منتصف عقد الثمانينيات، بل إن قاموس أوكسفورد للكلمات الإنجليزية الجديدة قد أشار إلى هذا المفهوم - للمرة الأولى - عام ١٩٩١ واصفاً إياه بأنه من الكلمات الجديدة التي برزت خلال التسعينيات. وهكذا يتضح أنه حتى وإن كان لهذا المفهوم وجود قبل ذلك، فإنه لم يكن يسترعى أي اهتمام أو انتباه، ولم يكن أيضاً قد اكتسب مدلولاً اصطلاحياً معيناً باعتباره من مفاهيم دراسة العلاقات الدولية، أو باعتباره يشير إلى ظاهرة معينة من ظواهرها، وإنما كان يعامل كأية كلمة عابرة تشير إلى مضمون لقوي فحسب^(٢٥).

وبناءً على ما تقدم فإنني أرى أن البداية الحقيقية للعوثة، كظاهرة، تعود فقط إلى أوائل عقد التسعينيات، حين ظهر مفهوم « العوثة » لأول مرة بالمدلول الاصطلاحي الذي عرضنا له في مقدمة هذه الدراسة.

• العوثة بين القديم والحديث :

وعلى الرغم مما تقدم فإن ثمة من يرون أن للعوثة جذوراً ضاربة في أعماق التاريخ، إذ يردون أصولها وأرهاباتها الأولى إلى نحو خمسة قرون خلت. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن تبشير العوثة ترتد إلى القرن الخامس عشر الذي شهد بداية ما سمي بعصر الكشوف الجغرافية، وذلك حين حاولت كل من أسبانيا والبرتغال أن تفتح لها طريقاً بحرياً إلى الشرق الأقصى قافزة بذلك فوق الإمبراطورية الإسلامية في المشرق العربي، والتي كانت آنذاك تقف حائلاً دون وصول النفوذ الأوروبي إلى الشرق الأقصى، وقد أسفرت تلك المعاولات عن وصول الأوروبيين إلى سواحل غرب أفريقيا (١٤٣٤)، وإلى رأس الرجاء الصالح (١٤٨٨)، وإلى القارة الأمريكية الشمالية (١٤٩٢)، وإلى الهند (١٤٩٨)، وإلى جنوب الصين (١٥١١)، وإلى المحيط الهادي عبر أمريكا الوسطى (١٥١٢)، وانتهاءً بأول رحلة بحرية للدوران حول الأرض (١٥٢٢)^(٢٦).

وهي اعقاب عصر الكشوف الجغرافية بدأ التصارع حول السيطرة على الأسواق العالمية ترويحاً للسلع والمنتجات الأوروبية، ورغبة في مبادلتها بالمواد الخام والمنتجات الآسيوية والأفريقية، مما اعتبر إيذاناً ببدء عصر الرأسمالية التجارية.

وقد ألقت هذه التطورات - بما أتاحتها من إنفتاح أوروبي على بقية أرجاء المعمورة - بظلالها على العلاقات الدولية، إذ شهدت هذه الفترة البدايات الأولى لنشأة القانون الدولي من خلال كتابات هيجو جروشيوس (١٦٢٥)، كما تبع ذلك إرساء قواعد التعامل السياسي الدولي من خلال مقررات مؤتمر وستفاليا (١٦٤٨).

ومع بدايات الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر شهدت أوروبا ما عرف بظاهرة الإنتاج الكبير، حيث أدت ميكنة العمليات الإنتاجية إلى زيادة متنامية في حجم الإنتاج، الأمر الذي استلزم فتح أسواق جديدة في مختلف أنحاء العالم لتصريف الفائض الإنتاج المتراكم، وكذا البحث عن مصادر جديدة للمواد الخام لمواجهة الزيادة في متطلبات العملية الإنتاجية، ذلك فضلاً عن إتاحة فرص جديدة لاستثمار فوائض رؤوس الأموال الأوروبية المتراكمة. والاهادة من المزايا النسبية المتوافرة في مناطق مختلفة من العالم كوفرة المواد الخام ورخص الأيدي العاملة والقرب من منافذ التسويق. وقد أدت كل هذه التطورات إلى زيادة قوة الرأسمالية الصناعية الأوروبية مما هيأ المجال لظهور ظاهرة السيطرة الاستعمارية (الإمبريالية).

ومنذ نهايات القرن التاسع عشر وعلى امتداد القرن العشرين حدثت تطورات هائلة في مجال التكنولوجيا، وفي مجالي الاتصالات والمواصلات الدولية، وبحيث بات مفهوم الكونية (بمعنى النظر إلى العالم ككل مترابط) يبدو قابلاً للتحقق لأول مرة في تاريخ البشرية بشكل ملموس.

ويمكننا أن نشير في هذا الصدد إلى بعض الأحداث العالمية^(٣٧) والدولية التي ساهمت في التمكين لهذه النزعة الكونية :

- ففي سنة ١٨٦٦ بدأ تشغيل أول كابل للاتصالات التلغرافية عبر المحيط الأطلنطي.
- وفي عام ١٨٨٤ بدأ العمل بتوقيت جرينتش لتنسيق المواقيت عبر العالم.
- وفي عام ١٨٩١ تم أول اتصال هاتفي دولي بين لندن وباريس.
- وفي عام ١٨٩٦ أعيد إحياء فكرة الألعاب الأولمبية القديمة لأول مرة في العصر الحديث.
- وفي عام ١٨٩٩ تم التقاط أول رسالة لاسلكية عبر المحيط الأطلنطي.
- وفي عام ١٩١٤ نشبت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٩) كأول حرب عالمية.
- وفي عام ١٩١٨ بدأت خدمة البريد الجوي لأول مرة.
- وفي عام ١٩١٩ نجحت أول رحلة طيران عبر الأطلنطي بدون توقف.
- وفي عام ١٩٢٠ تم إنشاء منظمة عصبة الأمم كأول منظمة عالمية للسلام.
- وفي عام ١٩٢٦ تم أول اتصال تليفوني عبر المحيط الأطلنطي.
- وفي عام ١٩٣٠ نجح أول بث إذاعي عالمي لخطاب الملك جورج الخامس في مؤتمر لندن البحري حيث تم بثه واستقباله عبر ٢٤٢ محطة أرضية على امتداد القارات الست.
- وفي عام ١٩٣٩ نشبت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥).
- وفي عام ١٩٤٤ أبرم نظام بريتون وودز لإنشاء مؤسسات التمويل الدولية كما تم إرساء أسس النظام النقدي الدولي.
- وفي عام ١٩٤٥ أنشئت منظمة الأمم المتحدة.

- وفي عام ١٩٤٧ وقعت الإتفاقيه العامة للتجارة والتعريفه الجمركية GATT لتحرير التجارة الدولية.
- وفي عام ١٩٤٨ صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- وفي عام ١٩٥٦ تم إرساء أول كابل تليفوني عبر المحيط الأطلنطي.
- وفي عام ١٩٥٧ أطلق أول صاروخ عابر للقارات (الاتحاد السوفيتي).
- وفي عام ١٩٦٠ استخدم مارشال ماكلوهان مصطلح القرية العالمية Global Village كوصف للعالم في ظل تقدم وسائل المواصلات والاتصالات.
- وفي عام ١٩٦٢ أدخلت خدمة الاتصال الدولي المباشر بين لندن وباريس.
- وفي عام ١٩٧٢ عقد أول مؤتمر عالمي للأمم المتحدة من البيئة.
- وفي عام ١٩٧٦ تم أول بث تليفزيوني عبر الأقمار الصناعية باستعمال الأطباق.
- وفي عام ١٩٨٧ برزت مشكلة ثقب الأوزون كمشكلة بيئية عالمية تحظى باهتمام عالمي.
- وفي عام ١٩٨٧ إنهارت الأسعار في بورصة وول ستريت فأعقبتها إهيارات متلاحقة في الأسواق المالية الكبرى في العالم.
- وفي عام ١٩٩١ بدأ تشغيل أول شبكة للاتصالات الدولية World Wide Web.
- وفي عام ١٩٩١ تمت أول تغطية إعلامية شاملة عن طريق البث المباشر لحرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت) لجميع أنحاء العالم عن طريق قناة CNN الإخبارية.
- وفي عام ١٩٩٢ عقدت أول قمة لمناقشة الأوضاع البيئية في العالم (قمة الأرض) في ريو دي جانيرو بالبرازيل.

• وفي عام ١٩٩٥ أنشئت منظمة التجارة العالمية WTO لتحل محل إتفاقية الجات.

ومن استعراض الأحداث السابقة يمكننا أن نلمس بالفعل كيف أن العالم قد شهد خلال القرن الأخير تطورات مذهلة، أسهمت إلى حد بعيد في تقريب المسافات، وتسهيل الاتصالات بين أطرافه المتزامية، إلى الحد الذي سوغ للبعض أن يشبهه بالقرية الصغيرة.

ولكن علي الرغم من ذلك كله فإن ثمة سؤالاً يطرح نفسه في هذا المقام، ألا وهو، لماذا لم يظهر مفهوم « العولمة » ولم تصبح هذه الظاهرة مثاراً للحديث إلا مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين بالذات، وذلك رغم كل التطورات الهائلة التي كانت قد حدثت بالفعل قبل ذلك، والتي كانت تمثل التمهيد الطبيعي الذي يهيئ لحدوث هذه الظاهرة أو للحديث عنها ؟

للإجابة عن هذا التساؤل فإنني أتصور بداية - أنه من المتعين أن يكون ثمة تحول جذري أو تطور جوهري قد طرأ علي العلاقات الدولية في تلك الفترة بالذات، لكي يجعلنا ننتبه إلى التطورات المعقدة بنا، فنذكرها باعتبارها تمثل وضعاً دولياً جديداً أو تغييراً رئيسياً في نمط التفاعلات الدولية، علي النحو الذي دفعنا إلي التعامل معها كظاهرة مستجدة لم نعهدنا من قبل - علي الأقل بصورتها الراهنة - ولكي ننحت لها مفهوماً جديداً يشير إليها ، ألا وهو مفهوم « العولمة ».

ويمكننا - جرياً علي المنطلق الذي سلكت الإشارة إليه - أن نتمثل ذلك التحول الجذري أو التطور الجوهري الذي طرأ علي العلاقات الدولية مع مطلع التسعينيات في حدث سقوط الإتحاد السوفيتي كقوة قطبية، وضمحلل إمبراطوريته في أوروبا الشرقية، ثم ما نجم عن ذلك من التحول عن صورة النسق العالمي ثنائي القطبية إلى صورة تاريخية جديدة راحت تعرف بالأحادية القطبية Unipolarity.

وهكذا فقد كانت تلك التطورات التاريخية وما أسفرت عنه من تحولات جذرية في ميزان القوة العالمي، فضلاً عما تبع ذلك من تغير في أنماط سلوك القوى الكبرى، إيذاناً بمولد ظاهرة العولمة.

ويمكن القول بأن سقوط الشيوعية وأقول نجمها قد جعل الأمر يبدو كما لو أن الليبرالية قد أصبحت في موقع الصدارة، وأنه قد آن الأوان لها لكي تسود العالم ككل، في مرحلة نهاية التاريخ، على حد زعم فوكوياما في مؤلفه الشهير^(٧٨).

ومن ناحية أخرى فقد واكب ذلك تحول العديد من دول العالم عن الأخذ بملامح التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي الاشتراكي أو الماركسي، حيث تزايد الاندفاع نحو التحول الديمقراطي Democratization، ونحو الأخذ بآليات السوق في مناطق مختلفة من العالم.

وقد تكللت كل هذه التطورات بالانتصار الساحق الذي أحرزته دول الائتلاف الغربي - بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وبمباركة منظمة الأمم المتحدة - على العراق في حرب تحرير الكويت، وما صاحب ذلك من تبشير أمريكي بمولد نظام عالمي جديد يكفل للبشرية السلام والأمن والحرية وسيادة القانون.

وقد كان من الطبيعي في ظل هذه التطورات المشار إليها أن ينمو الشعور الزائد بالثقة في النفس وبالقوة والقدرة على توجيه حركة التاريخ لدى دول المعسكر الليبرالي بزعامة الولايات المتحدة، باعتبارها قد باتت تمثل الصعوبة المهيمنة على مجريات العلاقات الدولية، فراح تسمي جاهدة إلى الإفادة من تلك المرحلة الانتقالية بما هيأته من ظروف إيجابية - بالنسبة لمصالحها - وذلك عن طريق فرض رؤاها الخاصة، ووجهات نظرها التي تعكس مصالحها، وذلك من خلال عملية إعادة صياغة أنماط التفاعل الدولي، وكذا وضع أطر جديدة للتعامل الدولي تأميناً لمصالحها، وتعظيماً لمكاسبها وتمكيناً لأهدافها، وئو على حساب التضحية بالمصالح الحيوية لدول الجنوب التي باتت مهددة في أمنها، في ظل إنهيار القواعد

التقليدية للتعامل الدولي التي كانت تحتمي بها من بطش الأقوياء وعسفهم، تلك القواعد التي صيغت في ظل توازن القطبية الثنائية - على امتداد سنوات الحرب الباردة بما شهدته من محاولات كل من القطبين لاستقطاب دول العالم الثالث - ذلك التوازن الذي جعل سلوك القطبين يتسم بالليوننة والرقق في التعامل مع الدول النامية.

وعلى الرغم من ذلك فليس بإمكاننا القول بأن ظاهرة العوثة كانت نتاجاً لتلك اللحظة التاريخية وحدها، إذ أن ثمة تطوراً تاريخياً طويلاً جاء سابقاً على مولد هذه الظاهرة ولأزماً للتمهيد لها، فلولا هذا التطور التاريخي - الذي أشرنا إليه ونحن بصدد الحديث عن النمو التدريجي للنزعة الكونية على امتداد عدة قرون وانتهاءً بالتطورات الهائلة التي شهدتها القرن العشرين - لما كان من الممكن لظاهرة العوثة أن تحدث. غير أنه من المتعين أيضاً أن نؤكد - في هذا الصدد - على أن ما حدث، منذ مطلع التسعينيات، لا يقف عند مجرد كونه تسارعاً أو تزايداً كميّاً في معدلات سرعة الاتجاه نحو النزعة الكونية (عما كان سائداً من قبل خلال القرون الخمسة الماضية)، وإنما هو ينطوي بلا شك على تحولات كيميائية أو نوعية بشأن طبيعة التفاعلات الدولية.

ولعله من المفيد في هذا الصدد - توضيحاً لوجهة نظرنا - أن نستعين بذلك التمييز الذي أشار إليه Braudel بصدد تحليل المتغيرات التاريخية، حين ميز بين نوعين من هذه المتغيرات^(٢٩)،

النوع الأول، هي المتغيرات طويلة المدى *de longue durée*، ويقصد بها تلك المتغيرات التي ترتب آثاراً تراكمية على امتداد مراحل زمنية طويلة.

أما النوع الثاني، فهي المتغيرات الطارئة أو الحداثية *événementielle*، أي التي ترتبط بوقوع حدث معين يكون من شأنه أن يرتب آثاراً جوهريّة سريعة أو مفاجئة في خلال فترة زمنية قصيرة، وهي الآثار التي

ترتبط عادة بالتحولات التاريخية الكبرى. أو بالأحداث التاريخية الرئيسية (مثل ذلك حدث إنتهاء الحرب الباردة والإنهيار المضاجئ للقطب السوفيتي).

وارتباطاً بهذا التمييز سألّف الذكر يمكننا أن نوجز تحليلنا السابق علي النحو التالي:

(١) أن العالم قد شهد تزايداً تدريجياً في كثافة التفاعلات الدولية بعامل تزايد درجة الاعتماد المتبادل وتطور وسائل المواصلات وتكنولوجيا الاتصالات، وهو ما حدث علي امتداد فترات زمنية طويلة، وقد تواكب مع ذلك انفتاح متزايد للثقافات المحلية علي الثقافات الأخرى بعامل النزوع نحو العالمية. وبحكم تزايد التفاعل فيما بينها، مما هبأ علي المدى الطويل إلي إيجاد مشترك ثقافي إنساني علي المستوى العالمي. وغني عن البيان أن هذا النوع من التغير هو تطور تاريخي طبيعي ذو طبيعة تدرجية تراكمية، أو هو عملية تطويرية تأتي تعبيراً عن قوانين سوسيولوجية طبيعية وخالدة قد تعكس النزعة الإنسانية نحو التفاعل أو التعارف، كما قد تعكس أيضاً إرادة الأقوي ورغبته في توجيه دفة الأمور علي مستوى العلاقات الدولية، وكذا قدرته علي التأثير في الأضعف علي نحو يفوق بكثير قدرة ذلك الأخير علي التأثير في الأول.

ويمكننا القول بأن النزعة العالمية Globalism أو الكونية تندرج تحت هذا النوع الأول من التغيرات.

(٢) أن العالم قد شهد في أعقاب سقوط الاتحاد السوفيتي تحولاً جذرياً كيفياً وفجائياً في أنماط التفاعل والنظم التي تحكم علاقات ما بين الدول بشكل طارئ وسريع ومتلاحق خلال فترة زمنية قصيرة، بحيث يمكننا القول أن هذه التغيرات لم تقتصر علي مجرد الزيادة الكمية في كثافة التفاعلات الدولية -

علي نحو ما كان يحدث بشكل تدريجي خلال المراحل التاريخية السابقة - وإنما باتت تؤثر في طبيعة أو نوعية أو أنماط هذه التفاعلات. فقد لمسنا خلال الفترة الأخيرة - علي سبيل المثال - تحولاً نوعياً كيميائياً في طبيعة التفاعلات الاقتصادية الدولية بحيث لم تعد تتم كما كانت سابقاً بين اقتصادات وطنية مستقلة تتمتع بقدر كبير من حرية التحرك في إطار، نسق، اقتصادي عالمي لا مركزي، وإنما أصبحت تتم في إطار، نظام،^(٢٠) اقتصادي دولي جديد يتسم علي نحو متزايد بالمركزية، بحيث أصبح من المتعين علي الدول أن تأخذ في اعتبارها - عند صياغة سياساتها وبرامجها الاقتصادية - العديد من المعطيات أو المعايير الحاكمة العالمية، مما أفقدها الكثير من استقلاليتها. إلي الحد الذي طغت فيه أهمية الاعتبارات العالمية علي الاعتبارات المحلية أو الوطنية، وبحيث أصبح الاقتصاد العالمي مهيمناً ومسيطرًا بشكل شبه كامل علي الاقتصادات الوطنية التي تعمل في إطاره^(٢١).

ويمكننا القول بأن العولمة كظاهرة إنما تندرج تحت ذلك النوع الثاني من التغيرات، إذ لم تعد التطورات الدولية السريعة والمتلاحقة التي شهدتها العالم منذ مطلع التسعينيات مجرد تعبير عن قانون طبيعي سوسيولوجي تطوري. وإنما أصبحت تلك التغيرات - التي شهدناها في مرحلة العولمة - تأتي كنتيجة لنشاط غائي محموم ذي معدلات متسارعة - من جانب القوي المهيمنة علي العلاقات الدولية - يستهدف التحول بهذا القانون السوسيولوجي الطبيعي إلي ما يشبه القانون الوضعي الذي تفرضه السلطة في مواجهة الخاضعين لها والمؤتمرين بأمرها. وهكذا فإن التحول من نزعة «العالمية» إلي عملية «العولمة» هو تحول من مجرد تطور تاريخي شبه تلقائي إلي عملية مدارة غائية تستهدف تقنين إرادة الأقوي وإضفاء الشرعية الدولية عليها بهدف الإسراع نحو تحقيق غاياته المنشودة، ويهدف تثبيت الوضع الدولي الراهن علي الصورة التي تتفق مع مصالح القوي الكبرى، والحيولة دون تغييره علي المدى القريب.

ولعلنا لا نكون بعيدين عن الحقيقة إذا قلنا أن التطورات التي شهدتها البيئة الدولية خلال السنوات الأخيرة - في ظل الهجمة الشرسة للعولمة - يمكن تشبيهها بذلك التحول الافتراضي الذي أشار إليه فلاسفة العقد السياسي، حينما تحدثوا عن انتقال الأفراد من حالة الطبيعة التي تمتنع إلى السلطة العليا، والتي تخضع علاقات الأفراد فيها لقوانين الطبيعة، إلى حالة المجتمع السياسي ذي السلطة العليا الذي تخضع علاقات الأفراد في إطاره لقوانين وضعية تفرضها هذه السلطة، حيث تسعى القوى الكبرى - وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية - إلى تقنين إرادتها بسياج من الشرعية والمشروعية تمكيناً لها من فرض إرادتها وتأميناً لاستمرارية هيمنتها.

• في الاتجاهات المختلفة في تفسير ظاهرة العولمة،

ومن ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة العولمة شأنها شأن أية ظاهرة اجتماعية، إنما تتطوي على جانب تمثلي ضمني. ومن ثم فإن تناوئنا إياها بالتحليل أو بالتفسير، لا مناص من أن ينتهي بنا إلى خطر الإنزلاق إلى مجال إصدار الأحكام القيميّة، أو إلى التأثير بوجهات النظر الذاتية للباحث أو الدارس. ومن هنا كان تباين نظرات المحللين والمعنيين بدراسة هذه الظاهرة - إنطلاقاً من اختلاف منطلقاتهم الفكرية أو مقدماتهم العقائدية وانتماءاتهم الأيديولوجية، فراح بعضهم يقف من هذه الظاهرة موقف المناوئ المتشكك بينما راح فريق آخر يقف منها موقف المرحب أو المروج.

ويمكننا أن نوجز هذه الاختلافات بصدد النظر إلى ظاهرة العولمة في تيارين

رئيسيين:

التيار الأول، وهو تيار متفائل يقلب اعتبارات حسن النية - أو هكذا يبدو على الأقل - إذ يرى في العولمة إنها عملية تهدف إلى تحقيق نوع من التفاعل الإيجابي، والتكامل على مستوى الجماعة البشرية ككل، ومن ثم يبالغ أنصار هذا الرأي في

تبيان مزايا وإيجابيات العولمة، والتهوين من شأن مخاطرها أو سلبياتها. ويمثل هذا التيار وجهة نظر الدول الغنية أو الدول الأكثر تقدماً (دول الشمال) بوجه عام، وإن كان من المتعين - رغم ذلك - الإقرار بأن ثمة تبايناً في وجهات النظر فيما بين الدول الغنية المتقدمة ذاتها، تبعاً لتباين درجات استفادة كل منها من العولمة، وكذا تبعاً للاختلافات الأيديولوجية الطفيفة فيما بينها، أو تبعاً لمدي إدراكها للمخاطر التي تمثلها ظاهرة العولمة بالنسبة لأنماط الحياة أو للأنساق القيمية السائدة فيها، أو للنظم الاجتماعية المعمول بها في هذه الدول. ولتدليل علي ذلك يكفي أن نشير إلى مدى تخوف الفرنسيين علي سبيل المثال من المخاطر الثقافية للعولمة، إذ يرون فيها ترويجاً للثقافة الأمريكية وهو ما يعتبرونه خطراً علي الثقافة الفرنسية. وعلي العكس من ذلك فقد لاحظت شخصياً - خلال زيارتي للسويد لجمع المادة العلمية لهذه الدراسة - كيف أن أبناء الشعب السويدي لا يرون في العولمة خطراً ثقافياً علي الإطلاق، إذ أن نمط الحياة السائد في السويد، وكذا القيم الاجتماعية قريبة الشبه إلي حد بعيد بنمط الحياة الأمريكي وبالقيم الأمريكية، بقدر ما نجدهم شديدي التخوف من الآثار السلبية المؤكدة التي ستخلفها العولمة علي نظم التأمين الاجتماعي والرعاية الاجتماعية المعمول بها في السويد في ظل الحكم الاشتراكي الديمقراطي، والتي لم يعد من الممكن - في ظل العولمة بما تحتمه من اعتبارات التنافس الدولي - الاستمرار في الأخذ بها.

ويمثل هذا التيار أيضاً موقف أنصار «التقريب» و«التنوير» في دول الجنوب، وما إلي ذلك من اتجاهات أو تسميات تنحوي نحو الإقتراد بالمجتمعات الغربية باعتبارها الأكثر تطوراً، ومن ثم باعتبارها الجديرة حقاً - من وجهة نظر هؤلاء - بأن تمثل النموذج الذي يتعين الإهتمام به أو السير علي منواله، وبما قد يستتبعه ذلك من ضرورة التخلي عن بعض القيم الموروثة وعن التزامات الأصولية باعتبارها عائقاً أمام ركب التقدم والتطور.

وهكذا يتضح أن أنصار هذا التيار يميلون - بوجه عام - إلى القبول بالعملة بدعوى الإنفتاح على العصر، وعلي اعتبار أنه لا فائدة في مقاومتها، وإنما يتعين الإنخراط في العملة بدون تردد وبدون حدود لأنها تمثل - من وجهة نظرهم - ظاهرة حضارية عالمية أو مرحلة حتمية من مراحل التطور الإنساني، ومن ثم فما من سبيل إلى الوقوف ضدها ولا أمل كذلك في تحقيق التقدم دون اللحاق بقطار العملة الذي سينطلق في طريقه بنا أو بدوننا^(٣٧).

أما التيار الثاني، فهو التيارا لمتشائم، وهو يتعامل مع ظاهرة العملة من خلال منظور نظرية المؤامرة، فيري أنها تمثل محاولة من جانب الدول الأكثر تقدماً لفرض هيمنتها سياسياً واقتصادياً وثقافياً علي بقية دول العالم. ويعكس هذا التيار وجهة النظر السائدة في دول الجنوب (الدول النامية) تجاه ظاهرة العملة، إذ يميل المنتمون إلى هذه الدول إلى التشكيك في الجوانب الإيجابية للعملة علي اعتبار أن هذه الإيجابيات أو المكاسب سوف تكون من نصيب الدول المتقدمة وحدها، في حين لن تجني دول الجنوب الفقير من العملة إلا التخلف أو التبعية.

ويندرج أيضاً ضمن هذا التيار أولئك الذين يتخذون موقف الرفض المطلق للعملة ويدعون إلى الانفلاق الكلي بما يستتبعه من ردود فعل سلبية معادية، وهو ما يؤدي إلى رفض الآخر والإنكفاء علي الذات، علي اعتبار أن في ذلك تحصيناً لهم من الآثار السلبية لهذه الظاهرة.

ويري محمد عابد الجابري أن هذا الانفلاق قد يكون متصوراً أو مقبولاً عندما يكون الطرفان المتصارعان متقاربين من حيث القوي والقدرات، أما حينما يتعلق الأمر بظاهرة عالمية تجتاح جميع المجتمعات وتسرب إلى داخل جميع البيوت وتفضل فعلها عن طريق السيطرة أو الاستمالة من خلال خطط وبرامج محبوكة علي درجة عالية من الكفاءة في التخطيط والمهارة في التنفيذ، فإن تبني موقف الرفض

والإنفلاق معناه الموت البطئ والتهميش التام وانعدام القدرة على التأثير
الفعال^(٢٣).

• • •

ومهما يكن من أمر اختلاف وجهات النظر بشأن ظاهرة العولمة وتأثيراتها، فلا
مناص أمامنا من التسليم والإقرار بأن العولمة قد أصبحت تمثل واقعاً دولياً جديداً
لا مندوحة عن التعامل معه والاستعداد لمواجهة، ومن ثم فإن الإكتفاء بمواقف
النقد أو التنديد، لن يؤدي بنا إلا إلى الإحباط واليأس والعجز والتخلف عن ركب
التطور والنمو، ومن ثم فنحن مطالبون باتخاذ مواقف أكثر إيجابية تقوم على
أساس الفهم المتعمق والأخذ بأساليب التفكير والتخطيط العلمي والجدي في
التنفيذ، بغية التوصل إلى الأسلوب الأمثل للتعامل مع هذه الظاهرة بما تفرضه
من مستجدات دولية، وكذا تبني البرامج والسياسات الكفيلة بحماية مصالحنا
وتنمية قدراتنا وتحقيق أهدافنا في ظل ما تفرضه العولمة من ظروف صراعية
تنافسية.

وهكذا يمكن القول أن الأسلوب الأمثل للتعامل مع ظاهرة العولمة لا يكون
بالقبول التام بها أو بالرفض المطلق لها، وإنما يتعين علينا أن ننتقي منها ما يصلح
لنا وأن ندع ما لا يصلح. إن علينا أن نعمل على تدعيم ذاتنا في مواجهة غيرنا
على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وغيرها. فلولا
الضعف الداخلي لما استطاع الفعل الخارجي (ممثلاً في سياسات العولمة) أن يمثل
خطراً علينا. ومن هنا فنحن مطالبون بالأخذ بالجوانب الإيجابية التي تتيحها
العولمة من أدوات الحداث وفي مقدمتها العلم والتكنولوجيا، كما أننا مطالبون
بنفس القدر بالعمل على تجديد ثقافتنا وإثرائها والدفاع عن خصوصيتنا
الثقافية حتى لا تتعرض هويتنا للإنحلال أو التلاشي بإنسياقنا وراء الآخر دون
تمحيص أو تروي^(٢٤).

ومع ذلك فإننا نؤكد علي أن العولمة ليست قدراً محتوماً لا فكاك منه أو لا سبيل أمامنا إلا الخضوع له والاستسلام لما فيه من مخاطر ومخادير، وإنما يتعين علي دول الجنوب أن تدرك أن دول الشمال القني لن تستطيع المضي قدماً في دفع قطار العولمة إلي الأمام إلا بقدر ما تسمح به بقية دول العالم. ومن ثم فإن الأمر يتوقف علي مدي قدرة دول الجنوب علي التصدي لمحاولات الهيمنة، وكذا مدي نجاحها في تعبئة طاقاتها وتوظيف مواردها واستثمار قدراتها بصورة رشيدة بحيث تشارك في تقرير مجريات الأحداث، وفي توجيه مسار العولمة إلي الطريق الذي لا يعصف بمصالحها ولا يطيح بأمالها وطموحاتها.

• المنطلقات الأيديولوجية للعولمة :

خلصنا مما سبق إلي أن العولمة تمثل عملية ضائبة مدارية . ومن ثم فمن المنطقي أن يكون شمة إطار فكري أو فلسفي (أو أيديولوجية) تنطلق منه العولمة بحيث تتحدد في ضوئه وعلي مقتضاه طبيعة هذه العملية وغاياتها، وبحيث يعكس هذا الإطار المنطلقات الباعثة علي هذه العملية والأصول الفلسفية الكامنة وراءها .

وانطلاقاً من محاولة السعي إلي التأصيل الفلسفي للعولمة، يري الدكتور محمد عمارة أن الحضارة الغربية - بدءاً من عصور النهضة والتنوير - قد ارتكزت علي مجموعة من الأسس الفلسفية الرئيسية والتي أظهرها ما يلي^(٢٥) :

- أ - فلسفة القوة المتحررة من الأخلاق : ممثلة في أفكار ماكيا فيلي كما صورها في كتابه الأمير ، والتي أسفرت عن الفصل بين السياسة من ناحية وبين الدين أو الأخلاق والقيم بوجه عام من ناحية أخرى وهو ما أدى إلي غلبة مفهوم العلمانية Secularism علي السياسة الأوروبية والغربية بوجه عام، وكذا إلي تحرير السياسات الغربية من أية قيود أخلاقية أو ضوابط قيمية.
- ب - فلسفة التاريخ عند هيغل. والتي تقوم علي أساس فكرة الجدلية، والتي تنظر

إلى العلاقة بين العصور التاريخية المختلفة من منظور الصراع. وعلى أساس أن الجديد ينسخ القديم.

ج - الفلسفة الداروينية، كما صاغها داروين في كتابه «أصل الأنواع»، والتي تتخذ من فكرة الصراع قانوناً للتطور في عالم الأحياء، على اعتبار أن البقاء للأصلح أو للأقوي (فكرة الانتخاب الطبيعي)؛ ومن ثم فإن إندثار الضعفاء يعد أمراً طبيعياً يتفق مع طبيعة الأشياء أو النواميس الطبيعية. وقد امتدت هذه الفكرة بعد ذلك إلى مجال العلاقات الاجتماعية على يد هيربرت سبنسر فيما عرف بالداروينية الاجتماعية Social Darwinism.

ومن هذا المنطلق فقد أصبح مألوفاً في السياسة والاجتماع والاقتصاد أن البقاء للأقوي أو الأكثر كفاءة.

د - المذهب النفسي Utilitarianism الذي أرسى دعائمه جيمس مل وجون ستورمير مل، والذي يجعل الغاية الأسمى التي يعمل الإنسان من أجلها هي تحقيق المنفعة، وأن السعي إلى تحقيق المصلحة الفردية هو السبيل إلى تحقيق المصلحة العليا للمجتمع ككل.

ويتضح مما سبق أن المراكز الفلسفية التي قامت عليها الحضارة الغربية الحديثة تهيئ لقلب النزعة الفردية Individualism وللأنانية والأثرة والانتهازية والمنطق القوة على الفكر والسلوك الاجتماعي الغربي باعتبارها قوانين طبيعية لا سبيل إلى التبديل فيها. ومن هذا المنطلق فقد راحت الحضارة الغربية تنظر إلى الحضارات الأخرى من منظور الصراع أو الصدام معها (فكرة صراع الحضارات التي أشار إليها هانتنغتون مؤخراً على سبيل المثال)، كما عمل الغرب على فرض رؤاه الثقافية والحضارية الخاصة، ساعياً إلى محو الآخر أو استئصاله أو إخضاعه أو محو ذاتيته، وهو ما بدا على سبيل المثال في متاوة الغرب (في عصر الوثنية الرومانية) للمسيحية في عهودها الأولى - بعد نجاحه في تشتيت اليهود - وكذا معاداة الغرب (بعد تحوله إلى المسيحية) للمذاهب المسيحية الأخرى

المخالفة للمذهب الملكي، ثم امتد ذلك فيما عرف بالحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت. وقد تواصلت نزعة التمركز حول الذات والتعصب لدى الغرب فتمثلت في صراع الغرب مع الحضارة الإسلامية في مرحلة الحروب الصليبية، ومع غيرها من الحضارات الأخرى غير الأوروبية خلال العهد الاستعماري، من خلال استنزاف ثروات الأمم غير الأوروبية ومحاولة اختراق ثقافاتهما، والقضاء علي لغاتها القومية. بل أكثر من ذلك فقد سعي الغرب إلي تقنيع سياساته الاستعمارية الاستعلائية العنصرية بواجهات مثالية، من خلال الإيهام بأن ذلك كله إنما يندرج تحت ما أسماه «عبء الرجل الأبيض» White men's burden، أي مسؤوليته عن النهوض بالشعوب المتخلفة، فراح الغرب يضرب عقائده الدينية - من خلال الحملات التنصيرية - باعتبارها أداة تحقيق الخلاص للشعوب الخاضعة لسيطرته، كما عمل علي محو الموروثات الثقافية والحضارية للشعوب غير الأوروبية باعتبار أن ذلك يعد تمديناً لهذه الشعوب وتحريراً لها من التخلف والرجعية والبدائية^(٣٦).

وبحلول نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين كان النظام الرأسمالي الغربي قد وصل إلي عنفوانه، وهو ما انعكس بجلاء في السيطرة الاستعمارية الغربية علي معظم أرجاء المعمورة، غير أن العقود الأولى من القرن العشرين - بما شهدته من إنقسام أيديولوجي ومن صراع بين الليبرالية والشيوعية، وما واكب ذلك من بروز خطر الفاشية والنازية في أوروبا - قد استنفذت جانباً من القدرات الصراعية للغرب، مما حدا بالغرب إلي إظهار قدر من المرونة والرفق في التعامل مع دول الجنوب سعياً لاستقطابها إلي جانبه في مرحلة الحرب الباردة، وهو ما تمثل في إتاحة المجال أمام الشعوب المستعمرة للحصول علي استقلالها وحققها في تقرير مصائرها، فضلاً عن استمتاعها بهامش من حرية الحركة والقدرة علي المناورة. غير أن انتهاء الحرب الباردة بسقوط القطب السوفيتي، وإضمحلال إمبراطوريته وتمكك دولته، قد هبأ المجال أمام الغرب لكي يسعى إلي إعادة فرض

هيمنته من جديد علي بقية الحضارات الأخرى عبر العالم من خلال سياسات
الهيمنة.

وهكذا يبدو جلياً كيف أن الغرب يعتنق مفهوم «الواحدية الحضارية»، إذ
يرى أن حضارته هي وحدها الحضارة العالمية أو الإنسانية، وإنها بمثابة النموذج
الأوحد للتحضر والتقدم، ومن ثم فهي القالب الذي يجب أن تصب فيه الحضارات
الأخرى كلها لكي تتشكل علي صورته.

هوامش ومراجع القسم الأول

- (١) يستخدم مصطلح Mondialisation في اللغة الفرنسية للإشارة إلى ظاهرة العولمة.
- (٢) "Globalization is the intensification of economic, political, social and (٣) cultural relations across borders. "
- ورد في ، Hans - Henrik Holm & Georg Sorensen; Whose World Order (Westview Press, Boulder, 1995), p. 1.
- (٣) "Globalization can be defined as the intensification of worldwide social relations which link distant localities in such a way that local happenings are shaped by events occurring many miles away and vice versa. This is a dialectical process because such local happenings may move in an obverse direction from the very distanced relations that shape them."
- ورد في ، Giddens, A.; The Consequences of Modernity (Polity, Cambridge, 1990), p. 64.
- (٤) Jan Art Scholte; Globalization : A critical introduction (St. Martin's Press, Inc., New York, 2000), p. 15.
- كما يمكن الرجوع أيضاً إلى ، Hirst, P. & Thompson, G.; Globalization in Question (Polity Press, Cambridge, 1996).
- (٥) ورد في ، Baylis & Smith; The Globalization of World Politics (Oxford University Press, London, 1997), p. 15.
- (٦) "Globalization is a social process in which the constraints of geography on social and cultural arrangements recede and in which people become increasingly aware that they are receding".
- ورد في ، Malcolm Waters; Globalization (Routledge, London, 1995), p. 3.
- (٧) "By Globalization we simply mean the process of increasing interconnectedness between societies such that events occurring in one

part of the world more and more have effects on peoples and societies far away"

Baylis & Smith: **Op. cit.**, p. 7.

ورد في :

"Globalization entails a reconfiguration of geography, so that social (A) space is no longer wholly mapped in terms of territorial places, territorial distances and borders."

Ibid., p. 16

ورد في :

"Globalization is a process (or set of processes) which embodies a (١٩) transformation in the spatial organization of social relations and transactions "

Held, D. et al., **Global Transformations : Politics, Economics , and Culture** (Polity Press, Cambridge, 1999), p. 16.

ورد في :

Globalization refers to the time - space compression of the world, and (١٠) the intensification of consciousness of the world as a whole".

Roland Robertson: **Globalization : Social Theory and Global Culture** (Sage Publications, London, 1992), p. 8.

ورد في :

A Giddens, **The Third Way** (Polity Press, London, 1998), p. 30 - 31. (١١)

(١٢) ومن هنا يترجم البعض مصطلح Globalization على أنه كوكبة .. او كوننة غير أننا نرى أن هاتين الكلمتين غير مستساغتين من حيث وقعهما على الأذن. ونفضل استخدام المصطلح الأكثر شيوعاً وهو . العولمة . كترجمة للمصطلح الانجليزي.

(١٣) حيث يرى Martin Albrow :

"Globalization refers to all those processes by which the peoples of the world are incorporated into a single world society, global society."

Baylis & Smith. **Loc. cit.**

ورد في :

Scholte: **Loc. cit.**

(١٤)

Ibid .

(١٥)

Baylis & Smith : **Op. cit.**, p. 15.

(١٦)

(١٧) Scholte; Op. cit., p. 16.

(١٨) سيار الجميل: العولمة الجديدة (مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٧)، ص ٤٤ - ٤٥.

(١٩) محمد عابد الجابري: «العولمة والهوية الثقافية»، ورد في: مجلة المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨)، ص ١٦.

(٢٠) محمد عمارة: «بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية»، ورد في: مجلة الهلال (عدد مايو ٢٠٠١)، ص ١٢٧.

(٢١) محمد عابد الجابري: «العولمة والهوية الثقافية»، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

(٢٢) "Globalism points to aspirations for a state of affairs where values are shared by, or pertinent to all the world's people, their environment, and their role as citizens, consumers or producers with an interest in collective action to solve common problems".

ورد في: J. Rosenau; "The Complexities and contradictions of Globalization" in : **Current History** (Nov. 1997), p. 361.

(٢٣) "Globalization is quite often spoken of as if it were a force of nature, but it is not. States, business corporations and other groups have actively promoted its advance ... Globalization, in sum, is a complex range of processes, driven by a mixture of political and economic influences."

A. Giddens; **The Third Way**, op. cit., p. 33 ورد في:

(٢٤) يمكن الرجوع بصدد تعريف مفهوم الظاهرة إلى:

أستاذنا المرحوم الدكتور محمد طه بدوي: النظرية السياسية (المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨٦)، ص ٧.

(٢٥) عبد الخالق عبد الله: «العولمة، جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها»، ورد في: مجلة عالم الفكر، الكويت، عدد أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩، ص ٥١.

T. Spybey; **Globalization and World Society** (Polity Press, Cambridge, 1996), p. 16.

Baylis & Smith; Op. cit., p. 17. (٢٧) انظر:

Spybey' Op. cit., p. 38. وكذا:

Fukuyama, F.: **The End of History and the Last Man** (Free Press, (٢٨)
New York, 1992).

Holm & Sorensen: **Op. cit.**, p. 1. (٢٩) يرجع في هذا الصدد إلى ؛

(٢٠) يمكن الرجوع بصدد التمييز بين مفهومي «النسق» و«النظام» إلى بحثنا «مدوح
محمود مصطفى: مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية (مركز الامارات
للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ١٧ ،
١٩٩٨).

Holm & Sorensen: **Op. cit.**, p. 4, 5. (٢١)

(٢٢) محمد عابد الجابري، مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

(٢٣) المرجع السابق.

(٢٤) المرجع السابق.

(٢٥) محمد عمارة، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨ - ١٢١.

(٢٦) المرجع السابق.

القسم الثانى

فى ، العولة ،

دراسة للأبعاد والآثار المختلفة للظاهرة

• في الأبعاد والآثار المختلفة لظاهرة العولمة:

تمثل العولمة « عملية ، مدارة، أي أنها تتمثل في مجموعة من الأنشطة الغائية التي تقبع خلفها إرادات واعية، والتي تستهدف تحقيق غايات معينة. وهكذا يمكن القول بأن شمة إرادات تدبر وتدير هذه الأنشطة تحقيقاً لغايات محددة واعتماداً على الوسائل والأساليب والأدوات الملائمة. وعلى قدر تباين هذه الوسائل والأدوات من حيث طبيعتها تتعدد وتتنوع أبعاد ظاهرة العولمة. وتمثل هذه الدراسة محاولة لرصد هذه الأبعاد المختلفة للعولمة وهي أبعاد :سياسية، واقتصادية، وثقافية، واجتماعية، وعسكرية، وسكانية، واتصالية، وتكنولوجية، وبيئية، ومعرفية.

أولاً : هي الأبعاد السياسية للعولمة:

لقد تعددت وتنوعت انعكاسات ظاهرة العولمة على المجال السياسي داخليا وخارجيا علي حد سواء. ولعل من أبرز هذه الانعكاسات صعوبة الفصل وعلى نحو متزايد بين ماهو داخلي وبين ماهو خارجي، فلقد ارتكزت أسس التنظيم الدولي ومنذ قرون عديدة - علي النظر إلي جماعة الدول باعتبار أن كل دولة تمثل وحدة سياسية متميزة عما عداها من الدول، كما اقتضت العلاقات الدولية - هي بداياتها الأولى - علي صورتين من صور التعامل الدولي الرسمي ألا وهما صورتاً ، الدبلوماسية، والاستراتيجية (الحرب). وهكذا، وفي ظل النظر إلي الدول كوحدات مستقلة منعزلة عن بعضها البعض، واقتصار التفاعل فيما بينها علي أضده نطاق. كان من الميسور الفصل بين ما يعد من الشؤون الداخلية للدول، والتي لا يصح للغير التدخل فيها عملاً بمبدأ « عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى »، وبين ماهو دولي أو خارجي. غير أنه بمرور الوقت أخذت هذه الفكرة تتراجع تدريجياً تحت ضغط التفاعل المتزايد فيما بين الدول سواء علي المستوي الرسمي أو غير الرسمي، ونتيجة لتنامي ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل Interdependence ، بحيث لم يعد ينظر إلي الحدود الإقليمية كحاجز أو كعائق يحول دون التفاعلات الدولية، وقد أدى ذلك إلي ظهور الفكرة التي عرفت بسياسات الترابط Linkage Politics^(١) (١) بمعنى الترابط بين الأوضاع الدولية العالمية وبين الأوضاع المحلية الداخلية والعكس.

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن ظاهرة العولمة قد تواكبت مع التحول الذي طرأ على صورة النسق العالمي، من صورة النسق ثنائي القطبية إلى صورة جديدة راحت تعرف بالنسق أحادي القطبية Unipolar System الذي تتزعمه الولايات المتحدة ويدور في فلكها مجموعة الدول الصناعية الكبرى (دول الشمال الغربي)، بينما تمثل دول الجنوب مجموعة الدول التابعة نظراً لفقرها الاقتصادي وضعفها الاستراتيجي ومن ثم افتقارها إلى أهم أداتين من أدوات التأثير الدولي في عالمنا المعاصر، بحيث باتت هذه الدول تمثل - تبعاً لذلك - مجرد مسرح للتنافس فيما بين القوى الكبرى. وتتمثل أبرز الأبعاد أو الانعكاسات السياسية للعولمة فيما يلي:

(١) تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول؛

لقد ظل مبدأ السيادة Sovereignty - منذ أن نيه إليه Jean Bodin عام ١٥٧٦^(٢) - يمثل حجر الزاوية للتنظيم الدولي الحديث، إذ نصت عليه وأقرته كافة القوانين والمعاهدات والنظم والأعراف الدولية. وعلى الرغم من التراجع التدريجي الذي لحق بهذا المفهوم عبر العصور - نظراً لما وجه إليه من انتقادات فقهية تمس صفة الإطلاق فيه، ونظراً لما صادفه في التطبيق من معوقات فرضتها حقائق البيئة الدولية، مما استلزم التمييز بين «السيادة كمفهوم قانوني» بمعنى الاعتراف للدول - قانوناً - بحقوقها جميعاً على قدم المساواة في أن تتخذ ما تراه مناسباً من قرارات أو من سياسات تكفل لها حماية مصالحها الوطنية، وبين «السيادة كواقع سياسي» بمعنى القدرة الفعلية للدولة على إنفاذ إرادتها في المجال الدولي. وعلى الرغم من ذلك كله فقد ظل مفهوم السيادة - كمفكرة قانونية مجردة - لفترة طويلة محاطاً بهالة من القدسية ومنزهاً عن أن يطاله أي انتقاص أو تشكيك. غير أن مفهوم السيادة قد لحقه التغير بشكل ملموس منذ منتصف القرن العشرين، وقد كان مرد ذلك إلى أمور عدة^(٣)، منها على سبيل المثال:

أ - التوسع المتزايد في إبرام الاتفاقيات الدولية الشارعة، والنظم الدولية Int. Regimes التي تتضمن قواعد وأحكاماً ملزمة لعموم الدول. ويمكننا أن نتأمل تلك الحقيقة الهامة فيما يلي :

١ - أن ثمة قواعد قانونية دولية أمرة حالياً تختص بتنظيم مجالات عديدة. وقد أصبحت لهذه القواعد حجية في مواجهة كافة الدول فلا يجوز بحال الاتفاق على ما يخالفها، حتى ولو كان ذلك تدريعاً بفكرة السيادة.

٢ - أنه قد أضحت لدينا في نطاق الجماعة الدولية نظم للرقابة والإشراف الدولي تقوم بمهام التحقق والتفتيش وهو ما نلاحظه في مجالات اتفاقيات حقوق الإنسان والتسلح النووي واتفاقيات العمل الدولية على سبيل المثال.

٣ - استقرار الفقه والقضاء الدولي على عدم امكانية احتجاج الدول بدساتيرها أو بتشريعاتها الداخلية - وهي من مظاهر السيادة الوطنية - للتوصل من الالتزامات الدولية سواء أكانت ذات طبيعة تعاقدية، أو ناشئة عن أحكام القانون الدولي العام والنظم الدولية ذات الصفة الشارعة حتى وإن لم تصدق الدول عليها أو تنضم إليها.

ب - الاتجاه المتنامي نحو احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ونحو كفالة الضمانات الدولية التي تمكن لاحترام هذه الحقوق وتكفل عدم انتهاكها من جانب الحكومات الوطنية.

ج - الاتجاهات الحديثة في مجال تقنين قواعد المسؤولية الدولية والتي تجيز للشخص الدولي المضرور امكانية تعريض دعوى المسؤولية حال وقوع الضرر بصرف النظر عن مدي مشروعية أو عدم مشروعية الفعل الذي تسبب في وقوعه.

د - كتابات بعض فقهاء القانون الدولي - من أمثال Alvarez في نظريته عن «الاعتماد الاجتماعي الدولي المتبادل» - والتي تدعو إلى ضرورة تحقيق نوع من الموازنة بين اعتبارات الصالح الدولي العام وبين مقتضيات السيادة الوطنية للدول.

هـ - الاتجاه المتزايد نحو إقامة الكيانات الدولية عابرة القومية Transnational، أو فوق القومية Supranational.

و - بروز نوعية من المشكلات الدولية التي تستلزم تكاتف الجهود الدولية وتضافر الإرادات السياسية للدول في سبيل التوصل إلى حلول ناجعة وفعالة لها، من ذلك مثلاً، مشكلات البيئة والتلوث، مشكلات الطاقة، مشكلات ندرة المياه والجفاف والتصحر، مشكلات التصخم والبطالة والفقر ونقص الغذاء، مشكلات الإرهاب والعنف السياسي، مشكلات انتشار الأمراض الوبائية كالإيدز، وإدمان المخدرات، والجريمة المنظمة ... إلخ.

وبصفة عامة يمكن القول أن ظاهرة العولمة قد نأت بالعلاقات الدولية عن صورة النسق الدولي التقليدية القائمة على جمع من دول ذات سيادة. وقد تباينت آراء المحللين في هذا الصدد، إذ يرى بعض الكتاب أن العالم يشهد حالياً ما يمكن تسميته بأفول السيادة The Twilight of Sovereignty، في حين يرى البعض الآخر أن النسق العالمي قد انتقل بالفعل إلى مرحلة ما بعد السيادة Beyond Sovereignty.

ويرى كل من Clark و Williams ضرورة إعادة النظر في مفهوم السيادة بهدف تقديم تعريف جديد له، أو تحديد مضمون معاصر لهذا المفهوم يكون أكثر واقعية وأكثر تناسباً مع السياق التاريخي المعاصر. وهم يشيرون في هذا الصدد إلى آراء بعض الكتاب الداعين إلى صور جديدة للسيادة، من ذلك مثلاً، السيادة الجزئية Partial، أو المقيدة Limited، أو المشتركة Pooled / Shared⁽⁴⁾.

ويرى Harry Gelber أن المدلول المعاصر لمفهوم السيادة قد أصبح يشير إلى قدرة الدولة على تدبر أمورها Capacity to manage في إطار علاقاتها بالدول الأخرى على النحو الذي يكفل لها حماية مصالحها. ومن ناحية أخرى فإن ثمة من يرفضون فكرة إعادة تعريف مفهوم السيادة أو تحديد مضمون معاصر له، إذ يرون أن من الأفضل الاعتراف بتجاوز هذا المفهوم والانتقال إلى ما يسمى بمفهوم الحكم في مرحلة ما بعد السيادة أو Post - Sovereign governance⁽⁵⁾. ولنا عودة إلى ذلك المفهوم الجديد بتفصيل لاحق بإذن الله.

وقد كان من نتائج تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول أن تزايدت إمكانات

التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى^(٦). فقد تعددت وتنوعت مبررات التدخل الأجنبي، من ذلك مثلاً، التدخل لاعتبارات إنسانية، والتدخل لحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات العرقية، والتدخل بدعوى مقاومة الإرهاب الدولي... إلخ. ولعل من أبرز الموضوعات التي تثار في هذا الصدد عدم وجود معايير واضحة ومستقرة يتقرر على أساسها التدخل أو عدم التدخل إذ تظل الدول الكبرى مصرة على حقها في أن تقرر الأخذ بأي من الخيارين على أساس مصالحها في كل حالة على حدة Case by case، أي بصورة انتقائية على مقتضى مصالحها، وهو ما يؤدي إلى ما يعرف بمشكلة ازدواجية المعايير، أو بسياسة «الكيل بمكيالين»، والأمثلة الدالة على ذلك كثيرة.

(٢) تراجع قوة الدولة القومية وتضاؤل دورها:

لقد ضربت العولمة بسهم وافر في مجال إضعاف دور الدولة القومية. فقد أدت التطورات الجذرية والمتلاحقة التي شهدتها العالم منذ مطلع عقد التسعينيات وحتى الآن إلى إزاحة الدولة عن عرشها الذي تربعته عليه زمناً طويلاً، فلم تعد الدولة هي الضالع أو اللاعب الوحيد أو الرئيسي في النسق الدولي كسابق عهدها، وإنما راحت تتوارى على استحياء شيئاً فشيئاً مفسحة المجال أمام لاعبين جدد تعاضلت أدوارهم إلى الحد الذي بات يغطي أحياناً كثيرة على دور الدولة القومية^(٧).

ويمكننا أن نتمثل هؤلاء اللاعبين الجدد في الشركات متعددة الجنسية (أو عابرة القومية) Multinational or Transnational Corporations أو ما يرمز إليها اختصاراً بـ MNC's، وكذلك المنظمات غير الحكومية Non-Governmental Organizations والتي تعرف اختصاراً بـ NGO's، إلى جانب المنظمات الدولية التي تعظم دورها واتسعت مجالات أنشطتها وتزايدت صلاحياتها واختصاصاتها، ولا سيما تلك المنظمات الدولية فوق القومية Supra-national Organizations كالاتحاد الأوروبي على سبيل المثال.

ويمكننا أن نتمثل أبرز الأسباب أو العوامل التي هيأت إلى إضعاف دور الدولة القومية وتراجع دورها فيما يلي:

أ - سقوط الاتحاد السوفيتي كقوة قطبية واضمحلال قوته وتمكك امبراطوريته، الأمر الذي أدى إلى التشكيك في مدى صلاحية الايديولوجية الماركسية اللينينية كركيزة للتنظيم الاجتماعي، وما ترتب على ذلك من تهاوي الأنظمة ذات النزعة الشمولية أو السلطوية التي تعظم من دور الدولة ومؤسساتها الرسمية باعتبارها في طليعة القوى الاجتماعية، ومما شكك أيضاً في مصداقية أو صلاحية الحكومات الوطنية في توجيه دفة الاقتصادات الوطنية ولا سيما في دول الجنوب التي عانت طويلاً في ظل الأخذ بنظم التخطيط المركزي، مما أدى إلى تبديد موارد اقتصادية هائلة، فضلاً عن انتشار ظاهرة الفساد السياسي في هذه الدول.

وقد ترتب على ذلك أن بدت الايديولوجية الليبرالية باعتبارها الأكثر صلاحية وفعالية كأساس للتنظيم الاجتماعي، ومن ثم ظهرت الدعوة إلى الأخذ بالتعددية في المجال السياسي واتاحة المجال أمام آليات السوق لتوجيه دفة التفاعلات الاقتصادية.

ب - الاتجاه نحو التحول الديمقراطي والأخذ بالتعددية السياسية، لقد كان من الطبيعي في ظل صعود نجم الليبرالية، أن تتجه الدول نحو الأخذ بنظم الحكم الديمقراطي (إما على نحو جاد من خلال تحريك شعبي حقيقي، أو بصورة شكلية تقتصر على مجرد الأخذ ببعض الواجهات الديمقراطية لكي تتقنع بها النظم ذات النزعة السلطوية كالحكومات العسكرية - التي قدر لها أن تبقى في مواقع السلطة عاضة عليها بالنواجذ - ، وذلك من قبيل مسيطرة الركب ومجاراة الاتجاهات السائدة على الساحة الدولية.

وقد كان من شأن موجة التحول الديمقراطي ^(٨) Democratization المشار إليها إن بدأت الحكومات في الالتزام بالدستورية في ممارستها لمظاهر سلطاتها، وفي رعاية وصون حقوق وحرريات المحكومين، ذلك فضلاً عن الحد من نطاق تدخل الدولة في إدارة وتوجيه العلاقات الاجتماعية، بهدف اتاحة قدر أكبر من الحريات للجماهير وللقوى غير الرسمية كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط السياسي.

وكذا كضالة مساحة أكبر من حرية التعبير عن الرأي. ومن ناحية أخرى فقد تواكب ذلك مع دعوة أنصار العولمة إلى تفعيل دور ما سمي بالمجتمع المدني.

وتشير عبارة المجتمع المدني Civil Society إلى ذلك النوع من الأنشطة التي تقوم بها جمعيات العمل التطوعي بهدف التأثير في السياسات والأنماط و/ أو الهياكل الاجتماعية^(٩).

وهكذا أصبح من المتاح لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً مؤثراً في توجيه السياسات الاجتماعية علي نحو متزايد. ولم يقف الأمر عند حد تفعيل دور منظمات المجتمع المدني الوطنية فحسب، وإنما تعدي ذلك إلى الحديث - مع مطلع التسعينيات أيضاً - عما سمي بالمجتمع المدني العالمي Global Civil Society. وتتسم منظمات المجتمع المدني العالمي بعدة سمات^(١٠):

- ١ - أنها تعني بالشؤون عبر القومية (أي عابرة الحدود الإقليمية للدول).
 - ٢ - أنها تدير أنشطتها من خلال شبكات اتصال عبر قومية كالبريد الإلكتروني ووسائل الاتصال الدولي الحديث.
 - ٣ - أن بنيتها التنظيمية يتعدي الحدود الإقليمية للدولة، وأن كياناتها العضوية يمتد ليشمل مواطنين من عدة دول.
 - ٤ - أن نشاطها يقوم على أساس التضامن عبر القومي بين فئات معينة تجمعها مصالح مشتركة أو التمتع بواحدة.
- وغني عن البيان أن مثل هذه المنظمات ذات الطبيعة عبر القومية قد تتخذ كأداة للتأثير والضغط على صانعي السياسات العامة في الدول الأخرى، على مقتضى مصالح وأهداف الدول الكبرى وقوي العولمة، وهو ما نلمسه بوضوح في مجالات حقوق الإنسان على سبيل المثال لا الحصر.

ويستند دعاة العولمة في دفاعهم عن هذه المنظمات إلى القول بأن فكرة المواطنة بما تنطوي عليه من حقوق سياسية واقتصادية واجتماعية للمواطن يمارسها في مواجهة دولته باعتباره إنساناً (حقوق الإنسان)، ثم تعد تتوفر لها الضمانات الكفيلة بصيانتها واحترامها على المستوي القومي أو الوطني، مما يستلزم

وجود آليات للرقابة العالمية وأدوات للضغط والتأثير الدولي لحمل الحكومات علي احترام حقوق الإنسان^(١١).

وتشير الملاحظة إلي تزايد دور المنظمات غير الحكومية علي المستوي العالمي، ويمكننا أن نتمثل ذلك فيما يلي^(١٢)،

١ - تزايد دور القطاع غير الرسمي في مجال تنفيذ السياسات الحكومية ولا سيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية ومجالات الثقافة والاعلام وكذا في المجالات الاقتصادية والتجارية.

٢ - زيادة حجم المعونات التي تقدمها الدول الكبرى للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات التنمية الاجتماعية، وذلك مقابل تراجع المعونات التي تقدمها تلك الدول لحكومات دول الجنوب.

٣ - تنامي دور القطاع غير الرسمي في مجال صنع السياسات العامة في بعض الدول، ويتمثل ذلك في زيادة دور النقابات، واتحادات المنتجين، ومنظمات رجال الأعمال، في الضغط علي صانعي القرار السياسي، ناهيك عن تطلع وسعي العديد من أعضاء المنظمات غير الحكومية إلي تولي المناصب العامة والوظائف السياسية (سواء في مجال التشريع أو التنفيذ) بهدف التحكم في عملية رسم السياسات والبرامج الحكومية وتوجيهها نحو الوجهة التي تخدم مصالحهم الخاصة، ومصالح الجماعات والفئات التي ينتمون إليها.

٤ - تزايد دور القطاع غير الرسمي في مجال إرساء قواعد تنظيمية وآليات للتعامل الدولي في المجالات الاقتصادية وغيرها، من ذلك مثلاً المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum الذي يتعقد سنوياً في دافوس بسويسرا منذ إنشائه عام ١٩٧١، والذي لعب دوراً حيوياً في الدعوة إلي دورة أوروغواي لمفاوضات التجارة الدولية (١٩٨٦ - ١٩٩٤)، كما لعب دوراً توفيقياً بصدد قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي، والصراع التركي - اليوناني.

ج - الاتجاه نحو الأخذ بالحرية الاقتصادية، فلقد تواكب التحول الديمقراطي من الناحية السياسية مع التحول إلي الأخذ بنظام اقتصاديات

السوق، وتخفيف قبضة الحكومات علي النشاط الاقتصادي، والحد من التدخل الحكومي في تنظيم أو تقييد المعاملات الاقتصادية سواء المحلية أو الخارجية. وقد تمثل الهدف من وراء هذا التحول في الحد من دور الدولة في مجال التشريع الاقتصادي المالي والتقدي والتجاري بهدف إضعاف قدرة الدول والحكومات علي إدارة الاقتصاديات الوطنية، تمكيناً للتشريعات العالمية ولآليات السوق من التأثير بفعالية أكبر وعلي نطاق عالمي أكثر اتساعاً، إذ يفترض المنطق الرأسمالي العالمي ضرورة إعطاء الأولوية دوماً لمقتضيات عولمة الاقتصاد وتحرير المعاملات الاقتصادية علي حساب الانتقام من الوظائف الأصلية للدولة. وقد كان من أبرز مظاهر العولمة في هذا الصدد دعوة الدول الكبرى والمنظمات الاقتصادية العالمية إلي تصفية القطاع الاقتصادي المملوك للدولة من خلال بيعه إلي الأفراد والشركات بحجة توسيع قاعدة الملكية وزيادة كفاءة التشغيل والإدارة، وذلك من خلال ما عرف بسياسة الخصخصة Privatization.

وقد كان الهدف الحقيقي من وراء تبني هذه السياسة هو :

١ - إضعاف القدرة الاقتصادية للحكومات الوطنية - بعد تصفية القطاع العام - ومن ثم الحد من قدرتها علي التأثير كلاعبر رئيسي (سواء كمنتج أو كمشترك) في الأسواق المحلية، وأيضاً كمناهس محتمل يخشي جانبيه من جانب القطاع الخاص أو الأجنبي. إذ لم تعد الحكومات قادرة علي التأثير في حجم الطلب، أو مستويات الأسعار، أو حجم العمالة.

٢ - إضعاف السيطرة الحكومية علي الأفراد، إذ لم تعد الحكومة هي أكبر صاحب عمل، ومن ثم فقدت سلطتها وسيطرتها علي ملايين العمال والموظفين الذين كانوا يعملون لديها ويدينون لها بالولاء.

٣ - إتاحة المجال أمام رأس المال الخاص المحلي والأجنبي للسيطرة علي الاقتصادات الوطنية من خلال تملك حقوق الملكية في المشروعات الاقتصادية، وهو ما هيا للسيطرة الأجنبية علي المقدرات الاقتصادية للعديد من الدول جعلها تحت رحمة الرأسمالية العالمية والشركات متعددة الجنسيات.

وقد ترتب علي الأخذ بسياسة الخصخصة والحرية الاقتصادية عدة أمور،
١ - فقدت الحكومات الوطنية القدرة علي إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي
بكفاءة وفعالية، إذ أصبحت غير قادرة - في ظل معطيات العولمة - علي وضع
التشريعات والقوانين الاقتصادية، كما أن العديد من أدوات أو وسائل تنفيذ
السياسات الاقتصادية باتت إما غير فعالة أو غير متاحة للحكومات.

٢ - أدي تحرير النشاط الاقتصادي إلي عدم توافر البيانات والمعلومات والمؤشرات
الاقتصادية، ولا سيما في ظل تخلف نظم المعلومات في العديد من الدول
النامية. وقد انعكس ذلك بصورة سلبية علي عملية رسم السياسات العامة
وصنع القرارات السياسية في المجال الاقتصادي، إذ أصبح من المتعذر القيام بأي
تخطيط اقتصادي سليم وفعال في ظل ندرة أو عدم دقة البيانات التي تعكس
حقائق الواقع الاقتصادي، وهو ما يعرض البرامج الحكومية للتخبط والفشل.

٣ - خلفت سياسة الخصخصة وراءها آثاراً اجتماعية سلبية، إذ فقد العديد من
الموظفين والعمال وظائفهم وأعمالهم مما أدي إلي ارتفاع معدلات البطالة، وهو
ما ينبئ بحدوث مشكلات اجتماعية خطيرة كارتفاع معدلات الجريمة،
وانتشار ظاهرة الإدمان، والتفاوت الكبير في مستويات الدخل وهي أنماط
التميشة وهي كلها أمور من شأنها أن تهين إلي زعزعة الاستقرار الاجتماعي
والسياسي في العديد من الدول.

وهكذا يتضح أن العولمة قد هيأت لإضعاف الدولة سياسياً واقتصادياً، بحيث
باتت عاجزة عن تلبية المتطلبات والإحتياجات المتزايدة للشعوب، فضلاً عن
عجزها عن التدخل لحماية المصالح الاقتصادية الوطنية في مواجهة سياسات
وضغوط العولمة.

وتوضيحاً للدافع الخفي وراء تبني دعاة العولمة لهذا الهدف (هدف إضعاف دور
الدولة) يري البعض أن القوي الرأسمالية - في مراحل نشأتها الأولى - قد اتخذت
من الدولة القومية أداة لتحقيق أهدافها، إذ أسهمت أجواء الأمن والديمقراطية
والاستقرار السياسي، التي كفلتها الدولة القومية في انتعاش القوي الرأسمالية

محلياً، ثم اتخذت الرأسمالية من القوة العسكرية للدولة القومية أداة لتوسيع نطاق سيطرتها عالمياً خلال مرحلة التوسع الاستعماري. أما الآن فقد استشعرت الرأسمالية أنها قد وصلت إلى مرحلة النضج وإمكانية الاعتماد على الذات، ومن ثم لم تعد بحاجة إلى دور الدولة، بل أكثر من ذلك، لقد أصبحت الدولة - من منظور القوي الرأسمالية - تمثل قيداً أو عائقاً يكبل حركة القوي الرأسمالية ويعرقل جهودها في تحقيق أهدافها، ومن ثم جاءت دعوة القوي الرأسمالية إلى إحلال الشركات متعددة الجنسيات محل الدولة، ولكي يكون الاقتصاد هو المهيمن على السياسة. وهكذا تعددت مهمة الدولة في عصر العولمة - من وجهة نظر الليبراليين الجدد - في كونها مجرد «مضيف» للشركات متعددة الجنسية بكل ما تفرضه أصول الضيافة من كرم وترحيب وفرش البسط وما إلى ذلك من خدمات وتيسيرات^(١٢).

وتعليقاً على ذلك يرى محمد عابد الجابري: «أن العولمة نظام يتخطى الدولة والأمة والوطن، فهي نظام يتشدق رفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات متعددة الجنسية وبالتالي إذابة الدول القومية، وجعل دورها يقتصر على القيام بدور الشرطي تأميناً لمصالح الرأسمالية العالمية. ومن هنا كان من الطبيعي أن ترتبط العولمة بالخصخصة، أي نزع ملكية الوطن والدولة والأمة ونقلها إلى القطاع الخاص في الداخل والخارج. وهكذا تتحول الدولة إلى كيان لا يملك ولا يراقب ولا يوجه بحيث لا تصبح قادرة على عرقلة مخططات القوي الدولية المهيمنة. وغني عن البيان أن غياب الدولة سوف يهيئ إلى تشجيع قيام أطر جماعية أخرى للانتماء سابقة على الأمة والدولة كالقبيلة أو الطائفة، مما سيزكي نار الصراعات القبلية والطائفية، وهي كلها أمور تهين إلى تمزيق الهوية الوطنية، وإلى إشعال الحروب الأهلية، وتمكك الوحدات السياسية خدمة لمصالح القوي الكبرى ومخططاتها»^(١٣).

(٢) بروز مفهوم الحكم Governance كبديل للحكومة Government :

يري دعاة العولمة أن مفهوم الحكم Governance هو الأكثر تعبيراً عن وتناسباً مع حقائق الواقع السياسي الوطني والدولي في الوقت الراهن، إذ لم تعد الحكومات

وحدها هي التي تحتكر الوظائف السياسية في الدولة (وظائف الحكم)، وإنما باتت تشاركها في هذه الوظائف جهات عديدة أخرى داخلية (علي المستوي الوطني)، وخارجية (علي المستوي العالمي). ومن ثم يمكن القول بأن «الحكم كشاط، لم يعد مقصوراً علي «الحكومات ككيانات» رسمية تستند في ممارستها لمهام الحكم إلى سلطة رسمية، وإنما باتت ممارسة «الحكم» متاحة أمام العديد من القوي غير الرسمية سواء أكانت وطنية أم خارجية^(١٤).

ويمكن القول بأن تراجع قوة الدول القومية وتضاؤل دورها قد هيا إلى نشر أو توزيع مهام الحكم التي كانت تضطلع بها الحكومات وحدها علي عديد من جهات أو مستويات أدنى من الدولة أو أعلي منها. ويمكننا أن نتمثل ذلك فيما يلي :

١ - تزايد دور المنظمات الدولية العالمية أو الإقليمية أو المتخصصة كمُنظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير)، وكذا منظمة التجارة العالمية كآليات للتنظيم الدولي، وذلك فيما يتصل بإرساء قواعد ونظم للتعامل الدولي في العديد من المجالات. إضافة إلى ما تقدم، فقد أصبح العديد من هذه المنظمات بمثابة كيانات فوق قومية، لها كيان عضوي ووظيفي يتمتع بدرجة كبيرة من الذاتية والاستقلالية، إذ أصبح لها رؤوس أموال عالمية المصدر تستخدمها في تمويل عملياتها وبرامجها، كما أضحي لها تمثيل دبلوماسي خاص بها، فهناك مايقرب من مائة وخمسين مكتباً إقليمياً علي المستوي العالمي لتمثيل برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP، كما أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أصبح لكل منهما مايقرب من سبعين بعثة تمثيلية مقيمة علي مستوي العالم^(١٥).

وهي المجال السياسي علي سبيل المثال يمكننا أن نشير في هذا الصدد إلى الجهود الدبلوماسية التي يضطلع بها مبعوثو ومفاوضو الاتحاد الأوروبي في مجال التسوية السلمية للعديد من المشكلات الدولية، كالصراع العربي -

الإسرائيلي ومشكلات منطقة البلقان، وفي مجالات حماية حقوق الإنسان، وكذا في مجال مراقبة العمليات الانتخابية في العديد من البلدان.

٢ - تزايد الاتجاه نحو إرساء العديد من النظم الدولية في العديد من مجالات العلاقات الدولية ويعرف Krasner النظم الدولية International Regimes بأنها «مجموعات من المبادئ الضمنية أو الصريحة، وكذا الأنماط وقواعد السلوك، وآليات صنع القرار، التي تلتقي عليها مجموعة من الدول أو تنصاع لها فيما يتصل بمجال معين من مجالات العلاقات الدولية». ولعل من أبرز الأمثلة على تلك النظم الدولية: الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية GATT التي هيأت لقيام منظمة التجارة العالمية WTO .

هذا وقد اتسعت مجالات النظم الدولية لتشمل عدة قطاعات، فمنها ما يختص بالشئون الأمنية: مثل اتفاقية عام ١٩٦٨ لمنع الانتشار النووي، ومنها ما يتعلق بالشئون البيئية مثل بروتوكول مونتريال عام ١٩٨٩، وكذا إعلان ريو الذي صدر عن قمة الأرض عام ١٩٩٢، ومنها أيضاً ما ينظم الاتصالات الدولية كالمنظمة البحرية العالمية، والمنظمة العالمية للطيران المدني ومن قبلها الاتحاد البريدي العالمي^(١٦).

٣ - تزايد الدور الذي تلعبه بعض الهيئات الداخلية أو دون الدولية Substate، أي الكيانات المحلية أو البلدية في العلاقات الدولية على نحو يتجاوز أحياناً الدور الذي تمارسه الحكومات المركزية ذاتها، فهناك عدة مقاطعات كندية وصينية وبعض الولايات الأمريكية التي توفد مبعوثين أو ممثلين لها لدى الدول الأخرى. وتمارس هذه البعثات التمثيلية دورها باستقلالية نسبية عن البعثات الدبلوماسية الرسمية لدولها. إضافة إلى ذلك فهناك ما يزيد عن خمسين حكومة إقليمية (من حكومات الولايات) في الدول الأوروبية التي ترتبط فيما بينها بعلاقات مباشرة من خلال مجلس الأقاليم الأوروبية Assembly of European Regions ولجنة الاتحاد الأوروبي للمناطق European Union's Committee of the regions^(١٧). ومن أمثلة ذلك أيضاً اتفاقيات التعاون أو التآخي بين المدن.

٤ - تزايد دور الهيئات فوق الدولية Suprastate أو متعددة القومية Transnational

، فعلى سبيل المثال من الملاحظ أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد وسعا من نطاق نشاطهما الأصلي، وهو برامج التنمية والاستقرار النقدي العالمي، ليشمل التدخل في توجيه السياسات والبرامج الاقتصادية في العديد من الدول بدعوى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أو ما عرف ببرامج التكيف الهيكلي التي تفرض على الدول الأخذ بسياسات معينة (ذات توجه ليبرالي)، وقد تعدي الأمر مجرد اقتراح السياسات إلى حد إرسال مبعوثين أو مراقبين للتأكد من مدى التزام الحكومات بتعليمات صندوق النقد أو البنك الدولي^(١٨)، وهو ما يمكن اعتباره شكلاً من أشكال الوصاية الدولية الجديدة.

٥ - النمو الهائل في قوة الشركات متعددة الجنسيات، إذ تشير التقديرات إلى أن ثمة ما يقرب من ٤٥,٠٠٠ من هذه الشركات تسيطر على زهاء ٢٨٠ ألف شركة تابعة تنتشر عبر أرجاء المعمورة، وأن ما يقرب من ٩٠% من مقار إدارة هذه الشركات يقع في دول العالم المتقدم. وهذه الشركات هي التي يبدؤها مقاليد الاقتصاد العالمي منذ مطلع التسعينيات. وقد تضخمت هذه الشركات إلى حد مخيف سواء من حيث رؤوس أموالها أو حجم عملياتها الذي زاد على سبعة تريليون دولار أمريكي، أو من حيث عدد العاملين في فروعها المنتشرة عبر العالم. ويكفي أن نشير - بصدد تبيان مدى توحش هذه الشركات وضخامتها - أن نذكر على سبيل المثال أن حجم عمليات شركة «جنرال موتورز» يفوق إجمالي الناتج القومي للدانمرك، وأن حجم عمليات شركة «فورد» يفوق إجمالي الناتج القومي لجنوب إفريقيا، وأن حجم عمليات شركة «تويوتا»، يزيد على إجمالي الناتج القومي للنرويج^(١٩).

٦ - تزايد حدة النزعة الأوليغارشية على مستوى التسق العالمي؛ فلقد تواكب مولد ظاهرة العولمة مع حدث تراجع الاتحاد السوفيتي السابق عن موقعه كقوة قطبية في إطار التسق العالمي ثنائي القطبية مما أدى إلى تحول هذا التسق إلى صورة جديدة راحت توصف بأحادية القطبية Unipolarity، حيث باتت الولايات المتحدة هي القطب الأوحده، ومن ثم تيسرت لها إمكانية السيطرة

والتحكم في مجريات الأحداث العالمية على نحو غير مسبوق. ويمكن القول أن الولايات المتحدة قد نجحت حتي الآن في الإبقاء على تماسك المعسكر الليبرالي الغربي تحت لوائها مما هيأ لها هيمنة عالمية طاغية، ولا سيما في ظل انسياق الاتحاد الروسي ومجاراته للسياسة الأمريكية، وكذا في ظل انتعاج الصين الشعبية لسياسة خارجية تقوم على الحذر والبراجماتية، بعيداً عن نزعات التصادم أو المواجهة والتعصب المذهبي. ومن خلال استعراض صورة توزيع القوة الراهن على المستوي العالمي، يمكننا أن نخلص إلى أن العالم يشهد حالياً ما يمكن تسميته بحكومة الثمانية الكبار أو ما يعرف بمجموعة الثمانية G8، والتي تضم الدول الصناعية السبع الكبرى، وقد ضم إليها الاتحاد الروسي، وهو وضع قريب الشبه إلى حد بعيد بفكرة حكومة الخمسة الكبار Pentarchie التي عرفت أوروبا خلال القرن التاسع عشر إبان ما عرف بعصر التضاهل الأوروبي Concert of Europe.

وهكذا فقد أصبح لمجموعة الثمانية الكبار القول الفصل في توجيه دفة الشؤون الدولية، وفقاً لما تقتضي به مصالحها بطبيعة الحال. وغني عن البيان القول بأن غياب عنصر التوازن الاستراتيجي في الوضع الراهن للنسق العالمي، كان من شأنه أن انخرفت القوى الكبرى - ولا سيما الولايات المتحدة - عن جادة الاعتدال في سياساتها العنصرية، فراح تضرر عرض الحائط باعتبارات الشرعية الدولية قبل وبالمشروعية الدولية أيضاً، مما أفقدها مصداقيتها كزعيمة للمعسكر الحر على المستوي العالمي، بعد أن ظلت لعقود طوال ترفع لواء الحرية وتتشدد بالدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم.

والحق أن التطورات التي طرأت على السياسة الخارجية الأمريكية خلال عقد التسعينيات - عقد العولمة - قد أظهرت أن تبني الولايات المتحدة الأمريكية لهذه المبادئ التي أشرنا إليها سلفاً لم يكن تعبيراً عن التزام حقيقي بها في سياستها الخارجية، بقدر ما كانت تتخذ منها ذريعة لتوجيه النقد والتشهير بأعدائها الشيوعيين. أما الآن وقد زال خطر الشيوعية الداهم فلم تعد ثمة ضرورة للدفاع عن هذه المبادئ أو الزود عنها بنفس الحماس السابق، بل لم يعد هناك ما يحول

دون التضحية بهذه المبادئ على مذبح المصالح الأمريكية، إذ لا مانع مطلقاً من التفاوضي عن دعم الديمقراطية وعن احترام إرادة الشعوب، إذا كان من شأنهما الإتيان بنظام حاكمة مناوئة للمصالح الغربية والأمريكية، ولا حرج البتة في غض الطرف عن الانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان وللحريات المدنية، إذا جاءت من جانب حلفاء الولايات المتحدة، ولا غشاضة أيضاً في التجاهل التام لمقررات الشرعية الدولية، إذا كانت ستقف عائقاً يحول دون تحقيق الأهداف الخارجية الأمريكية.

وهكذا يمكننا أن نلاحظ بجلاء كيف أن الولايات المتحدة - زعيمة العالم - ومن خلطها الدول السبع الكبرى (دول الأولييجارشية المسيطرة على النسق العالمي الراهن) - وقد استشعرت انفرادها بالهيمنة واستغناها عن التقنوع بواجبات الشرعية الدولية - ، قد باتت تفرض رؤاها الخاصة على العالم ككل، في حين بات الجميع مطالباً بالانصياع للمعايير التي يفرضها القطب الأوحـد والامتثال لها والا تعرض للفصبة الأمريكية، وبإلها من غضبة!

والحق أن ذلك الوضع الدولي الراهن - بغضائسه التي عرضنا لها آنفاً - فضلاً عما التسمت به السياسة الخارجية الأمريكية ومواقف القوى الكبرى من ازدواجية في المعايير (أو الكيل بمكيالين)، في تعاملها مع القضايا الدولية، ولا سيما إزاء المواقف المتشابهة، قد أدى إلي افتقاد الثقة المتبادلة بين دول الشمال المتقدم والغني وبين دول الجنوب الفقير، وهو ما يؤذن بتزايد احتمالات الصدام والمواجهة بينهما في المستقبل القريب.

ولعل مما يدل على ذلك بوضوح مواقف دول الجنوب المناهضة للعولمة والمنددة بها.

(٤) تزايد الاتجاه نحو التكتل الدولي بين دول الشمال مع تزايد حدة التفتت والتشرد في دول الجنوب ؛

إن المتأمل في التطورات التي شهدتها الساحة الدولية منذ مطلع التسعينيات وحتى الآن، ليلحظ دونما عناء أن ثمة تيارين متضادين يعملان أأارهما في آن

واحد. فبينما نلاحظ أن ثمة نزوعاً نحو التكتل السياسي والاقتصادي الإقليمي بين الدول المتقدمة، نجد أن عوامل التفكك والتفتت السياسي قد آتت على العديد من الكيانات السياسية في شرق أوروبا، والاتحاد السوفيتي السابق، وفي مناطق أخرى من العالم، بعامل ضعف السلطات الوطنية أحياناً، وتحت وطأة الصراعات العرقية أو النزعات الطائفية، وتأجج نيران الحروب الأهلية أحياناً أخرى.

وتشير الملاحظة إلى أن نزعة التكتل الإقليمي في دول الشمال تتمحور غالباً حول اعتبارين رئيسيين هما، التكامل الاقتصادي والتعاون الأمني^(١٨).

وتجدر الإشارة إلى أن القرن العشرين قد شهد تزايد الاتجاه نحو قيام العديد من الوحدات السياسية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، إذ تم إبرام ما يقرب من ١٠٩ اتفاقية للتعاون الاقتصادي الإقليمي خلال الفترة من ١٩٤٨ وحتى ١٩٩٤ تركز معظمها خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن. وعلى الرغم من أن بعض هذه الاتفاقيات لم يقدر له أن يخرج إلى حيز التطبيق، فإن بعضها الآخر قد قطع شوطاً بعيداً في مسيرة التطبيق الفعال. فقد ناهز الاتحاد الأوروبي EU خمسين سنة من صمره، تدصمت خلالها الوحدة بين الدول الأوروبية بدءاً من المجال الاقتصادي وانتهاءً بالمجال السياسي، حيث برزت عدة كيانات فوق قومية كالبرلمان الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي، كما استخدمت عملة أوروبية موحدة (اليورو)، وهو ما أسهم إلى حد بعيد في دعم الهوية الأوروبية المشتركة. إلى جانب ذلك فقد خرجت إلى الوجود عدة اتحادات إقليمية أخرى منها على سبيل المثال: مجموعة دول أمريكا الوسطى (١٩٦٠)، مجموعة دول شمال أفريقيا (التي بدأت فكرتها عامي ٦٦، ٦٧ ثم أعيد إحيائها مرة أخرى عام ١٩٩١)، مجموعة جنوب شرق آسيا (١٩٦٨)، مجموعة دول الكاريبي (١٩٧٣)، مجموعة دول غرب أفريقيا (١٩٧٥، ١٩٩٤)، مجموعة دول جنوب أفريقيا (١٩٨٠، ١٩٩٢)، مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١)، مجموعة دول وسط آسيا (١٩٨٤)، مجموعة دول جنوب آسيا (١٩٨٥)، مجموعة دول وسط أوروبا (١٩٨٩)، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA (١٩٩٢)، مجموعة دول منطقة البحر الأسود (١٩٩٣)، مجموعة دول أمريكا الجنوبية

(١٩٩٥). بالإضافة إلى ذلك فقد كونت ثلاث وعشرون دولة من أفريقيا وأمريكا الجنوبية ماسمي بمنطقة السلام والتعاون لجنوب الأطلسي (١٩٨٦)، وفي عام ١٩٨٩ تم إنشاء منطقة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ APEC. كما عقدت عدة لقاءات قمة جمعت قادة الاتحاد الأوروبي وزعماء دول الآسيان ASEAN عامي ١٩٩٨، ٩٦ (٢٠).

ومن الجدير بالذكر، ونحن بصدد التعرض لموضوع نزعة التكتل الإقليمي التي شهدتها الساحة الدولية على نحو متسارع منذ مطلع عقد التسعينيات أن ننوه إلى آراء K. Ohmae بصدد « الدولة » في ظل العولمة، إذ يرى K. Ohmae أن الدولة القومية National State - بصورتها التي عرفت منذ القرن السابع عشر - لم تعد صالحة أو ملائمة للاضطلاع بوظيفة تنظيم النشاط الإنساني في ظل عالم بلا حدود، ومن ثم فهو يدعو إلى ما يسميه « بالدولة الإقليمية » Region State كبديل للدولة القومية، حيث يرى أن الدولة الإقليمية هي « مناطق اقتصادية طبيعية، قد تضم أقاليم تنتمي إلى أكثر من دولة قومية، كما أنها قد تقع في مناطق جغرافية متباعدة، غير أن أبرز ما تتسم به هو أنها تمتلك - مجتمعة - القومات الرئيسية للمشاركة الاقتصادية الناجحة في الاقتصاد العالمي » (٢١).

ويتضح لنا من التعريف السابق أن Ohmae يسقط من حساباته اعتبارات الإقليمية والقومية والوطنية والانتماء فلا يقيم لها وزناً، بينما يجعل الركن الركين في دولته الجديدة التي يبشر بها، هو مجرد امتلاك هذه الأقاليم لعوامل الإنتاج ومقومات العملية الإنتاجية بنسب المزج المثلى التي تهيئ لها فرص وإمكانات الكفاءة الاقتصادية، والقدرة التنافسية على مستوى الاقتصاد العالمي. والحق أن مثل هذا المضمون (الدولة الإقليمية) - بالتعريف المتقدم الذي أشار إليه Ohmae - قد يصلح للإشارة إلى مشروع اقتصادي ناجح، لا إلى مجتمع سياسي متكامل، أو إلى دولة. ولعل في ذلك التعريف ما يعكس طريقة التكمير المسيطرة على عقول دعاة العولمة، إذ تسلط المنظور الاقتصادي المادي الصرف على تفكيرهم، فجعلهم يغضون الطرف عما سواه من اعتبارات موضوعية أو قيمية يتعين أن تتوافر في الدولة، أو

حتى في أي مجتمع سياسي. فالأصل في الدولة أنها صورة من صور التنظيم السياسي للمجتمعات يناط بها أداء مجموعة من الوظائف تحقيقاً لغايات معينة تتمحور حول تحقيق الخير العام للجماعة ككل، ومن ثم فهي ليست منظمة تهدف إلى الربح أو تحتكم في قراراتها إلى حسابات المكسب والخسارة.

وخلاصة القول - في هذا الشأن - أن إطلاق العنان للمعايير والاعتبارات الاقتصادية وحدها لكي تكون المعيار الحاكم أو الموجه للسياسات العامة في الدولة - في عصر العولمة - سوف يفسح المجال أمام تعميق الفوارق الاقتصادية، ويزيد من مظاهر عدم التجانس الاجتماعي والثقافي، وهو ما يندثر بنمو نزعات التطرف والتعصب والإرهاب وزيادة حدة الصراع الاجتماعي، وهي كلها أمور من شأنها أن تعصف بالاستقرار السياسي والاجتماعي للمجتمعات، بل وبالسلام العالمي أيضاً.

ويلتقي تصورنا السابق مع مذكره كل من هانس بيتر - مارتن وهارالد شومان في مؤلفهما المعنون « فح العولمة ، حيث قالوا :

« إن استعادة الإرادة السياسية، أعني استعادة أولوية السياسة على الاقتصاد Primat der Politik ، هي المهمة المستقبلية الأساسية. فقد صار جلياً استعالة الاستمرار في السير على هدي التوجه السائد الآن. فالتكيف الأعمى مع الضرورات التي تفرضها السوق العالمية يقود المجتمعات إلى فوضى لا مناص منها، انه يقود إلى هدم البنى الاجتماعية، هذه البنى التي تشكل سلامتها ضرورة حتمية لهذه الدول. ولا طائل من انتظار ما ستقدمه الأسواق والشركات العابرة للقارات من حلول، لمواجهة القوة التدميرية الآتية من أولئك الذين سيدفعهم التهميش والخسران إلى التطرف، فلا الأسواق ولا الشركات العابرة للقارات لديها الحلول لمواجهة هذه المخاطر... وسيكون من أهم الواجبات التي يتحتم على السياسيين النهوض بها - كفاتحة لبداية قرن جديد - اصلاح الدولة واعادة أولوية السياسة على الاقتصاد » (٣٣) .

إضافة إلى ذلك فمن بين القضايا المثارة أيضاً بصدد نزعة التكتل الاقليمي Regionalism أو ما يعرف أحياناً بالأقلمة Regionalization - موضوع الأثر المتوقع للأقلمة على العولمة، وما إذا كان ثمة توافق أو تعارض بين النزعتين.

والحق أن ثمة جدلاً واسعاً قد ثار بين المعنيين بالشؤون الدولية حول هذا الموضوع، إذ يري فريق من هؤلاء أن النزعة الاقليمية قد تقف عائقاً في سبيل العولمة على اعتبار أنها قد تساهم في تجزئة العالم إلى كتل اقتصادية أو سياسية منفصلة على ذاتها أو متناحرة فيما بينها، فضلاً عن امكانية اسهامها في ترسيخ الهويات الاقليمية في مواجهة محاولات فرض ثقافة العولمة، كما أنها قد تهيئ إلى تبني سياسات تجارية ذات نزعة حمائية في مواجهة ضغوط الرأسمالية العالمية الداعمة لتيار العولمة، ولعل فيما يفرضه الاتحاد الأوروبي من قيود على الواردات وكذا على الهجرة من خارج القارة الأوروبية ما يدل على ذلك. غير أن ثمة فريقاً آخر يري أن ظاهرة التكتل الاقليمي تمثل مرحلة انتقالية على طريق العولمة، أو أنها تمثل مرحلة بسيطة ومهددة في العلاقة بين الدول من جهة وبين اقتصاد العولمة من جهة أخرى. وهم يسوقون - في معرض تدليلهم على صحة وجهة نظرهم - الرأي القائل بأن التكتل الاقليمي يحد من استجابات الدول ذات التوجه الضردى للمنافسة العالمية، ويشجع على الاستجابات الجماعية، وعلى العمل المشترك (متعدد الأطراف) Multilateralism^(٢٣).

إضافة إلى ذلك فهم يرون أن تجارب التكتل الاقليمي لم تعرقل المبادلات التجارية لدول هذه التكتلات مع الدول الخارجة عن نطاق التكتل، بل أنها قد أدت إلى زيادتها في كثير من الأحيان^(٢٤). وثمة فريق آخر يري أن النزعة الاقليمية هي وسيلة للتكيف مع مقتضيات العولمة، فهي تمهد للتكامل الكوني باعتباره الغاية العليا للعولمة، ولكنها تهيئ - في ذات الوقت - لاحترام الخصوصيات الاقليمية والاختلافات بين النظم. وأخيراً فإن ثمة فريقاً آخر يري أن الأقلمة تمثل رد فعل مضاد لتيار العولمة، أو بعبارة أخرى أنها محاولة للتحصن وراء جدران التكتلات الاقليمية، للحيلولة دون الانخراط والذوبان في طوفان العولمة^(٢٥).

وفي تصوري أن المعيار الذي يمكننا الاحتكام إليه للإجابة عن التساؤل المتقدم يركز أساساً إلى الإرادة السياسية الكامنة وراء هذه التكتلات الإقليمية وما ترمي إليه من غايات، فضلاً عن درجة التجانس أو عدم التجانس بين هذه التكتلات الإقليمية وبين التيارات السائدة عالمياً والتي تقبّع وراءها القوى الداعمة للعولمة^(٢٦).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أيضاً إلى التمييز الذي نبه إليه Rosenau بين «العولمة» وبين ما أسماه «بالاعتماد المتبادل المركب» Complex Interdependence والذي يشير - من وجهة نظره - إلى «الهيكل أو البنى التي تربط ما بين الشعوب والتجمعات في مناطق مختلفة من العالم»^(٢٧)، في حين يرى Rosenau أن العولمة لا تشير إلى قيم ولا إلى هيكل وإنما إلى سلسلة من التتابعات التي تتضح أو يتم الكشف عنها على أي من المستويين، الذهني أو السلوكي، أو إلى العمليات التي تنشأ وتتطور مع شروع الأفراد والمنظمات في أداء مهامها اليومية وسعيها إلى تحقيق أهدافها الخاصة. ويخلص Rosenau إلى أن أهم ما يميز عمليات العولمة هو أنها لا تعوقها أو تمنعها الحواجز أو الحدود الإقليمية أو القضاائية، فهي قادرة على أن تتخطاها وأن تصل إلى أي مكان في العالم، وهي تتكون من كافة القوى التي تدفع الأفراد والجماعات والمؤسسات إلى الالتزام بأنماط سلوكية متشابهة أو إلى المشاركة في عمليات أو منظمات أو أنساق أكثر شمولاً وتجانساً^(٢٨).

وعلى النقيض من ذلك النزوع نحو التكتل بين دول العالم المتقدم، نجد أن ثمة تياراً مضاداً تماماً يسود دول الجنوب، ألا وهو المتمثل في انتشار نزعات التفتك والانقسام والصراعات السياسية الداخلية في هذه الدول.

وغني عن البيان توضيح الأثر الحتمي والمتوقع لتلك التطورات على مجريات التفاعلات الدولية، ففي ظل سياسات العولمة تتجه القوى الكبرى - بحسبها ووعيتها السياسي لكي تتآلف فيما بينها مكونة كيانات أكبر حتي تصبح أكثر قدرة على التنسيق والتحكم وتوجيه مجريات الأحداث الدولية، في حين تبقى الدول الصغرى ضعيفة مفتتة فلا تجد أمامها من سبيل للنجاة سوى خيارين أحلاهما مر:

إما التعلق بأذيال القوي الكبرى والتقنية بما يمثله ذلك من خضوع وتبعية، وإما الفرغ في بحر العوثة بأموالها العاتية وتياراتها المتلاطمة وهو ما ينتهي بها إلى التخلف والتهميش والخروج من التاريخ.

ولعل مما يدعم هذا التصور ما ذكره إدوارد سعيد في كتابه «الثقافة والإمبريالية»، إذ يقول،

«ها نحن نرى القطبية الغربية - الأمريكية تتدعم يوماً بعد يوم، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، ونرى عمليات التفتيت والتفتيل والابادة الجماعية تطل دول العالم الثالث والعالم الثاني (سابقاً)، في الوقت الذي تزداد فيه وحدة العالم الأول تماسكاً ليفوز بالسيادة المطلقة والهيمنة على المعمورة كلها»^(٢٩).

وخلاصة القول إنه في ظل سيادة العوثة في البيئة الدولية تصبح الدول والكيانات الكبرى هي المتحكمة في أنماط التعامل الدولي، بما تفرضه من معايير تخدم مصالحها في المقام الأول، بل ربما في المقام الأول والأخير، بينما يتعين على دول الجنوب أن تعيش على هامش التفاعلات الدولية، ترقب دون أن تشارك، مكتفية بما تلقىه إليها الدول الكبرى من فتات حضارتها لا شفقة عليها أو رحمة بها، وإنما لكي تقيم أودها وتبقى عليها ضماناً لاستمرارية استقلالها في أداء الأعمال التي تستكشف هي القيام بها.

ويمكننا القول أن دعاة العوثة يهدفون بذلك إلى تحويل دول الجنوب إلى رماح من أفراد أو إلى مجرد تجمعات بشرية لا مجتمعات، حتى يسهل سوقها وقيادتها أو توجيهها في الاتجاه الذي تريد. وبطبيعة الحال فإن ذلك يستلزم كل ما سبق أن أشرنا إليه من أضعاف لدور الحكومات الوطنية، ومن تغييب مبدأ احترام السيادة الوطنية للدول، وكذا التفتيت السياسي لدول الجنوب. ويتضح أن هذه الخيوط كلها تلتقي عند أضعاف دور الدول^(٣٠) وقوة الحكومات بحيث تصبح مؤهلة لتقبل ما تمليه عليها قوي العوثة من توجهات أو سياسات، بل وليصبح الدور الرئيسي لهذه الحكومات - ولا سيما في ظل استشراف ظاهرة الفساد السياسي في حكومات دول الجنوب وفي نظمها الإدارية - هو أن تسهر على ضمان التقيد والالتزام

بتوجهات العولمة، وأن تكون الأمانة علي تنفيذ ما تدعو إليه قوي العولمة من سياسات وبرامج، حتي وإن كان ذلك لا يتأتي إلا علي حساب التضحية بالمصالح الوطنية لدولها، والافتئات علي مصالح وحقوق رعاياها.

ثانياً، هي الأبعاد الاقتصادية للعولمة؛

يمكن النظر إلي مفهوم العولمة باعتباره مفهوماً اقتصاديا في المقام الأول، كما أن أول ما يتبادر إلي الذهن عند الحديث عن موضوع العولمة هو العولمة الاقتصادية أو البعد الاقتصادي للعولمة. ولعل مرد ذلك إلي أن العولمة الاقتصادية تعد بمثابة القاطرة التي تجر خلفها قطار العولمة، وأن شئنا فإن العولمة الاقتصادية هي بمثابة الأداة الرئيسية الأكثر فعالية وتأثيراً في مسيرة العولمة. تحقيقاً للهدف النهائي وهو العولمة السياسية والثقافية.

ومن ناحية أخرى يمكن القول أن البعد الاقتصادي للعولمة يمثل البعد الأكثر تحقّقاً واكتمالاً علي أرض الواقع إذا ما قورن بالعديّن الثقافي والسياسي للعولمة. ومن هنا فقد هيمن الطابع الاقتصادي علي ظاهرة العولمة فطغي علي أبعادها الأخرى، وإن كان ليس ثمة شك في أن ظاهرة العولمة ليست قاصرة علي المضمار الاقتصادي وحده، وإنما هي تتعداه لتشمل كافة الأبعاد الحياتية للإنسان في عالم اليوم، بما في ذلك الأبعاد السياسية، والاجتماعية، والثقافية وغيرها، تلك الأبعاد التي تتداخل فيما بينها وتتكامّل مع بعضها البعض وصولاً إلي الغاية العليا المتمثلة في عالم موحد بلا حدود^(٣١).

ويمكننا أن نتمثل الأبعاد الاقتصادية للعولمة في مجموعة من المستجدات أو التطورات التي برزت بشكل واضح خلال العقد الأخير من القرن العشرين والتي طرأت علي أنماط التفاعلات الاقتصادية الدولية سواء من حيث شكلها أو مضمونها أو من حيث التوجهات الغالبة عليها، وفيما يلي محاولة لرصد أظهر تلك الأبعاد الاقتصادية للعولمة؛

(١) تراجع قدرة الحكومات الوطنية علي توجيه الأنشطة الاقتصادية أو السيطرة عليها^(٣٢)، مما ترتب عليه انتقال مركز الثقل الاقتصادي من

«الوطني» إلى «العالمي»، أي من الدولة إلى القوي عبر القومية أو المؤسسات العالمية، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة نقلة نوعية جديدة في التاريخ الاقتصادي العالمي^(٣٣).

ولعل في ذلك التحول ما يدعو إلى التمييز بين مفهومين متقاربين تضادياً للخلط بينهما، ألا وهما مفهوم «التدويل» Internationalization، ومفهوم «العولمة» Globalization.

وفي هذا الصدد يرى G. Thompson أن تدويل الاقتصاد - وهو مفهوم قديم نسبياً - يشير إلى تداخل الاقتصادات القومية بحيث يكون الاقتصاد الدولي International Economy اقتصاداً كلياً تتمثل وحداته الرئيسية في اقتصادات قومية أو مؤسسات وطنية تتقيد بأقاليم دول معينة، على الرغم من إمكانية وجود تكامل أو تداخل أو اعتماد متبادل بين هذه الكيانات القومية؛ وهو ما يشير ضمناً إلى أن ثمة فصلاً نسبياً للساحة الاقتصادية الداخلية عن الساحة الدولية، وعلى نحو يمكننا معه القول إن المتغيرات والأحداث والمؤثرات الدولية تتعرض لعملية انكسار (مثل أشعة الضوء) خلال مرورها بالأطوار والحدود والسياسات القومية، وهو ما يعني أن الاقتصاد الدولي - الذي تتداخل في إطاره الاقتصادات الوطنية - يتربط صعوداً (من أسفل إلى أعلى، أي من الضاعلين أو اللاعبين القوميين إلى المستوى أو النطاق الدولي).

ولعل في ذلك المضمون لمفهوم الاقتصاد الدولي ما يشير إلى أن ثمة مجالاً للتفاعل المتكافئ، وأن ثمة تبادلاً متكافئاً للتأثير والتأخر بين أعضاء النسق الاقتصادي الدولي وهو ما يوحي بأن ذلك النسق الدولي يقبل عليه الطابع الديمقراطي اللامركزي أو تحكمه اعتبارات التوازن بين قوى اقتصادية متكافئة إلى حد ما.

وعلى النقيض من ذلك تماماً يرى Thompson أن عولمة الاقتصاد أو ما يعرف بالاقتصاد المعولم Globalized Economy هو مفهوم يشير إلى حدوث تغير هيكلية في طبيعة بنية الرأسمالية العالمية، إذ يشير إلى أن الكيان الرئيسي هو الاقتصاد

الكوني، وهو اقتصاد يعمل من أعلى إلى أسفل بشكل مستقل عن الاقتصادات القومية، أي أن العلاقات والتفاعلات الاقتصادية لم تعد نابعة من أساس قومي، وإنما أصبح الاقتصاد الكوني هو الذي يحدث تأثيراته في الأطراف التي يشملها في إطار ديناميته، وبالتالي فإن الاقتصاد الكوني هو الذي يحدد أو يفرض الممكن وغير الممكن على المستوى القومي، سواء من جانب المؤسسات الحكومية أو الكيانات غير الحكومية. وهكذا يمكننا القول أن الاقتصاد الكوني قد أصبح يترابط هبوطاً من أعلى إلى أسفل. ولعل في ذلك ما يشير إلى أن ثمة نخبة اقتصادية عالمية قد أصبحت تهيمن أو توجه التفاعلات الاقتصادية العالمية، وأنها باتت الأكثر قدرة على التأثير في غيرها من بقية أعضاء النسق على نحو يفوق بكثير قدرة هؤلاء الأعضاء مجتمعين على التأثير في هذه النخبة المسيطرة، وهو ما يشير إلى أن ثمة عدم تكافؤ واضح بين قوي الأطراف المتفاعلة في إطار النسق الاقتصادي العالمي الذي بات يغلب عليه الطابع النظامي التسلسلي^(٢٤).

(٧) تزايد سيطرة المؤسسات والمنظمات الاقتصادية العالمية في مجال فرض النظم الاقتصادية الدولية؛

يري Thompson أن من أبرز مظاهر العولمة تزايد النزعة نحو الحكم Governance على المستوى العالمي في المجال الاقتصادي، أو بعبارة أخرى انتشار النشاط الدولي لوضع المعايير (وهذه سمة من سمات التنظيم فوق القومي للتفاعلات الاقتصادية)، وهو ما تضطلع به بعض المنظمات الدولية؛ كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، وأخيراً منظمة التجارة العالمية WTO التي أنشئت عام ١٩٩٥ (والتي يمكن اعتبارها القوة الضاربة للعولمة الاقتصادية)، فقد أصبح هذا الثلاثي بمثابة آلية التحكم والتوجيه للاقتصاد العالمي، ولعل مما يدل على ذلك ما أعلنه مدير منظمة التجارة العالمية حين صرح قائلاً: «إننا نكتب دستور اقتصاد عالمي واحد». وينص ميثاق المنظمة على أن «يكتل كل عضو توافق قوانينه ولوائحه وإجراءاته الإدارية مع التزاماته تجاه المنظمة، وتعد هذه هي المرة الأولى التي تمتح فيها مؤسسة دولية سلطة تتجاوز المصالح

القومية لأعضائها والتضحية بها، كما تملك المنظمة سلطة توقيع العقوبات بصورة آلية على أي طرف تدينه لجان الخبراء ما لم تصوت الدول الأعضاء بالإجماع ضد هذه العقوبات خلال ٩٠ يوماً^(٢٥). وإلى جانب هذا النشاط العالمي لتحديد المعايير بصورة رسمية من خلال مقررات هذه المؤسسات الدولية فوق القومية، فإن ثمة نمواً ملحوظاً كذلك لما يعرف بالأنماط غير الرسمية (يصدد تحديد المعايير)، إذ تشير الملاحظة إلى أن معايير المحاسبة والمعايير القانونية في المجال التجاري باتت تقنن وفق الممارسات الأنجلو - أمريكية، وأن التزام الشركات الطوعي يمثل هذه المعايير، أو التزامها بممارسات التحكم التجاري المستقل غالباً ما يعد شرطاً لحصولها على العقود أو مطلباً لحصولها على القروض العالمية.

وهناك علاوة على ذلك، التطور الرسمي لمعايير الجودة في نشاط الإنتاج الذي تضعه منظمة المعايير العالمية ISO سواء فيما يتصل بالشروط التي يتعين توافرها في المنتج ذاته أو في العملية الانتاجية، أو فيما يتصل بمقتضيات الحفاظ على البيئة^(٢٦).

وهي تصوري أن معايير الجودة التي تضمها القوى المهيمنة على تشريعات التجارة العالمية تمثل السلاح الذي تشهده هي العولمة في وجه الاقتصادات النامية في دول الجنوب لحرمانها من المزايا النسبية التي تتمتع بها كوفرة الموارد أو رخص الأيدي العاملة، وذلك من خلال تحميلها بأعباء وتكاليف إضافية بهدف تحطيم قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية.

(٢) تنامي الاتجاه نحو التخصص وتقسيم العمل على المستوى العالمي، في ظل عولمة الإنتاج.

يري دعاة العولمة أن إزالة القيود الإقليمية وتحرير التجارة والسماح بحرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والمواد الخام والأفراد يهيئ لزيادة كفاءة إدارة الموارد على المستوى العالمي من خلال الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل.

غير أن ملاحظة الواقع العملي لنظم التجارة العالمية تشير إلى أن تحرير التجارة ليس إلا شعاعاً ترفعه الدول المتقدمة لفتح أسواق دول الجنوب أمام

منتجاتها^(٢٧)، في حين لا يسمح عملاً لصادرات دول الجنوب - الأقل تكلفة - بدخول أسواق الدول المتقدمة، إما بدعوى عدم التزامها بمعايير الجودة، وإما من خلال أساليب تقديم الدعم الحكومي المستتر للمنتجين المحليين، أو من خلال فرض رسوم مانعة أو تحديد حصص للواردات. وهو ما يدل على أن تحرير التجارة لا يعمل في الاتجاهين وإنما في اتجاه واحد فقط لخدمة مصالح القوي الكبرى. إضافة إلى ذلك فإن ثمة أداة خطيرة للضغط - في أيدي الدول المتقدمة - تتمثل في اتفاقية حماية الملكية الفكرية كبراءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر وحقوق الفنانين والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية وغيرها^(٢٨). إذ من المتوقع أن تعتمد الدول المتقدمة المهيمنة على هذا النوع من الحقوق إلى استخدامها كورقة ضغط في مواجهة دول الجنوب، التي قد تعمل على الاستفادة من التقدم التكنولوجي والتطور العلمي والفكري والفني ودراسات البحث والتطوير التي تقوم بها الدول المتقدمة.

والحق أن تأمل كل هذه التطورات في مجال التجارة الدولية يوحي بأن ثمة اتجاهًا من جانب الدول المتقدمة لفرض نمط معين لتقسيم العمل أو التخصص الدولي على المستوى العالمي، إذ تسعى الدول المتقدمة - من خلال القيود التي تفرضها على نقل التكنولوجيا أو من خلال استخدام حقوق الملكية الفكرية - إلى احتكار إنتاج السلع ذات التكنولوجيا الفائقة، التي لا تحتاج إلى كمية كبيرة من الموارد، وإنما تعتمد أساساً على المعرفة أو الدراية Know - how، وهي صناعات تحقق قيمة مضافة كبيرة، في حين ستجد دول الجنوب نفسها مجبرة على التخصص في مجالات الصناعات الاستخراجية أو التحويلية أو الصناعات الثقيلة وهي صناعات كثيفة العمل لا تحتاج إلى مهارة فنية أو تكنولوجيا متطورة فضلاً عن أنها تحقق قيمة مضافة قليلة، كما قد تجبر دول الجنوب على التخصص في مجال الصناعات الأكثر تلويثاً للبيئة.

ويمكننا أن نخلص مما تقدم إلى أن هذا النمط من التخصص وتقسيم العمل الدولي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدلات التراكم الرأسمالي في دول الشمال المتقدم، وهو ما يندرج تحت الضجة بين دول الشمال والجنوب.

وعن أثر العولمة على العملية الانتاجية أو ما يمكن أن نسميه ، بعولمة الانتاج ، يرى الدكتور كامل عمران^(٣٩) ، أن التوسع الرأسمالي العالمي قد أدى - على امتداد المراحل التاريخية السابقة - إلى هيمنة الرأسمالية على عمليات التبادل والتوزيع الدولي، ومن ثم على الأسواق والتجارة الدولية، أما العولمة فهي شئ آخر، إذ أنها تمثل بداية مرحلة عولمة قوي الانتاج والعمليات الانتاجية ذاتها، وما يرتبط بها من علاقات الانتاج أيضاً بهدف تعميمها في أرجاء المعمورة كلها. فالعولمة تهدف إلى نقل الانتاج الرأسمالي إلى مجتمعات الأطراف (الهامش)، بعد أن كانت حكراً على مجتمعات المركز، وهو ما يستلزم إخضاع هياكل مجتمعات الأطراف الاجتماعية والثقافية - بعد أن تم إخضاع هياكلها الاقتصادية - لهيمنة رأسمالية عالمية، منعا لحدوث تفجرات اجتماعية قد تؤثر سلباً على مصالح الرأسمالية العالمية، وتجنباً لحدوث هجرات واسعة من مجتمعات الأطراف إلى مجتمعات المركز (حيث الوفرة الاقتصادية)، واستغلالاً للقوة العاملة الرخيصة في مجتمعات الأطراف. مع إيهام هذه المجتمعات بأنها قد باتت مصنعة، وبالتالي متقدمة، علماً بأن الفائض الاقتصادي المتولد عن هذه القوي الانتاجية الجديدة سوف يعود حتماً إلى المركز. وبصورة أكثر تعديداً يمكن القول بأن العولمة تمثل عملية إعادة صياغة لمجتمعات الأطراف في عمقها الانتاجي، وليس على سطحها التبادلي التجاري فقط، على نحو يفند التراكم الرأسمالي في دول المركز، ويحيث تبدو العلاقة بين الشمال والجنوب أكثر توازناً، حيث تبدو دول الأطراف وكأنها لم تعد تصدر المواد الخام فقط وإنما بدأت في تصدير السلع المصنعة إلى دول المركز. إن العولمة على هذا النحو المتقدم تمثل الطور المعاصر للرأسمالية، والذي يستهدف توسيع دائرة الانتاج إلى الأطراف. غير أن هذا الاتساع لا يعني أن تمتلك دول الأطراف ناصية العمليات الانتاجية بنفسها، وإنما تصبح مجرد مجال أو حيز مكاني يهيئ لتوسيع عمليات الانتاج التي تهيمن عليها الرأسمالية العالمية - ممثلة في الاحتكارات متعددة الجنسيات - لا مجتمعات دول الأطراف^(٤٠).

ومن ناحية أخرى يرى Scholte^(٤١) أن العولمة قد أحدثت تحولات جذرية في طبيعتها لنشاط اقتصادي ذاتها، إذ أصبحت مفاهيم الأسواق العالمية، والمنافسة

العالمية، والادارة العالمية هي المفاهيم المحورية المحددة لرؤي وتنظيم سلوك المشروعات الاقتصادية. ويرى المحللون أن الاقتصاد العالمي قد أصبح يتسم بمجموعة من السمات الرئيسية أظهرها،

١- أنه اقتصاد يعتمد أساساً على المعلومات informational.

٢ - أنه اقتصاد يركز على عنصر المعرفة Knowledge - based.

٣ - أنه اقتصاد يقوم أساساً على الخدمات Service Economy، وهي السمة التي تغلب على اقتصادات المجتمعات ما بعد الصناعية أو ما يعرف بـ Post-industrial societies.

ويرى البعض أن العولمة قد انتقلت بالاقتصاد العالمي إلى مرحلة الرأسمالية المتأخرة Late Capitalism ، في حين يرى البعض الآخر أن العولمة قد عبرت بالاقتصاد العالمي إلى مرحلة مجتمع ما بعد الرأسمالية Post-Capitalist Society. وعلى الرغم من ذلك فثمة من يشككون في هذا الرأي ويرون أن العولمة تمثل استمراراً للرأسمالية بشكل أو بآخر، ويمثل هذا الاتجاه المحللون ذوي التوجهات الماركسية أمثال Magdoff و Chesnaid و Berger وسمير أمين، إذ يرى هؤلاء أن العولمة تمثل عملية إعادة هيكلة restructuring للهيكل الرأسمالية ولاساليب التكريم الرأسمالي^(٤٧).

(٤) تزايد سطوة الشركات متعددة الجنسيات وهيمنتها على الاقتصاد العالمي.

تشير الإحصاءات إلى أنه من بين مائتين من «القوي» الاقتصادية الكبيرة في العالم، هناك نحو مائة وستين منها من الشركات عابرة القومية، وأربعين فقط من حكومات الدول القومية^(٤٦). وقد كان من شأن التنامي الهائل في قوة الشركات متعددة الجنسيات أن تضاعفت - في مواجهتها - قوة دول الجنوب التي باتت تمثل نهبا أفريقيا لهذه الامبراطوريات الاقتصادية العملاقة، وقد تمثل ذلك الاستقلال في عدة مظاهر أبرزها ما يلي^(٤٧)،

أ - استخراج الخامات والموارد الطبيعية الزراعية والمعدنية ومصادر الطاقة من الدول النامية بأسعار متدنية، وهو ما يعد استنزافاً لهذه الموارد، واقتناطاً على حقوق الأجيال المتعاقبة في هذه الدول، وهو ما يتعارض بصورة جوهرية مع مفهوم التنمية المستدامة في هذه الدول، استجابة لتطلعات ومصالح وإطماع القوى الكبرى.

ب - استغلال العمالة المحلية رخيصة الأجر في ظل غياب تنظيمات عمالية قوية في الدول النامية، حيث يبلغ متوسط الأجر الشهري للعامل في بعض الشركات ما يعادل سبعين دولاراً أمريكياً لستة أيام عمل اسبوعياً وثمان ساعات يومياً، كما لا تلتزم الشركات العالمية بالتأمين الاجتماعي أو بالرعاية الصحية أو بتعويضات نهاية الخدمة.

ج - توفير معظم الاستثمارات المطلوبة من مصادر محلية، فضلاً عن استخدام مصادر التمويل الأجنبي في شراء الآلات والمعدات الرأسمالية من الدول الصناعية.

د - الاستحواذ على نسبة كبيرة من قروض المؤسسات الدولية والدول المانحة مما أدى إلى زيادة التدفق النقدي «الخارج» عن التدفق النقدي «الداخل»، كما زادت فوائد ديون العالم النامي على الأموال المقرضة أصلاً.

هـ - اعتماد هذه الشركات على الخبرة التكنولوجية وعلى جهود البحث والتطوير في الدول الصناعية المتقدمة وعدم إتاحة المجال أمام دول الجنوب لبناء قاعدة علمية أو تكنولوجية خاصة بها.

و - التهرب الضريبي والتعايل على السلطات الضريبية في دول الجنوب عن طريق عدم إظهار الأرقام الحقيقية للأرباح المحققة، وذلك من خلال سلسلة من التحويلات Transfer Pricing بين فروع هذه الشركات، حيث يقوم أحد الفروع بالشراء من فرع آخر للشركة في دولة أخرى بأسعار مبالغ فيها.

ز - عدم الالتزام بمعايير الأمان في المصانع القائمة في دول الجنوب، مما قد يعرض

العمالة والبيئة في هذه الدول لمخاطر كبيرة، علي نحو ما حدث في مصنع شركة يونيون كاربايد في مدينة بوبال بالهند عام ١٩٨٤.

ح - لجوء هذه الشركات إلي أساليب غير مشروعة كالرشوة واستغلال مظاهر الفساد السياسي المنتشر في دول الجنوب تعميماً لصالحها، حتي ولو علي حساب الأضرار باقتصاديات دول الجنوب وبمصلحتها الوطنية (علي نحو ما حدث مع الرئيس الصليبي المخلوع ماركوس). وقد تعدي الأمر ذلك في بعض الحالات إلي حد تدخل هذه الشركات لتغيير نظم الحكم غير المتعاونة معها (الانقلاب علي حكومة سلفادور الليندي في شيلي مثلاً).

ط - تكوين اتحادات متعجين Cartels غير رسمية بين الشركات العالمية للحد من المنافسة فيما بينها حول الأسواق العالمية، مما يهيئ لنشأة الاحتكارات الدولية.

إضافة إلي ما تقدم تجدر الإشارة إلي ظاهرة علي جانب كبير من الأهمية في هذا الصدد ألا وهي عمليات الاندماج Mergers التي تتم من خلال عمليات الشراء Acquisition بين الشركات العملاقة علي المستوى العالمي، حيث يشهد الاقتصاد العالمي - في ظل مرحلة العولمة - ما يعرف بهوس الاندماج Mergermania، أو ما يسمى أحياناً بحمي السيطرة Takeover fever حيث تعمل الشركات العملاقة علي الاندماج مع بعضها أو علي شراء الشركات المنافسة لها، بدافع تجنب المنافسة وزيادة الكفاءة الاقتصادية، والاستفادة من مزايا التكامل، وكذا اقتسام الأسواق^(١٨). وقد أدت هذه العمليات إلي ظاهرة التركيز Concentration، حيث سيطرت حفنة قليلة من الشركات العملاقة الناشئة عن هذه الاندماجات Mega Merger علي قطاعات إنتاجية أو خدمية بأكملها، فنجد علي سبيل المثال أن ثلاث شركات فقط هي: American Express, Master Card, VISA، تدير فيما بينها حوالي ٩٥% من حجم المعاملات العالمي عن طريق بطاقات الائتمان^(١٩).

ويري سمير أمين أن اتفاقية الجات أو منظمة التجارة العالمية العالمية ليست في خدمة المنافسة الصحيحة علي المستوى العالمي كما تدعي، وإنما هي مؤسسة

تعمل في خدمة احتكارات الشركات العملاقة متعددة الجنسية لاغير. فاجتماعاتها تتم في إطار من السرية وتكمن وراءها غرفة التجارة الدولية (وهي ناد يضم أكبر الشركات متعددة الجنسية على المستوى العالمي)، لذا فليس من المستغرب إنها تتجاهل كل الاعتبارات ذات الصلة بالتنمية المستدامة أو بالحفاظ على البيئة، ومن هنا فهي تحتاج على أي إجراء قد تتخذه دولة ما بهدف وضع ضوابط لاستغلال مواردها الطبيعية ولاسيما في مجال النفط أو التعدين، حتي ولو جاء هذا الإفراط في استغلال هذه الموارد على حساب مستقبل التنمية. ومن ناحية أخرى فإن الاتجاه نحو الليبرالية بشكل مطلق والافتئات على حق الدول والحكومات في التشريع فيما يتصل بتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية، كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلي تكريس سيطرة الشركات متعددة الجنسية على الاقتصاد العالمي^(٥٠).

(٥) تزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل على المستوى العالمي؛

لقد كان من شأن النمو الهائل للتضاعلات الاقتصادية الدولي.. والتشابك الأكثر تعقيداً بين مصالح قوي الرأسمالية العالمية، أن غدا الاقتصاد العالمي - هي ظل العولمة - اقتصاداً موحداً أو نسقاً اقتصادياً عالمياً مترابط الأركان ، بحيث لم يعد من الممكن لأي اقتصاد قومي أن يعمل بمعزل عن المؤثرات العالمية.

فبالإضافة إلي النمو الهائل في المبادلات التجارية الدولية وكذا في تكامل العمليات الإنتاجية عبر الحدود، فإن شمة مجالاً حيويّاً آخر يعكس ذلك الإطراد الكبير في معدلات الاعتماد المتبادل ألا وهو مجال الأسواق المالية والنقدية. وتشير التقديرات إلي أن المعاملات المالية العالمية قد شهدت نمواً انفجارياً خلال العقد الأخير ، حيث ارتفعت إلي ما يزيد على عشرة أضعاف. هالي ما قبل عقد واحد من الزمن كانت أسواق المال مستقلة الواحدة عن الأخرى، أما اليوم فقد تغير الأمر، إذ صارت هذه الأسواق مرتبطة ببعضها البعض، حيث غدا بإمكان كل فرد في أي مكان بالعالم أن يتعرف على مستوى الأسعار السائد في كل بورصات العالم، وأن يجري صفقات بيع وشراء، تغيير بدورها هذه الأسعار. لذا فقد غدا بالإمكان أن يؤدي

انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة إلى ارتفاع أسعار الأسهم في ماليزيا على سبيل المثال، وأن يرتفع سعر سندات الدين الحكومي الألمانية، عندما يخفض المصرف المركزي الياباني سعر الفائدة على القروض التي يمنحها للمصارف في طوكيو. وهكذا فقد صار من المتعين على كل من يرغب في الاقتراض أن يدخل في منافسة مع كل المقترضين عبر العالم^(٥١).

(٦) سيادة الفكر الاقتصادي الليبرالي على النظام الاقتصادي العالمي؛

لقد كان من أبرز مظاهر عصر العولمة أن أضحت الغلبة للفكر الاقتصادي الحر في مجال تقرير النظم الاقتصادية العالمية، وكذا في توجيه دفة السياسات والبرامج الاقتصادية عبر العالم. ويرتد هذا - في المقام الأول - إلى سقوط مصداقية الفكر الاقتصادي الماركسي في الاتحاد السوفيتي السابق وفي دول شرق أوروبا، وفي العديد من دول الجنوب، وهو ما أتاح دمج اقتصاديات هذه الدول في منظومة النظام الرأسمالي العالمي، وإلى القضاء على الثنائية الأيديولوجية التي ظلت لعدة عقود تشطر الاقتصاد العالمي إلى شطرين متعززين.

وقد انعكست هذه التحولات - منذ مطلع التسعينيات - فيما اصطلح على تسميته بالتحول إلى نظام آليات السوق، والذي تمثل في تخلي غالبية الدول عن أساليب التخطيط المركزي وتقليص التدخل الحكومي في توجيه النشاط الاقتصادي الداخلي أو في ضبط المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي إلى أدنى حد ممكن. وقد تمثل ذلك على سبيل المثال في عمليات الخصخصة Privatization^(٥٢)، أي بيع القطاع الاقتصادي الإنتاجي المملوك للدولة إلى أفراد أو هيئات خاصة، بهدف تخليصه من أساليب الإدارة البيروقراطية المعوقة، والعمل على زيادة الكفاءة الإدارية والاقتصادية والفنية، ذلك بالإضافة إلى تخلي الدولة عن دورها التقليدي في إدارة العديد من القطاعات الخدمية وإسنادها إلى مشروعات خاصة. ويمكن القول بصفة عامة أن العولمة تمثل ردة - من جانب «الدولة» - عن مفهوم «دولة الرفاهية» إلى مفهوم «الدولة الحارسة» التي يقتصر دورها على الوظائف التقليدية للدولة المتمثلة في الدفاع والأمن والعدالة.

وإذا كان المبرر الذي يسوقه دعاة العولمة في تبريرهم للخصخصة هو زيادة الكفاءة وتوسيع قاعدة الملكية فإن ثمة هاجساً أكبر يتعين أخذه في الحسبان هو أن عمليات الخصخصة وبيع القطاع الحكومي قد تسفر عن نهب وتبديد لثروات الشعوب التي كافحت على امتداد سنوات طويلة لتكوينها وتعظيمها ، ولا سيما إذا أخذنا في الاعتبار انتشار ظاهرة الفساد السياسي وغيبة الرقابة الشعبية الحقيقية على عمليات التقييم والبيع، ناهيك عن امكانية وقوع اقتصادات دول الجنوب في براثن السيطرة الأجنبية وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات، وهو ما سوف تكون له انعكاسات اجتماعية وسياسية سلبية غاية في الخطورة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى بعض الاعتبارات أو الضوابط^(٥٣) التي يتعين مراعاتها عند تطبيق برامج الخصخصة، وعلى رأسها :

أ - مراعاة اعتبارات الأمن القومي من خلال عدم السماح بتملك شركات أجنبية للمشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية، وكذا المرافق القومية الحيوية، أو على أقصى تقدير أن يتم السماح بخصخصتها محلياً (من خلال بيعها للمواطنين).

ب - ضمان الشفافية، وتوسيع قاعدة الملكية عند تطبيق برامج الخصخصة ولاسيما في حالة البيع لمستثمر رئيسي.

ج - وضع نظم وقواعد صارمة للتصرف في عائدات الخصخصة، إذ أن تلك العوائد هي نتاج بيع أصول مملوكة للشعوب، ومن ثم يجب الحيلولة دون إهدارها أو تبديدها.

د - تحديد الأصول الاستراتيجية غير القابلة للخصخصة تحت أي ظرف من الظروف.

هـ - امكانية اللجوء إلى أسلوب « خصخصة الإدارة » وليس بالضرورة « خصخصة الملكية ».

و - مراعاة الاعتبارات الاجتماعية ذات الصلة بحقوق العمالة في هذه المشروعات.

(٧) تزايد الاعتماد علي التكنولوجيا الفائقة وتراجع الحاجة إلي العمالة البشرية،

لقد تواكبت ظاهرة العولمة مع عصر التكنولوجيا الفائقة hi-tec ، الأمر الذي هياً لتوظيف التكنولوجيا المتطورة في مجال خدمة المصالح والمكاسب الرأسمالية وتعظيمها وهكذا فقد اتسم عصر العولمة بالاتجاه نحو تقليل الاعتماد علي العمالة البشرية بصفة عامة، فضلاً عن محاولة استخدام العمالة الأرخص أجراً. وللدلالة علي ذلك التوجه حسبنا أن نشير إلي الشعار الذي ترفعه إحدى شركات صناعة السياسات الألفية (فولكس فاغن) - علي سبيل المثال - ألا وهو: «سيارات أكثر وعمل بشري أقل»، حيث أعلن أحد المسؤولين في هذه الشركة، أنه تتعين زيادة الانتاجية بمقدار ٢٠% خلال أربع سنوات فقط، وعلي هذا النحو سوف تنقص فرص العمل لدي الشركة بمقدار ٧٠٠٠ - ٨٠٠٠ فرصة عمل سنوياً، وسترتفع أرباح المساهمين خلال هذه الفترة إلي خمسة أضعاف ما يحصلون عليه الآن،^(٥٤).

كذلك فقد أفتت الصناعات الحربية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة حوالي نصف مليون فرصة عمل، كما أفتت بريطانيا منذ بدء تطبيق برامج الخصخصة حوالي مائة وثلاث عشرة ألف فرصة عمل، وفي فرنسا تم إلغاء ما يقرب من مليون وثمانمائة ألف فرصة عمل في القطاع الصناعي وحده، كما بلغت نسبة البطالة حوالي ١٢,٢% وهو رقم قياسي لم تبلغه نسب البطالة في فرنسا من قبل^(٥٥).

إضافة إلي ذلك تشير الدلائل إلي أن حمة اقتها متزايداً لدي الشركات العملاقة في مجال تكنولوجيا الاتصالات (IBM , Hewlett - Packard , Motorola) إلي استخدام خبراء وفنيين من الدول الآسيوية، ولاسيما من الهند والصين، حيث كانت هذه الشركات تستأجر في بعض الأحيان طائرات لنقل هؤلاء العاملين من موطنهم الأصلي، وذلك في إطار ما كانوا يسمونه بعملية شراء العقول Brain Shopping . وعلي الرغم مما قامت به الحكومة الأمريكية للحد من هذا الاتجاه عن طريق تقييد منح تأشيرات الدخول لهؤلاء الخبراء المستقدمين من

الخارج، إلا أن ذلك لم يقف عائقاً أمام تيار العولمة الهادر. إذ سرعان ما قامت الشركات الكبرى بنقل إدارات التصميم والابتكار والبحث والتطوير التابعة لها إلى الهند، حيث وفرت لهم الحكومة الهندية عدة مناطق هيئات لهم فيها كافة البنى التحتية الضرورية بلائحة تقريباً، على نحو ما حدث في المدينة الالكترونية في مدينة بنجالور. ذلك فضلاً عن أن بعض الشركات العالمية الكبرى في مجال التكنولوجيا قد بدأت تعهد إلى شركات ثانوية هندية Subcontractors بالقيام بأعمال البحث والتطوير لحسابها^(٥٦).

ويصفه صامدة يري دعاة العولمة أن عشرين بالمائة فقط من السكان العاملين ستكون كافية - خلال القرن الواحد والعشرين - للحفاظ على نشاط الاقتصاد العالمي، وأنه لن تكون هناك حاجة إلى أيد عاملة أكثر من هذا، فخمسة القوة العاملة سيكفي لإنتاج جميع السلع، وتسد حاجة الخدمات الرفيعة القيمة التي يحتاج إليها المجتمع العالمي. إن هذه العشرة بالمائة هي التي ستعمل وتكسب المال وتستهلك [وهو ما يعرف أحياناً بمجتمع الخمسة].

ولكن ترى ماذا ستكون حال بقية الثمانين بالمائة من العاطلين ؟

يجيب عن هذا التساؤل دعاة العولمة بقولهم إن هؤلاء العاطلين سيواجهون بالتأكيد مشاكل كبيرة. وعلى الرغم من ذلك فلم يعمل أنصار العولمة جهدهم أو حتى فكرهم للبحث عن حلول لهذه المشاكل الكبيرة التي ستخلقها العولمة حسب توقعاتهم، وإنما هم يحاولون - بدلاً من ذلك - البحث عن الأسلوب الذي يمكن من خلاله تهدئة خواطر هؤلاء العاطلين المحيطين سواء عن طريق وسائل التسلية المخدرة والإلهاء الترفيهي والتغذية الكافية، أو عن طريق ما سوف تجود به أريحية أولئك القادرين من بين أصحاب العمل أو أصحاب الوظائف^(٥٧). وهم في سعيهم هذا لا يحدوهم القلق أو الإنشغال بما سوف يكون عليه هؤلاء البائسون ممن فقدوا وظائفهم، وإنما غاية ما يعينهم هو مجرد محاولة صرف أولئك المتعطلين المحرومين عن إلحاق الضرر أو الأذى بمصالح أو بمكاسب فئة المحظوظين من المنتفعين بالعولمة.

والحق أن الإصرار على مثل هذه التوجهات باعتبارها من مقتضيات العولمة وحتمياتها سوف تكون له آثاره الضارة على استقرار النظم السياسية والانساق الاجتماعية، إذ أن ارتفاع معدلات البطالة، مع حرمان غير القادرين من وسائل التكافل الاجتماعي، أو النظر إليهم باعتبارهم مواطنين هائضين عن الحاجة Surplus People ، سوف يفسح المجال أمام فقدان السلطة السياسية لشرعيتها، وحينئذ تصبح العولمة مقبرة للديمقراطية، وهو ما سيؤدي حتماً إلى تنامي نزعات العنف والإرهاب تعبيراً عن السخط الاجتماعي، كما أن تزايد حركات هجرة العمالة سوف يكون من شأنه إحياء النزعات العنصرية المتطرفة ككراهية الأجانب، والانعكاس على الذات، والعزلة وعدم التسامح^(٥٨).

(٨) توحش النزعة الاستهلاكية والترويج لثقافة المستهلك العالمي؛

لعل من أبرز المظاهر الاقتصادية لعصر العولمة ذلك الاندفاع الجارف في النزوع نحو الاستهلاك Consumerism. ويمكننا أن نتمثل تلك النزعة الاستهلاكية في ذلك الشكل من أشكال السلوك الاقتصادي الذي يقوم على أساس السعي المحموم للحصول على تشكيلة من السلع التي سرعان ما يزهدا المستهلك عادة، ومن ثم يبددها وتتسم هذه السلع بأنها تسهم في تحقيق بعض الإشباع اللحظي سريع الزوال^(٥٩).

وبعبارة أخرى فإن النزعة الاستهلاكية ترتبط أساساً بإشباع الحاجات العارضة غير الضرورية ذات الطابع الترفي، أو المظهري أو التفاخري كالأزياء التي تصممها كبريات بيوت الأزياء العالمية، أو السلع ذات العلامات التجارية المرموقة على سبيل المثال.

وانطلاقاً مما سبق يتضح أن النزعة الاستهلاكية تحرص على خلق أو إكفاء الحاجة لدى المستهلك بنفس القدر من الحرص على إشباعها^(٦٠).

ويمكننا القول أن من بين أظهِر سمات عصر العولمة ذلك الاندفاع الشديد نحو تحويل كل شئ إلى سلعة تباع وتشترى Commodification of everything، وهو ما يعكس غلبة النزعة المادية بشكل مفرط على عقل الإنسان في عصر العولمة، وهو ما أطلق عليه Crook مصطلح الـ hypercommodification.

إضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى أن السلع ذاتها قد تمت عولتها، في معنى أنها أصبحت أكثر فأكثر تشابهاً وتجانساً، وفقاً لما تملّيه الهيئات الدوائية من مواصفات موحدة عالمية باعتبارها سلماً موجهة إلى سوق عالمية. ومن هذا المنطلق فقد استهدفت العولمة تنميط الأذواق وأنماط الاستهلاك وأساليب المعيشة ذاتها^(٦١).

ويري Featherstone أن السلع قد اكتسبت إلى جانب قيمتها المادية أوقدرتها الإشباعية قيمة رمزية بحيث لم يعد الطلب على أية سلعة يتحدد على أساس جودة السلعة أو على خصائصها الذاتية فحسب، وإنما أصبح متوقفاً - في المقام الأول - على مجرد الاختلاف في العلامات التجارية^(٦٢).

ويري Robertson أن النزعة الاستهلاكية هي ثقافة العولمة ليست بظاهرة مستجدة، وإنما هي تضرب بجذورها إلى القرنين الماضيين، حيث تجسدت في ثقافة الطبقة البورجوازية حديثة العهد بالثراء *nouveaux riches*، التي حاولت أن تحقق نوعاً من أنواع الترقّي الاجتماعي من خلال محاكاة الأنماط الاستهلاكية لطبقات النبالة الأرستوقراطية القديمة، بل إنها بالغت أحياناً كثيرة في مظاهر البذخ والأبهة والإسراف الاستهلاكي الترفي، إمعاناً في التأكيد على مواقعها ومكانتها الاجتماعية الصاعدة. وقد أدي ظهور السينما ثم بقية أجهزة الإعلام الأخرى خلال القرن العشرين، إلى زيادة التطلع إلى هذه الأنماط الحياتية البذخية لدى الطبقات الوسطى والدنيا بعامل المحاكاة. ومع التطور الهائل في وسائل الاتصال والإعلام عابرة الحدود القومية انتقلت هذه الأنماط من المستوى المحلي إلى نطاق العالمية على نحو ما نشهده في الوقت الراهن^(٦٣).

وتلعب الدعاية والإعلان دوراً رئيسياً في حفز الطلب لدى المستهلكين، إذ تشير الإحصاءات إلى أن الانفاق العالمي على الدعاية للترويج الاستهلاكي قد ارتفع من ٧,٤ بليون دولار سنوياً (عام ١٩٥٠)، إلى ٣١٢,٣ بليون دولار سنوياً (عام ١٩٩٣). وقد أدي التقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات إلى التركيز على الدعاية التجارية من خلال الوسائط الالكترونية، إذ ارتفع حجم الانفاق على هذا النوع من الدعاية فقط - خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات - من ٢٧٠ بليون إلى ٢٥٨

بليون دولار سنوياً^(١٤). ويشير Waters إلى أن تمة ما يسمى بثقافة المستهلك العالمي Global Consumer Culture، وهي تشير إلى أن القيم المسيطرة على المستهلك الأمريكي - والتي تبلورت خلال النصف الثاني من القرن العشرين - قد تم تعميمها ونشرها على المستوى العالمي، من خلال أجهزة الإعلام، وهو ما يعرف أحياناً بالأمركة Americanization، كما يشار إليه أحياناً أخرى من قبيل التندر بلقطة Coca - Colonization في إشارة إلى هيمنة الأنماط الاستهلاكية الأمريكية ممثلة في مشروب «الكوكاكولا» الشهير.

وفي ظل سيادة ثقافة الاستهلاك أصبح الاستهلاك في حد ذاته أسلوباً من أنماط التعبير عن الذات، ومصدراً رئيسياً من مصادر الهوية، وبعبارة أخرى يمكن القول بأن القدرة على الاستهلاك باتت تمثل عنصراً من عناصر الإشباع لدى المستهلك، بل أكثر من ذلك فقد أصبح كل من الذوق Taste، أو الموضة Fashion، أو أسلوب المعيشة Lifestyle معياراً للتمايز الاجتماعي يثوق في أهميته أحياناً المعايير التقليدية كالانتماء الطبقي. كذلك فقد تحول المنتجون عن اقتصاراتهم على مخاطبة المستهلكين المحليين فقط إلى مخاطبة المستهلك العالمي، واكتسبت العلامات التجارية الشهيرة - بالنسبة لكل سلعة من السلع - بريقاً أخاذاً لدى جماهير المستهلكين في كافة أرجاء المعمورة^(١٥).

ويمثل «التسوق» Shopping الطقس الرئيسي في ثقافة الاستهلاك، بحيث أصبح نمطاً سلوكياً روتينياً لدى آلاف الملايين من المستهلكين عبر العالم. ولعلنا لسنا ببعيدين عن ذلك اليوم الذي تتحول فيه مقولة الفيلسوف الفرنسي الشهير ديكارت «أنا أفكر إذن أنا موجود»، إلى صيغة أخرى أكثر اتساقاً مع حقيقة واقع العولمة المعاصر لكي تصبح «أنا أتسوق إذن أنا موجود» Je shoppe, donc je suis. ولعلنا نلاحظ في هذه الصياغة المستحدثة كيف أن فعلاً إنجليزياً to shop قد تم تحويله وتداوله لكي يصبح مستخدماً في اللغة الفرنسية على الرغم من اعتزاز الفرنسيين وتمسكهم الشديد بلغتهم القومية، ذلك فضلاً عن دخول هذا المصطلح إلى العديد من اللغات الأخرى (كاللغة العربية مثلاً). ولعل في تلك الملاحظة ما

يدفعنا إلى التأمل في كيفية غزو الثقافة الأنجلوساكسونية - باعتبارها ثقافة سادة عصر العولمة - أو ثقافة دول القلب - علي يقية الثقافات الأخرى (ثقافات دول الأطراف) ^(٦٦).

وثمة ظاهرة أخرى مرتبطة بالعولمة - وجديرة بالإشارة إليها في هذا المقام - ألا وهي ظاهرة: الماكدونالددة، McDonaldization ^(٦٧) - إذا جاز لنا أن نستخدم هذا التعبير كترجمة للمصطلح الإنجليزي - إذ يرى Ritzer أن المجتمعات الحديثة، ومن ثم العالم ككل، قد ابتلي بما أسماه الـ McDonaldization ويقصد بها: العملية التي سيطرت من خلالها المبادئ التي تحكم خدمة العملاء في سلسلة محلات ماكدونالدز الأمريكية الشهيرة لتقديم الوجبات السريعة، وامتدادها إلى قطاعات أخرى من المجتمع الأمريكي، وكذا إلى العديد من المجتمعات الأخرى التي انتقلت إليها هذه المحال، علي نحو جازمعه - من وجهة نظر Ritzer - القول بأنها باتت تمثل ظاهرة عالمية.

ويرى Ritzer أن هذه المبادئ قد أصبحت تغلب علي ثقافة الاستهلاك في عصر العولمة، ومن ثم فقد أضحت هي الوجهة للسلوك الاستهلاكي، بل والإنتاجي في كافة القطاعات. وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي ^(٦٨)،

أ - الضعائية efficiency، أي الضغوط المدي الزمني وحجم الجهد المبذول بين الشعوب الحاجة وبين إشباعها.

ب - القابلية للحساب calculability، أي امكانية قيام المستهلك بحساب التكلفة والوقت والجهد المطلوب للحصول علي السلعة.

ج - القابلية للتوقع predictability، أي تسميط المنتجات بحيث يمكن للمستهلك أن يتوقع نوعية السلعة التي ستقدم إليه.

د - تغليب اعتبارات الكم علي الكيف emphasis on quantity rather than quality، أي التركيز علي الكم، وهو ما أدى إلي تراجع اعتبارات الجودة والنوعية، فضلاً عن إخضاع المستهلك لأساليب نظامية مقيدة مثل الطوابير، وقوائم الطعام الثابتة والاختيارات المحددة، والمقاعد غير الوثيرة.

هـ - إحلال الآلية (الميكنة) محل العنصر البشري substitution of nonhuman technologies ، وهو ما أدى إلى تنميط المنتج، وإلى تراجع القدرات المهارية للفرء.

وخلالة القول ، بعد أن انتهينا من استعراض أبرز المظاهر الاقتصادية للعبة، هو أن القوى الداعية للعبة والداعمة لها إنما تستهدف إزالة الحدود الإقليمية والقيود الوطنية التي ترضها الدول لكي تجعل من العالم كله ساحة للعب، ذلك فضلاً عن انفرادها وحدها بتقرير قواعد اللعبة، وفقاً لما تتمتع به هي من قدرات ومهارات وبالألوب الذي تجيده، بحيث تؤمن لنفسها الفوز على منافسيها، الذين فرض عليهم أن يلعبوا لعبة لم يبرعوا فيها، وفقاً لقواعد تميز لفريق على حساب فريق، وهو ما ينبئ منذ البداية بأن المباراة ستكون غير متكافئة، وبطبيعة الحال فإن نتيجة مثل هذه المباراة تكون معروفة سلفاً.

ثالثاً، في الأبعاد الثقافية للعبة،

تمثل الثقافة أو مجموعة القيم التي تعتنقها جماعة ما، وتنصاع لها في اختياراتها، وفي أسلوب معيشتها، عنصراً محدداً رئيسياً من العناصر الموجهة للسلوك الإنساني بوجه عام.

وهكذا فإن السعي إلى التأثير في سلوك الأفراد أو الجماعات قد يستلزم بداء التأثير في عقولهم وإراداتهم، أي في ثقافتهم. ومن هنا فقد حرص الداعون إلى اللعبة والمدافعون عنها على الترويج لمجموعة مترابطة من القيم، أو لنسق قيمى معين، وعلى بث هذه القيم ونشرها على المستوى العالمى بهدف التمكن لسياسات اللعبة، وتهينة المجتمعات المختلفة - عبر العالم - لتقبل اللعبة كواقع حتمى، وللتعايش مع اللعبة والانصياع لمقتضياتها، حتى وإن بدت هذه المقتضيات مناقضة تماماً لما يعتنقونه أو يؤمنون به. ويمكن القول بأن اللعبة الثقافية قد تمثلت في المظاهر التالية:

(١) التمكين للترعة المادية على حساب الترعة الروحية؛

أو بعبارة أخرى تغليب الأمور الحسية على الأمور المعنوية بوجه عام^(٦٩) ،

بحيث يوئى الإنسان - في عصر العولمة - وجهه شطر الماديات، ويهرض وينأى بجانبه عن الاعتبارات القيمية، وذلك على اعتبار أن القيم هي التي تضفي على الإنسان ذاتيته وتميزه في مواجهة غيره من بني البشر؛ وهي - بذلك - التي تشكل مجالاً للاختلاف والتمايز الفكري والثقافي بين المجتمعات. ومن ثم فهي التي قد تمثل عائقاً يعترض طريق سياسات العولمة.

ومن هذا المنطلق فقد كان من المنطقي أن تتجه آليات العولمة الثقافية (كالسينما العالمية والتقنوات الفضائية الموجهة) إلى ما يمكن تسميته بالتسطيح الثقافي أو التجهيل بمعنى التركيز على مواد الترفيه الخالية من أي مضمون قيمى أو معنوي، بحيث لا تثير الفكر أو التأمل لدى المشاهد، وإنما تركز بدلاً من ذلك على إثارة الفرائز ومخاطبة المشاعر، ومن هنا نجد أن متلقي مثل هذه النوعية من المواد الثقافية لا يأخذونها مأخذ الجد وإنما يتعامل معها باعتبارها مادة للتسلية أو مضية للوقت، قد تحقق له متعة آنية، أو سعادة لحظية عابرة، غير أنها لا تخلف وراءها أي أثر تثقيفي حقيقي، إذ نعدم أثرها بمجرد انتهاء عرضها^(٧٠).

ولعل ما يؤكد على هذا التوجه ما يراه عبد الإله بلقزيز حين يقول :

« تبدو الثقافة على مستوى من الهزال والفقر والسطحية يثور معه التساؤل المشروع عن مستقبلها الإنساني. وتشبه ثقافة العولمة سائر مواد الاستهلاك، معلمات ثقافية تتضمن مواد سلوكية جاهزة للاستهلاك، وشركات إعلامية تتنافس لتقديم سلعتها إلى المستهلك في إخراج مثير يضعه تحت وطأة إغراء لا يقاوم. فلا وقت للتفكير والتمحيص والتردد النقدي، وسائر ما يمكن أن يحمي الوعي من السقوط في إغراء الخداع. إذ تنهار ملكة التحوط ويتحول الوعي إلى مجال مستباح لكل أنواع الاختراق، ثم تتكفل الثقافة بهندسة ذلك الإغراء وصناعة أسباب الجاذبية له، ناهيك عن التفتت الذي سيصيب نظام القيم فيكرس منظومة جديدة من المعايير ترفع من قيمة التفضية والفردية الأنانية، والمنزع المادي - الفرانزي المجرد من أي محتوى إنساني - نعم ستغرق ثقافة العولمة على الجسد ما سيفيض عن حاجاته من الإشباع، تماماً مثل العولمة الاقتصادية، غير أنها ستقتل الروح، وتذهب بالتحوي الأخلاقي والإنساني لسلوك الإنسان »^(٧١).

(٢) محو الخصوصية الثقافية والترويج لفكرة الثقافة العالمية؛

إذا كان هدف العولمة هو إزالة الحدود الفاصلة بين المجتمعات والقضاء على فكرة المحلية أو الإقليمية، فإنه من الطبيعي أن يكون هدفها - على الصعيد الثقافي - هو محو الهوية الثقافية لمجتمعات الأطراف وطمسها. فالهوية الثقافية لأي مجتمع إنما تتمثل أساساً في ذلك الشعور بالانتماء والولاء لتسقى قيمه معين، ومن ثم فهي التي ترسم حدود التمييز الثقافي بين الأنا والآخر على نحو ما أسلفنا.

ويتوأكب محو الهوية الثقافية مع الترويج لفكرة الثقافة العالمية على اعتبار أن ثمة مشتركاً إنسانياً عاماً بين بني البشر على المستوى العالمي، وأن رقعة ذلك المشترك الثقافي أخذت في الاتساع يعامل تزايد الاحتكاك والتفاعل والاتصال الإنساني على المستوى العالمي وهو ما ينبئ بقرب التوصل إلى ثقافة عالمية موحدة. ومن هذا المنطلق يحرض دعاة العولمة على تنمية ما يسمونه بالوعي العالمي على حد تعبير Theodore Levitt إذ يقول «Think Global, Act local»^(٧٢). إذ يصبح من المتعين على الإنسان في عصر العولمة أن ينقل اهتمامه أو مجال تفكيره من المستوى الوطني أو القومي إلى المستوى العالمي، باعتبار أن العالم كله قد أصبح يمثل وحدة واحدة.

والحق أنه لا مجال البتة للإنكار وجود مشترك ثقافي إنساني عالمي بين بني البشر كافة، غير أن ذلك لا ينفي أن ثمة خصوصية ثقافية لكل مجتمع، يتعين على أبنائه الحفاظ عليها والاستمسك بها، باعتبارها جزءاً من كياناتهم الإنسانية ومقوماً من مقومات ذاتيتهم.

وفي إطار السعي للترويج لفكرة الثقافة العالمية الواحدة، يميل مهندسو العولمة الثقافية إلى التركيز على ما يعرف بثقافة «الصورة» Image، فقد أصبحت الصورة - في ظل ثقافة العولمة - هي المفتاح السحري لنظام إنتاج وعي الإنسان بالعالم. فالصورة هي المادة الثقافية التي يمكن تسويقها على أوسع نطاق جماهيري، إذ لا تحتاج الصورة إلى المصاحبة اللفظية كي تنفذ إلى إدراك المتلقي، إذ أنها تمثل لغة بذاتها. ولعل في ذلك مكمّن خطورتها، فإذا كانت فعالية الكلمة مرهونة بسعة

الاطلاع اللغوي للمتلقي، فإن الصورة قادرة علي تحطيم الحاجز اللغوي، تماماً مثلما افلحت العولمة الاقتصادية في تحطيم الحواجز الإقليمية والقيود الجمركية، لكي تصل إلي الإنسان في عقرداره. وهكذا فقد بات من الملاحظ - في عصر العولمة - طغيان ثقافة الصورة علي الوعي الثقافي الإنساني، مع التراجع الشديد لعدلات القراءة واندحار ثقافة الكلمة أمام الهجمة الشرسة للإعلام السمعي والبصري^(٧٣).

وهكذا يتضح أن سياسات العولمة الثقافية تستهدف أولاً سلب الوعي من خلال تحطيم الهويات الثقافية المحلية، ثم السيطرة علي الإدراك بوسائله وآلياته وفنونه تهيداً لغرس المحتوى الثقافي الذي يستهدف الداعون إلي العولمة بثه أو ترويجه.

(٣) التمكين لسيادة القيم الغربية والأمريكية ولنمط الحياة الأمريكي، لعل من أبرز السمات المميزة لعصر العولمة هيمنة الثقافة الغربية بوجه عام والثقافة الأمريكية، بل ونمط الحياة الأمريكي ذاته علي الثقافة الإنسانية ككل. ولعل مرد تلك الهيمنة إلي العوامل التالية،

أ - سيطرة الدول الغربية - وعلي رأسها الولايات المتحدة - علي تكنولوجيا الإعلام والاتصال ونقل المعلومات بمختلف صورها وأدواتها.

ب - هيمنة الدول الغربية - وعلي رأسها الولايات المتحدة أيضاً - علي عمليات إنتاج المادة الإعلامية والثقافية والإعلانية، وكذا علي كافة عمليات تدفق الأفكار والمعلومات عبر العالم من خلال هيمنتها علي الصحافة العالمية (إمبراطورية روبرت مردوخ علي سبيل المثال)، وعلي صناعة السينما العالمية (ستوديوهات هوليوود)، وعلي عالم الكمبيوتر (إمبراطورية بيل جيتس)، وعلي شركات البث الفضائي التلفزيوني (قناة CNN)^(٧٥)، وعلي صناعة الترفيه للأطفال (شركة ديزني)، وكذا علي وكالات الأنباء العالمية الكبرى التي تتحكم في التدفق الإخباري العالي (يونييتد برس، اسوشيتد برس)، وهي كلها مجرد أمثلة قليلة نذكرها علي سبيل المثال لا الحصر، وإن كانت معبرة عن السبق الأمريكي في هذا المجال.

ج - هيمنة شركات الإعلان الأمريكية على عمليات التسويق العالمي، مما أدى إلى سيطرتها على أساليب الدعاية والإعلان، ومن ثم قدرتها على تشكيل أذواق واتجاهات ورغبات المستهلكين أو المتلقين.

د - أن الولايات المتحدة هي بلد المهاجرين، ومن ثم فهي مكونة من خليط من الجماعات العرقية المتباينة سلالياً ودينياً وثقافياً، ومن ثم فليس لها طابع ثقافي أو هوية ثقافية مميزة، فضلاً عن افتقارها إلى هوية تاريخية أو حضارية عميقة الجذور. وقد كان من شأن ذلك التنوع الثقافي الذي التسمت به الثقافة الأمريكية أن أصبحت أكثر قبولاً لدى شعوب العالم المختلفة التي قد تجد فيها بعضاً من ملامح ثقافتها أو طرفاً من جوانب شخصيتها.

هـ - أن قوة الاقتصاد الأمريكي وتمتع الولايات المتحدة بالوفرة الاقتصادية، قد أتاحا فائضاً اقتصادياً قابلاً للتوجيه إلى ميدان الإنتاج الثقافي، كما أن سعة السوق الأمريكية وارتفاع مستويات معيشة الإنسان الأمريكي قد هيا لأزدهار صناعة الثقافة في الولايات المتحدة (كالسينما والنشر والموسيقى والتلفزيون) مقارنة بغيرها من الدول بما فيها الدول الأوروبية ذاتها.

و - أن المؤسسات التعليمية والبحثية الجامعية الأمريكية قد حققت شهرة طاغية ومكانة مرموقة، من خلال نجاحاتها البارزة في مجالات الإبداع والتطوير العلمي والتكنولوجي، مما جعلها قبلة النخب المثقفة في جميع دول العالم، بما ينطوي عليه ذلك من تزايد درجة التأثر بالمجتمع الأمريكي وبثقافته وبأسلوب معيشته^(٧٥).

ز - أن اللغة الإنجليزية - بل واللهجة الأمريكية بالذات - باقت تشكل لغة عالمية Global language منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مما هيا المجال أمام الثقافة الأمريكية للذيع والانتشار لعدم وجود صائق اللغة كوسيط للتفاعل^(٧٦).

ح - ان انتصار المعسكر الليبرالي بزعامة الولايات المتحدة قد جعلها محط إعجاب العديد من أبناء دول الجنوب باعتبارها تمثل تجسيداً للنموذج الأمثل للتنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، مما جعل القيم الأمريكية تلقى قبولاً عاماً عبر أرجاء المعمورة.

والحق أن الولايات المتحدة لم تحسن الاستفادة من هذه الفرصة الذهبية التي وانتهت بسقوط الشيوعية وبإضمحلال قوة القطب السوفيتي وتمكك امبراطوريته، فراحات تنتهج سياسات خارجية تقوم على الاستعلاء والقطرسة والرغبة في الهيمنة وفرض الإرادة، باعتبارها باتت تمثل القطب الأوحـد الذي يترىـع على قمة النسق العالمي في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، مما أدى إلى إنحسار الإعجاب العالمي بها، وافتقارها لمصدقيتها الدولية التي جاهدت زمناً طويلاً لإرساء دعائمها، فتصاعدت نبرة الانتقاد للسياسات الأمريكية وتزايدت حدة الكراهية للولايات المتحدة عالمياً.

ولعل مرد ذلك التحول إلى غلبة نزعة التعصب العرقي Ethnocentrism^(٧٧) أو سيطرة نزعة التمرکز حول الذات على السياسات والمواقف الأمريكية وعلى أنماط تعاملها مع الدول الأخرى.

ومن هنا فقد وضعت الولايات المتحدة ذاتها ومن خلفها دول العالم الغربي في كفة، بينما وضعت بقية دول العالم الأخرى مجتمعة في كفة أخرى أخذاً، بمقولة Huntington، «الفرب في مواجهة الآخرين» The West against the rest^(٧٨)، فضحت بذلك المجال أمام فكرة صدام الحضارات التي أطلق شرارتها صامويل هانتنغتون في مقاله الشهير، «صراع الحضارات» Clash of Civilizations والذي تنبأ فيه بحدوث صدام ثقافي وحضاري بين حضارات العالم وثقافته الرئيسية.

ومن هذا المنطلق باتت الولايات المتحدة عازمة على فرض قيمها ورؤاها على العالم، ومقتنعة بأن بقية دول العالم إنما يتعين عليها أن تأخذ بالنموذج الأمريكي باعتباره النموذج الأمثل، ومن ثم فإن أية محاولة للابتعاد عن هذا النموذج، أو لتبني أي نموذج ثقافي أو حضاري آخر إنما تمثل خروجاً على الشرعية الدولية،

ومن ثم تمثل تهديداً للأمن القومي وللمصالح الأمريكية يتعين مناصبته العداء انطلاقاً من مقولة دالاس الشهيرة ، من ليس معنا فهو ضدنا .

وفي هذا الإطار اتخذت بعض الكتابات الغربية والأمريكية موقف المهاجم إزاء الإسلام، فراحَت تصفه بأنه قد بات يمثل «الخطر الأخضر» الجديد الذي يهدد قيم العالم الحر وأسلوب معيشتة، بعد زوال الخطر الأحمر (خطر الشيوعية السوفيتية).

وأغلب الظن أن الولايات المتحدة - وقد استشعرت بداية انخراط عقد التحالف الغربي، بزوال الخطر السوفيتي الذي كان دافعاً لنشأة ذلك التحالف، وعصراً جوهرياً من عناصر تماسكه - قد أيقنت أنه لا سبيل إلى الإبقاء على تضامن العالم الغربي وانصوائه تحت لوائها إلا باختلاق ذلك الخطر الجديد المزعم بل وبالمبالغة والتهويل في خطورته، عساها تتخذ من ذلك الخطر ذريعة للإبقاء على زعامتها للمعسكر الغربي، وكذا مبرراً لتوسيع دائرة نفوذها في شرق أوروبا وآسيا وأفريقيا بدعوى تطويق المد الإسلامي، بعد أن فقدت ذريعة «احتواء المد الشيوعي» صلاحيتها في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة.

ويرى البعض أن العولمة الثقافية - بالضمون الذي أشرنا إليه سلفاً - إنما تمثل ما يمكن أن نسميه إرهاباً ثقافياً أو ما يسميه Bourdieu عنفاً ثقافياً (وهو عنف رمزي)، إذ تسعى قوى العولمة من خلال سيطرتها على المنظومة الرمزية (الرموز الثقافية وأدوات وآليات التواصل والمعرفة) إلى فرض نوع من السيادة أو الهيمنة الثقافية الغربية القهرية على العالم ككل. أو بعبارة أخرى فإن العولمة الثقافية هي نوع من الاختراق الثقافي العنيف والمسلح بتكنولوجيا متطورة للاتصال، يستهدف إنكار أو إقصاء ثقافة الغير، وهو ما يمثل انتهاكاً للسيادة الثقافية للمجتمعات الأخرى، فضلاً عن تحقيق السيطرة الثقافية الغربية على سائر الثقافات، وأن هذه العملية ليست في حقيققتها إلا مجرد التتويج النهائي لمحاولات السيطرة الاستعمارية الغربية التي بدأت منذ عدة قرون. وهكذا فإن العنف الثقافي هو هجمة إعلامية مكثفة وشرسة تستهدف سحق الثقافات الأخرى، وتركيز الأضواء على الثقافة الأمريكية وحدها كي تبهر الأنظار فلا يرى سواها^(٧٩).

ومن ناحية أخرى يري البعض أن قوى العولمة بعد أن أحكمت سيطرتها علي الآليات الخارجية راحت تعزز موقعها بالتحالف مع النخب السياسية والاجتماعية المسيطرة داخليا (كالتطبقات الحاكمة والفئات الأقل منها مثل رجال الأعمال والمثقفين والكوادر التكنوقراطية ممن التقت مصالحهم مع مصالح قوى العولمة) وذلك بهدف استكمال عملية تطوير البنية الثقافية لتلك المجتمعات المستهدفة بالاختراق الثقافي^(٨٠). ويمكننا في هذا الإطار تفسير المحاولات التي يقوم بها بعض أعضاء هذه النخب - لصالح قوى العولمة - بهدف إعادة تشكيل وجدان وفكر الشعوب المستهدفة بالاختراق، وذلك من خلال التأثير في مناهج الدراسة عبر المراحل التعليمية المختلفة، أو من خلال الأنشطة الثقافية الفكرية والفنية ولاسيما من خلال السينما والتلفزيون. ويوجه عام يمكن القول أن البعد الثقافي للعولمة إنما يتمثل فيما يمكن تسميته « بثقافة الاختراق »^(٨١) التي تقوم علي مجموعة من القيم التي تعكس مكونات الثقافة الإعلامية الجماهيرية الأمريكية. وتستهدف ثقافة الاختراق ضرب الهوية الثقافية لدي الشعوب المستهدفة، وخلق الشخصية ذات النزعة الفردية الاستسلامية لدي المتلقي، وتتمثل هذه القيم فيما يلي :

- أ - الفردية : أي إقناع الفرد بأن حقيقة وجوده محصورة في فرديته، وأن كل ما عداه لايعنيه، وذلك بهدف تحطيم الرابطة الجماعية الاجتماعية، تهديداً لإلغاء الهوية الجمعية القومية بحيث يبقى فقط الإطار العالمي.
- ب - الخيار الشخصي : وهو يرتبط بالنزعة الفردية، حيث يتم تكريس النزعة الانانية لدي الأفراد تحت سيطرة وهم حرية الاختيار والحرية الشخصية، وبالتالي القضاء علي فكرة الوعي الاجتماعي والولاء وطمس الروح الجماعية بإسم الحرية.
- ج - الحياد : أي أن كل الأفراد والأشياء المحيطة بالإنسان تتسم بالحياد، ومن ثم فالأمور كلها - بالنسبة له - سواء ، مما يؤدي إلي غلبة قيم اللامبالاة، وبالتالي تكريس التحلل من كافة الالتزامات القيمية أو الأدبية أو الأخلاقية أو الارتباط بأية مبدأ أو قضية.

د - الاعتقاد في الطبيعة البشرية التي لا تتغير، أي النظر إلى الضوايق الاجتماعية بوصفها أمورا طبيعية لا يمكن تغييرها، بحيث ينظر الفرد إلى الضوايق بين الأغنياء والفقراء أو بين المستغلين وضحاياهم باعتبارها أمورا عادية أو تناقضات طبيعية وحتمية كالليل والنهار أو كالصيف والشتاء أو كالنور والظلام، وذلك بهدف تكريس النزعة السلبية وشل روح المقاومة وبيث الروح الاستسلامية مما يحبط أية محاولة لتغيير الواقع.

هـ - الاعتقاد في غياب الصراع الاجتماعي، وهو ما يمثل تنويجا للقيم السابقة، وذلك على اعتبار أن التسليم بقياب الصراع الاجتماعي معناه إشاعة مناخ الاستسلام للجهات المستقلة أو للقوى المهيمنة، أي محاولة فرض نوع من «التطبيع» مع الهيمنة بهدف التمكين لعملية الاستتباع الحضاري والثقافي، وبحيث ينتهي الأمر بالأفراد إلى قبول التبعية والخضوع للهيمنة عن طيب خاطر، وهو ما يمثل الغاية العليا للعولمة كعملية تستهدف السيطرة والهيمنة الاستعمارية.

رابعا : في الأبعاد الاجتماعية للعولمة:

يعد المجال الاجتماعي أكثر المجالات التي تأثرت على نحو سلبي بظاهرة العولمة، فقد ألقت العولمة بظلال كثيفة على العديد من المجتمعات، ولا سيما في دول الجنوب التي تعد أكثر الدول تضررا من آثار هذه الظاهرة.

والحق أن الأبعاد الاجتماعية للعولمة تمتد لتشمل التأثير على المجتمعات من كافة جوانبها سواء في ذلك ما يتصل بالبناء الاجتماعي، أو بالنظام الاجتماعي، وكذا بالأنساق الاجتماعية. وفيما يلي محاولة لاستعراض أبرز هذه الآثار الاجتماعية:

(١) تراجع الولاء القومي تحت وطأة الانتماءات العرقية أو القبلية أو الطائفية:

تعد ضربة العولمة بسهم وإفريقي مجال إضعاف الولاء القومي الذي يمثل ركيزة التضامن والتماسك القومي وأساس الاستقرار السياسي والاجتماعي في أي

مجتمع من المجتمعات. وهكذا فقد أطاحت العولمة بثلاثة الأثافي التي كان يرتكز عليها النظام الدولي المعاصر منذ مؤتمر وستفاليا سنة ١٦٤٨م ألا وهي: مبدأ احترام السيادة الوطنية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ومبدأ الولاء القومي.

وتشير الملاحظة إلى أن العلاقات الدولية تشهد منذ نهاية عقد الثمانينيات ومطلع التسعينيات إحياءً قوياً للنزعات العرقية أو القبلية أو الطائفية في العديد من الدول (الاتحاد السوفيتي السابق، ودول أوروبا الشرقية، والعديد من الدول الأفريقية والآسيوية)^(٨٢). وتعكس هذه الانتماءات الأولية حقيقة أزمة بناء الدولة الحديثة في هذه المجتمعات. ولعل في ذلك ما يمثل إحدى مقارقات عصر العولمة حيث تتزامن عملية التكامل والتوحيد على المستوى العالمي مع عمليات التفتك الداخلي وانتشار الحروب الأهلية في العديد من دول الجنوب^(٨٣) على نحو ما أسلفنا.

ويرجع البعض هذه الظاهرة إلى انتشار موجة التحول الديمقراطي التي أتاحت لبعض الجماعات العرقية التمايز عن غيرها أن تطالب بحقوقها في الانفصال والاستقلال وتقرير المصير، ذلك فضلاً عما يراه البعض الآخر من أن ضغوط العولمة الثقافية قد نجم عنها رد فعل مضاد تمثل في تشبث بعض الجماعات العرقية والقبلية بانتماءاتها الأولية حفاظاً على هوياتها الخاصة خوفاً من ذوبانها في محيط العولمة. هذا وقد تصاعدت حدة بعض هذه الصراعات الداخلية إلى مستويات الصراع المسلح والعنيف، مما أدى إلى اشتعال العديد من الحروب الأهلية، وإلى تفاقم العديد من الأزمات والمشكلات الاجتماعية الأخرى التي تعاني منها هذه الدول^(٨٤).

وهكذا يمكن القول بأن للعولمة آثاراً سلبية خطيرة على التكامل السياسي للعديد من المجتمعات، فقد أدت إلى إضعاف مفهوم «الوطنية» (بمعنى الارتباط بالإقليم أو بالوطن)، ومن ثم إضعاف عاطفة الوطنية أو الشعور الوطني كأساس لبناء ونهضة الدول، لحساب مفاهيم أخرى فوقية كالكونية والعالمية، أو لحساب

مفاهيم تحتية كالجماعة السلافية أو الطائفية أو القبلية، وكلها، سواء أكانت مفاهيم فوقية أو تحتية لا تصلح كأساس لبناء الدول. ولعل من مظاهر انحسار الوطنية - في ظل العولمة - على سبيل المثال لا الحصر - ظاهرة تشكيل جيوش من المتطوعين ومن المرتزقة، ونبذ نظام التجنيد الإجباري، والقبول ببيع الثروات الوطنية للأجانب في إطار عمليات الخصخصة، وتزايد الرغبة في الهجرة إلى الخارج ولا سيما بين فئات الشباب، وكذا الاستهانة بالدولة أو برموزها ومؤسساتها، وإهمال التاريخ الوطني، وتراجع اللغة الوطنية لحساب اللغات الأجنبية^(٨٥).

وغني عن البيان توضيح الأثر السلبي لضعف الولاء القومي على تماسك المجتمعات ونهضتها، إذ ينعكس ذلك على سبيل المثال في انصراف أبناء الوطن عن الانشغال بهموم أوطانهم وعدم اقبالهم بالقضايا العامة لمجتمعاتهم، ومن ثم غيبة الوعي السياسي وانحسار الرغبة الشعبية في المشاركة السياسية في عمليات صنع القرار السياسي، مما يترتب عليه انتشار العديد من الظواهر السياسية المرضية كالتسلية واللامبالاة السياسية وكذا غلبة الشعور بالاغتراب.

(٧) التأثير في هياكل البناء الاجتماعي والطبقي للمجتمعات،

لقد هيأت سياسات العولمة وما نجم عنها من تأثيرات اقتصادية واجتماعية للإخلال بالعديد من المواقع الطبقيّة الاجتماعية، ولنسف جانب كبير من المكاسب الاجتماعية لبعض الطبقات، وكذا لتعميق حدة الفوارق الطبقيّة واتساع الهوة الاقتصادية والاجتماعية بين الأغنياء والفقراء. ولعل من أكثر الآثار السلبية للعولمة خطراً في المجال الاجتماعي تآكل الطبقة الوسطى Middle Class في العديد من المجتمعات ودرجتها نحو حافة الفاقة. وغني عن البيان توضيح أهمية هذه الطبقة الوسطى، إذ تمثل الطبقة النشطة سياسياً واجتماعياً وثقافياً، فضلاً عن كونها بمثابة النواة الصلبة للمجتمعات المدنية، كما أنها تعد الطبقة الكابحة لتيارات التطرف والتعصب والقلو، وهي دائماً تمثل السند القوي لدولة المؤسسات وسيادة القانون، والمؤيدة لدولة الرفاهة، كما أنها هي التي قادت حركات التحرر الوطني، وحملت مشعل العدالة والتطور، كما تبرز من بين صفوفها النخب

السياسية والفكرية المجددة، وهي الطبقة المدافعة عن الحريات وعن حقوق الإنسان وعن العدالة الاجتماعية والديمقراطية، ناهيك عن كونها قد ظلت طوال تاريخها تناصب العداء لقوى الاستغلال والاحتكار من أعلى، وكذا لتيارات الفوضى والنزعات البروليتارية من أسفل، ومن ثم فقد كانت دوماً بمثابة صمام الأمان أو حجر الزاوية للاستقرار السياسي والاجتماعي^(٨٦).

(٣) تقويض الدور الاجتماعي للدولة وتراجع مبادئ العدالة الاجتماعية؛

لقد ظلت الدولة كصورة من صور التنظيم السياسي والقانوني للسلطة السياسية في المجتمعات تضطلع بدورها عبر العصور من خلال استهدافها تحقيق الخير العام لأعضاء المجتمع ككل، مستمدة من مدي نجاحها في أداء وظائفها - وصولاً إلى هذه الغاية المنشودة - شرعيتها أو صلاحيتها كسلطة للأمر. ومن ناحية أخرى فقد كان نجاح الدولة في تحقيق التكامل السياسي للمجتمع مرهوناً دوماً بمدي قدرة المؤسسات السياسية الحاكمة على تصوير المعايير الاجتماعية، وبث القيم التي يتحقق على مقتضاها الانسجام الاجتماعي، والتي يفترض فيها أن تكون معبرة عن ضمير مجتمعها ككل، فلا تخص مصالح فئة معينة بالرعاية دون بقية الفئات، أي أن تكون قيماً محايدة لا تعبر إلا عن «الانصاف» الإنساني الصرف. غير أن انحراف السلطة السياسية ونزوعها إلى تصوير معايير اجتماعية وضعية (أي من عملها) لحساب فئة معينة ثم فرضها على المجتمع ككل باعتبارها معبرة عن «العدل» يكون من شأنها الإخلال بالتوازن الاجتماعي ومن ثم ينفسح المجال لقانون الأقوي على حساب تحقيق المصلحة العليا للمجتمع ككل (مصلحة الأغلبية)، وبذا تنقلب السلطة السياسية من أداة لتحقيق التكامل والتجانس الاجتماعي إلى أداة إكراه تسعى إلى فرض معايير اجتماعية يتحدد مضمونها على مقتضى مصالح الفئة المحتكرة للسلطة، أو مصالح فئة اجتماعية معينة على حساب ماعداها من الفئات الأخرى. وحينئذ يتحول المجتمع من إطار «ناظم» لحركة أعضائه، إلى إطار «ضاغط» قاهر^(٨٨)، كما يتحول أعضاء المجتمع من

مواطنين صالحين يضطلعون بواجب المواطنة بمدلوله الحق، إلى مجرد رعايا خاضعين لقهر السلطة متطلعين إلى التمرد عليها. وانطلاقاً من هذا التصور يمكننا أن نلمس خطورة العولمة على التكامل السياسي والانسجام الاجتماعي، إذ تشير الملاحظة إلى أن شمة اتجاهها غالباً - يسود معظم دول العالم المتقدم - يدعو إلى خفض الانفاق الحكومي على الأجور، وعلى برامج الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، على اعتبار أن ذلك يمثل ضرورة للتكيف مع الواقع الجديد، أو حتمية تقنياتها معطيات عصر العولمة.

ففي ظل العولمة واحتدام المنافسة الدولية تجد الدولة نفسها مضطرة إلى منح العديد من الإعفاءات والإميازات والحوافز للمستثمرين وهو ما يؤدي إلى تراجع الموارد السيادية للدولة كالمضرائب، وذلك فضلاً عن أن برامج الخصخصة وتصفية القطاع المملوك للدولة قد حرمت الدول من مكون رئيسي من مصادر دخلها والتمثل في عوائد القطاع العام. وقد استلزم هذا التراجع الهائل في موارد الدولة تقليصاً مماثلاً في الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة وبرامج الرعاية الاجتماعية. وقد أعلنت الحكومة الألمانية في صيف ١٩٩٦ عن تخفيض ميزانية الدولة بحوالي خمسة عشر مليار مارك في سنة واحدة. ومن ناحية أخرى تشير التقارير إلى اقتراب نظم الرعاية الاجتماعية في بريطانيا من المستوى السائد في الدول النامية، فمن بين كل ثلاثة أطفال بريطانيين ينشأ طفل في ظل الفقر والفاقة.

ويروج دعاة العولمة لهذا الاتجاه من خلال عدة شعارات أبرزها:، إن دولة الرفاهية قد باتت تمثل تهديداً للمستقبل، وأن شيئاً من التضحية أو من التلاصاة الاجتماعية قد بات أمراً لا مناص منه^(٨٩).

ومجمل القول في هذا الصدد - من وجهة نظر دعاة العولمة - أن اعتبارات التنافس على المستوى العالمي، وكذا اعتبارات زيادة كفاءة إدارة الموارد قد أدت إلى تقليص قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه دعم برامج الرعاية الاجتماعية وتوفير الخدمات^(٩٠).

ومن الملاحظ أن ثمة توافقاً بين تنامي قوة النزعة الليبرالية الجديدة وNeoliberalism وبين أفول دولة الرفاهية Welfare State، فخلال الفترة منذ بدايات القرن العشرين وحتى نهاية العقد السابع منه كانت الغلبة لفكرة الدولة التي توفر الرعاية الاجتماعية من المهد إلى اللحد فيما يتصل بتوفير الغذاء والإسكان والتعليم والرعاية الصحية والحد الأدنى للأجور، كما واكب ذلك أيضاً تبني سياسات الضرائب التصاعدية التي تستهدف إعادة توزيع الدخل على المستوى القومي تحقيقاً للعدالة الاجتماعية.

ويمكن القول بأن العوامل الباعثة على الأخذ بهذه السياسات - خلال الفترة المشار إليها - والتي كانت تتمثل في الصراع بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي، وانتشار النزعات الديمقراطية الجماهيرية، وزيادة قوة النقابات العمالية، وكذا حركة تصفية الاستعمار... إلخ - قد فقدت تأثيرها فلم تعد تحظى بنفس القدر من الاهتمام في ظل مناخ العولمة.

وعلى صعيد آخر فقد عملت قوى الرأسمالية العالمية في الاتجاه المضاد خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين - وعلى وجه الخصوص خلال العقد الأخير منه - إذ راح رأس المال الأجنبي يمارس ضغوطاً متزايدة على الحكومات لخفض الضرائب بحيث أصبح تقليص الانفاق الحكومي على برامج الرعاية الاجتماعية يمثل السمة الغالبة على كافة برامج الإصلاح الاقتصادي في دول الشمال، وبرامج التكيف adjustment في دول الجنوب، وكذا برامج التحول transition في دول الكتلة الاشتراكية السابقة^(٩١).

ولعل من أبرز الأمثلة الدالة على ذلك اضطراب الدول الاسكندنافية في التسعينيات إلى تخفيض مخصصات الرفاهية الاجتماعية، بعدما ظلت طوال عقد الثمانينيات تعارض هذا التوجه بشدة. وتؤكد المؤشرات الاقتصادية على أن أكثر القطاعات تضرراً تمثلت في برامج رعاية المسنين وإعانات البطالة، بينما كانت مجالات ضمان الحد الأدنى من الأجور وعم السلع وتحديث البنية الأساسية والائتمان أقل تضرراً. وبالمقارنة فقد كانت أقل القطاعات تأثراً بهذا الخفض

قطاعات التعليم والتدريب. والغالب أن مرد ذلك إلى ارتباط الانفاق على هذين القطاعين بزيادة الانتاجية ودعم القدرة التنافسية في الأسواق العالمية وهما من مقتضيات عصر العولمة^(٩٢).

وهكذا فقد بات واضحاً أن الرفاهية التي تمتعت بها جماهير عريضة من العمال في الدول الصناعية المتقدمة لم تكن سوى تنازل اقتضته ظروف الحرب الباردة والصراع الايديولوجي بين المعسكرين، والحرص على عدم تمكين الشيوعية من كسب اراض جديدة.

وفي نفس هذا المعنى جاء تعليق John Naisbitt الذي يقول فيه: «إن عصر المجتمعات الصناعية بما أفرزه من مستوي معيشي مرتفع للجماهير لم يكن سوى حدث عابر في التاريخ الاقتصادي».

وفي ظل هذا الافتتات المتعاظم على مبادئ العدالة الاجتماعية كان من الطبيعي أن تحشد قوى العولمة جهودها لتهميش دور النقابات، والجيور على الحقوق النقابية المكتسبة التي تقرها الدساتير مثل حق الاضراب، فقد ارتفعت الأصوات في ألمانيا منادية بالقضاء على الحق في الإضراب بزعم أنه لم يعد متمشياً مع عصر العولمة وأنه يتسبب في فقدان المشروعات لأسواقها^(٩٣).

وهكذا فقد بات من الواضح أن النية متجهة إلى الانصراف عن مبادئ التكافل والتضامن الاجتماعي، وعن دولة الرفاهية، وعن التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على التفاوت الكبير بين المستويات الدخول، وهو ما يؤذن بعودة عصر الدولة الحارسة، مرة أخرى كما أسلفنا.

(٤) زعزعة الاستقرار الاجتماعي وتزايد حدة الصراع الاجتماعي؛

أسهمت سياسات العولمة في زعزعة الاستقرار الاجتماعي في العديد من المجتمعات، وقد تجلت الانعكاسات الاجتماعية السلبية لظاهرة العولمة بصورة أساسية في تقويض اركان النظم الاجتماعية، وضعف درجة الالتزام بالمعايير والأنماط الاجتماعية من جانب أعضاء هذه المجتمعات.

ويمكن القول - بداية - أن أسس الالتزام بقواعد النظام الاجتماعي تتمثل عادة فيما يلي^(٩٤)

١ - الاقتناع أو العقيدة La Croyance.

٢ - الاكراه أو الاجبار La Contrainte.

٣ - المصلحة L'intérêt.

ويتضح من متابعة آثار سياسات العولمة أنها قد طالت كل من هذه الركائز الثلاث.

أ - فاما بصدد عنصر الاقتناع أو العقيدة، والذي يقصد به اقتناع المحكومين بشرعية السلطة وصلاحياتها كسلطة للأمر، وكذا بشرعية ما تفرضه من معايير وضوابط وأنماط كأساس للالتزام الطوعي بها من جانب المحكومين، فيمكننا أن نلمس كيف أن سياسات العولمة قد أثرت سلباً على شرعية العديد من النظم السياسية وعلى مصداقية المؤسسات السياسية الحاكمة في العديد من الدول. وقد كان مرد ذلك إلى إدراك شعوب هذه الدول لعجز حكوماتها عن إيجاد الحلول الفعالة لمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا عجزها عن تلبية الاحتياجات والمطالب المتزايدة لشعوبها وعن توفير الرعاية الاجتماعية والشعور بالأمن لها، ذلك فضلاً عما ترتب على العولمة من اهتزاز أو اختلال في منظومة القيم في العديد من المجتمعات، تلك القيم التي كان الإيمان بها والاعتقاد في صحتها يمثل دافعاً رئيسياً وحافزاً للشعوب على الالتزام بقواعد النظم الاجتماعية، إذ تشير الملاحظة على سبيل المثال إلى تراجع قيم الالتزام والاجتهاد والاتقان في العمل والتسامح والتعاطف والمساواة والعدالة واحترام الكبار والتواضع ومراعاة التقاليد والأعراف، بينما تصاعدت مواقع قيم أخرى - ذات تأثير سلبي - في هرم أو تدرج القيم كالإنتهازية والتحايل والتعصب والتطرف والمحاباة ونزعة التملك والتفاخر والتمرد والتعالي.

كذلك فقد فقدت المؤسسات السياسية الحاكمة في العديد من الدول مصداقيتها في مجال العمل من أجل الخير العام، إذ راحت تعمل من أجل التمكين

لمصالح النخب المسيطرة، مفتتحة على مصالح الأغلبية المقهورة، فراحت تشرع قوانين ومعايير متحيزة إلى جانب الفئات الحاكمة، ذلك فضلاً عن انتشار ظاهرة الفساد السياسي والمحسوبية في العديد من دول الجنوب.

ب - وأما بصدد عنصر الاكراه أو الاجبار فنجد أن الحكومات - في عصر العولمة - قد باتت مكيلة الأيدي، غير قادرة على فرض النظام بشكل حازم أو صارم، اعتماداً على الأساليب التقليدية في مجال الاكراه الاجتماعي، وذلك بعامل تراجع سطوة الحكومات وتساعد قوة نزعات التحول الديمقراطي والاصلاح السياسي وحماية حقوق الإنسان، فضلاً عن تزايد قوة الجماعات اللارسمية وزيادة الوعي السياسي ... إلخ.

ج - وأما بصدد عنصر المصلحة فنجد أن الحكومات لم تعد قادرة - في عصر العولمة - بحكم تراجع قدرتها على السيطرة على المتغيرات الاقتصادية أو التحكم في الموارد الاقتصادية لاجتماعاتها - على أن تقدم الحافز الذي يدفع المواطنين إلى الانسياح لأوامرها وقراراتها بعامل ضعف قوة المكافأة Power of Reward لديها، ومن ثم لم يعد الالتزام بقواعد النظام الاجتماعي - الذي تسهر الحكومات على إعماله - يحقق أية مصلحة حقيقية للمواطن. وبعبارة أخرى يمكن القول أن الحكومات قد تراجعت قدرتها على تحقيق الضبط الاجتماعي Social Control الرسمي بشقبة الإيجابي الذي يعتمد على الترغيب، والسلبى الذي يعتمد على التهيب.

هذا وقد تواكب مع هذه التطورات التي أشرنا إليها، تزايد حدة الضغوط الاجتماعية، سواء تلك الناتجة عن ظروف داخلية أو الناشئة عن عوامل خارجية، ويمكننا أن نتمثل أخطر هذه الضغوط الاجتماعية فيما يلي:

أ - ارتفاع معدلات البطالة مع تراجع عرض العمل وتسريح العمالة، في إطار تطبيق برامج الخصخصة والأخذ بنظام آليات السوق مما ترتب عليه من فقدان الأمان الوظيفي Job Insecurity لجانب كبير من القوة العاملة بالعديد من الدول، وهو ما أسفر عن مشاكل اجتماعية وسياسية عويصة.

ب - انتشار ثقافة العنف أو ثقافة التناحر^(٩٥) وهي ثقافة تهدف إلى سحق الآخر أو نفيه أو إقصائه، فضلاً عن تراجع قيمة التسامح، مما أدى إلى انتشار الحركات المتطرفة كالحركات اليمينية وكذا نزعة كراهية الأجانب، وما تبع ذلك من تزايد حدة التعصب بكافة صوره (العنقي أو القبلي أو الديني) ولعل في ذلك ما يفسر لنا تزايد الاتجاهات السياسية والاجتماعية المتطرفة أو الفاشية أو العنصرية، إذ ليس من قبيل المصادفة أن تنشط حركات النازيين الجدد والجماعات اليمينية المتطرفة في العديد من دول العالم، فمن بات بوكاتان في الولايات المتحدة، إلى الديماجوجي العنصري زيوغانوف في روسيا، إلى لويان في فرنسا، إلى ونستون بيتر في نيوزيلندا، وهايدر في النمسا، وأمبرتو بوسي في إيطاليا^(٩٦).

ويمكن القول بأن بعض متغيرات عملية العولمة قد أسهمت في تقذية اتجاهات العنف والتطرف، فتزايد معدلات الهجرة المشروعة وغير المشروعة، من دول الشرق والجنوب إلى دول الشمال يعد من أبرز العوامل التي أدت إلى تزايد قوة التيارات الفاشية والنازية في أوروبا، ولا سيما في ظل تصاعد نسب البطالة. إضافة إلى ذلك فإن كثافة التدفق المعلوماتي والفزو الثقافي والاعلامي الغربي الموجه إلى العديد من دول الجنوب يعد كذلك من العوامل المحفزة لتيارات التشدد والتطرف، إذ تنظر بعض التيارات السياسية والدينية إلى هذه الأمور باعتبارها نوعاً من الاستعمار أو الفزو الثقافي الذي يستهدف تسويد وهيمنة الفكر الغربي، ومن ثم يتولد لديهم رد فعل مضاد نحو التطرف الفكري أو التعصب الديني حفاظاً على هوياتهم الثقافية والحضارية المهددة^(٩٧)، وقد أدت كل هذه العوامل إلى تغليب اتجاهات الصراع والصدام على أساليب الحوار والاقناع، وهو ما انعكس في صورة تزايد اللجوء إلى العنف وإلى الأنشطة الإرهابية (أو الارهابية كترجمة لكلمة Terrorism) سواء على المستوى الوطني أو العالمي.

ويرى البعض أن تراجع قيمة التسامح وانتشار العنف والصراع إنما يرتد إلى عدة عوامل من أبرزها ما يلي^(٩٨):

• خطأ احتكار الحقيقة أو نزعة التمحور حول الذات.

• الوقوع فريسة للصور السلبية شديدة القتامة للآخر، أو ما يسميه علماء الاجتماع والسياسة بالصور الذهنية النمطية Stereotypes، التي تتمثل من خلالها «الآخر» باعتباره شريراً، ومن ثم تصبح هذه الصفات السلبية - التي خلعتها نحن على الآخر - سبباً في معاداته والتصارع معه، وعائقاً يعحول دون التفاهم أو التعاون معه.

• غيبة المناخ الديمقراطي واقتصاد آداب الحوار الهادئ العقلاني، وغيبة التنشئة الاجتماعية والسياسية السليمة.

ج - تزايد حدة الاحباط النفسي لدى العديد من الشعوب ولا سيما في دول الجنوب، إما كنتيجة لعوامل اقتصادية (كالحربان الاقتصادي، والتفاوت الحاد في مستويات الدخل وفي أساليب المعيشة)، أو لعوامل سياسية (كالاحاساس بالقهر وانعدام أو ضعف المشاركة السياسية، وانتشار الفساد السياسي)، أو لعوامل ثقافية أو قيمية (كالاحاساس بالاغتراب alienation، أو انتشار ظاهرة اللامعيارية anomie)، بل وربما كنتيجة لعوامل دولية أحياناً.

وغني عن البيان أن كل هذه العوامل والظروف من شأنها أن تؤدي إلى تزايد حدة الضغوط الاجتماعية وزعزعة الاستقرار الاجتماعي.

(5) ارتفاع معدلات الجريمة وتزايد التجارة غير المشروعة؛

لقد أسفرت التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي فرضتها العولمة عن التعايش ملحوظ - على المستوى العالمي - في الأنشطة الاجرامية والأنشطة غير المشروعة. ولعل من أبرز هذه الأنشطة ما يلي؛

أ - انتعاش تجارة المخدرات عالمياً؛ فقد أدى تنشيط حركة التجارة العالمية، وانخفاض تكاليف النقل، والتوحيد المتزايد للأسواق المالية العالمية، مع إمكانية إجراء التحويلات النقدية عبر الحدود بالكمبيوتر، إلى الاسهام في عولمة تجارة المخدرات. ولعل من بين العوامل التي شجعت على ذلك أن الفئات التي تزاول أنشطة الاتجار في المخدرات عادة ما تتمتع بالحماية من جانب السلطات الحكومية في بعض الدول، ولا سيما في البلدان النامية. وتشير التقديرات إلى ارتفاع حجم

المبيعات في السوق العالمية لمادة الهيروين إلى عشرين ضعفاً خلال العقدين الأخيرين، في حين ازداد حجم الاتجار في الكوكايين خمسين مرة^(٩٩). ومن ناحية أخرى فإن الأموال التي يتم الحصول عليها من وراء الانتاج والتوزيع العالمي للمخدرات قد تم استخدامها - خلال أزمة الثمانينيات - في سداد ديون العديد من الدول النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهو ما أتاح معاملة للاختلالات الاقتصادية التي عانت منها هذه الدول من جراء الانخفاض في الأسعار العالمية للمحاصيل النقدية التي كانت تعتمد عليها اقتصادات هذه الدول^(١٠٠).

ومن ناحية أخرى فقد استخدمت أموال المخدرات كذلك في دعم برامج الخصخصة التي فرضها صندوق النقد الدولي لتوفير الأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول، بهدف امتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة للعائلة التي تم تسريحها. وهكذا فقد أصبحت العلاقة بين تجارة المخدرات وبين النظام الاقتصادي الشرعي علاقة متشابكة ومتداخلة على نحو معقد، بحيث بات من الممكن القول أنه في حين لتجه تجارة المخدرات نحو اتخاذ طابع العالمية، فإن العوالة بدورها تتجه على نحو متزايد إلى الاعتماد على الأموال التي تدرها التجارة العالمية للمخدرات^(١٠١).

ب - تزايد خطورة جماعات الجريمة المنظمة، شهدت السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في الأنشطة الاجرامية على المستوى العالمي، ولا سيما أنشطة جماعات الجريمة المنظمة كعصابات المافيا التي تقف خلف معظم الجرائم الأكثر خطورة، والتي تعتمد على الاستخدام المكثف لتقنيات التكنولوجيا في عملياتها، والتي يتعدى نشاطها حدود الدولة الواحدة ليصل إلى نطاق العالمية. وقد شكلت هذه العصابات تهديداً للحكومات في بعض الدول، فضلاً عن تجوئها في كثير من الأحيان إلى تخريب أجهزة الدولة وإفسادها لتسهيل نشاطها، فقد حوكم رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق جوليو أنديريوتي - على سبيل المثال - بتهمة العمل أثناء توليه الحكم لحساب عصابات المافيا^(١٠٢). وهكذا فقد أضحت التعاون الدولي - بل والتصدي العالمي - لهذه الظاهرة التي استعجل خطرهما أمراً لا محيص عنه.

ويرى المحللون أن تزايد معدلات الجريمة في الدول الرأسمالية - ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية - يعد من أبرز سمات عصر العولمة. ففي ولاية كاليفورنيا الأمريكية - والتي تأتي في المرتبة السابعة في ترتيب القوى الاقتصادية العالمية - هاق الإنفاق على السجون الإنفاق الكلي على التعليم (١٠٢).

ويرى البعض أن زيادة نسبة البطالة، واتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية من بين أبرز العوامل التي أدت إلى ارتفاع معدلات الجريمة إلى الحد الذي بات فيه الأثرياء غير آمنين على أنفسهم وأموالهم، فأصبح شغلهم الشاغل هو تطوير نظم الأمن والحراسة في أرخبيل الثراء الذي يعيشون فيه. ولعل مما يدل على ذلك ما ذكره تيد تيرنر - مؤسس شبكة CNN الإخبارية الفضائية - حين قال: «إننا في طريقنا لأن نصبح كالليكسيك أو البرازيل حيث يعيش الأغنياء خلف الأسوار، مثلهم في ذلك مثل أغنياء هوليوود، ويشتغل العديد من أسدقائي جيشاً من فرق الحراسة الخاصة لخوفهم من الاختطاف».

لذا فلم يكن بالأمر المستغرب أن تتضخم ميزانيات وزارات الداخلية في معظم البلدان المتقدمة والنامية على السواء، في حين تتراجع ميزانيات وزارات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية فلقد عهد أصحاب الثروة والنموذ - من المنتفعين بالعولمة - إلى أجهزة السلطة السياسية المتعاطفة معهم مهمة قمع الفئات البائسة حتى لا تزعجهم، وبحيث تبقئها بعيدة عن شواطئ أرخبيل الثراء. وهكذا فقد أضحى دور السلطة السياسية - في ظل هيمنة قوي العولمة - أشبه بدور رجال الإطفاء الراكضين في جميع الاتجاهات لإطفاء الحرائق الناجمة عن البطالة والإرهاب والعنف والجريمة (١٠٤).

ج - انتعاش التجارة غير المشروعة بصورها المختلفة : ليست تجارة المخدرات وحدها هي الخطر الوحيد الذي بات يهدد الإنسانية في عصر العولمة، فقد شهدت السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في العديد من الأنشطة التجارية غير المشروعة من ذلك مثلاً :

- تجارة الرقيق ، ويكفي التذكير في هذا الصدد برقم واحد صدر عن إحدى الإدارات الرسمية الأمريكية مفاده أن بعض العصابات الصينية التي تعترف هذا

النوع من التجارة قد بلغت أرباحها في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها وفي عام واحد فقط ما يزيد عن مليارين ونصف من الدولارات^(١٠٥).

- **تجارة الأطفال** ، وهي تمثل إحدى أكثر صور الاتجار غير المشروع شناعة ومأساوية. وقد أكدت البيانات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة، أنه قد تم بيع نحو عشرين مليون طفل خلال السنوات العشر الأخيرة. وحسب تقديرات اليونيسيف UNICEF ، فإنه يتم تصدير حوالي تسعين ألف طفل سنوياً من أمريكا اللاتينية وآسيا وشرق أوروبا إلى البلدان الغنية. وتؤكد المنظمة الدولية أن الدول الصناعية وحدها تستورد ما يقرب من خمسة ملايين طفل سنوياً^(١٠٦)، وقد أصبحت تجارة بيع الأطفال جزءاً من تجارة الدولة في بعض الدول كالصين وفيتنام، حيث تتغلب الصين بذلك على مشكلة الزيادة السكانية. ويؤكد رولف باخ - مدير مراكز التبني الرسمية في ألمانيا - أنه : كلما كان الطفل الرضيع أصغر سناً وأكثر بياضاً زاد سعره وغلا ثمنه.، وتمثل أمريكا اللاتينية (ولاسيما البرازيل وبيرو) سوقاً رائجة لتجارة الأطفال.

وقد أكدت المنظمات الدولية أن تجارة الأطفال في بولندا قد أصبحت من اختصاص شبكات المافيا بسبب ما تدره من أرباح طائلة. وفي عام ١٩٩٨ كان ثلثا الأطفال المدين « للشن » من بولندا إلى الخارج - وعددهم ثلاثة آلاف طفل - قد تم الحصول عليهم من المستشفيات وبيوت الأيتام ومجمعات منازل الأمهات العازيات. وتشير الدلائل إلى أن هناك ثمان مؤسسات أمريكية تحتكر سوق تجارة الأطفال الدولية هي الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية، حيث يتراوح سعر الطفل ما بين عشرة آلاف وخمسين ألف دولار^(١٠٧). فكم من جرائم ترتكب بإسماك أيتها العوثة !

- **جرائم غسيل الأموال** : وتعريف عمليات غسيل الأموال Money Laundering بأنها : العمليات التي يسعى من خلالها مرتكبو الجرائم المختلفة إلى إخفاء حقيقة مصادر هذه الأموال الناتجة عن أعمال غير مشروعة، وطمس هويتها بحيث يصعب التعرف على ما إذا كانت هذه الأموال ناتجة عن أعمال غير

مشروعة أم لا .. وعادة ما يتم إجراء هذه العمليات من خلال تحويل السيولة النقدية الناتجة عن نشاطات غير مشروعة إلى أشكال أخرى من الأصول بما يساعد على تأمين تدفق العائدات المالية لهذه الأموال، وبحيث يمكن فيما بعد استخدامها أو استثمارها في أنشطة مشروعة جديدة بعيداً عن أية شبهات^(١٠٨).

وتشير التقديرات إلى أن حجم عمليات غسيل الأموال يصل إلى ما يقرب من ١,٥ تريليون (ألف بليون) دولار سنوياً، وهو رقم يوازي حوالي مابين ١,٥ إلى ٥% من إجمالي الناتج العالمي، وحوالي ٨% من إجمالي التجارة العالمية. وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه العمليات تتم في الدول الصناعية المتقدمة بالإضافة إلى دول أخرى كاستراليا والهند وروسيا .

ويرى المحللون الاقتصاديون أن تسارع معدل العوثة والاعتماد المتبادل على المستوى العالمي، وما صاحب ذلك من إلغاء القيود المفروضة على تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود، بالإضافة إلى تطور النظم الدولية للمقاصة والتسويات النقدية، فضلاً عن الزيادة الهائلة في تدفقات الأموال فيما بين الدول بكميات كبيرة، وعبر الوسائل الالكترونية، كل ذلك قد أدى إلى تزايد خطورة مشكلة غسيل الأموال.

وتجدر الإشارة إلى أن المجال لا يتسع - بطبيعة الحال - لاستعراض كافة الصور والأشكال المختلفة للتجارة غير المشروعة عبر العالم، فما ذكرناه ليس إلا بعضاً من كل، غير أن ثمة صورا أخرى عديدة للأنشطة التجارية المجرمة دولياً نذكر منها، تجارة السلاح، وتجارة الأعضاء البشرية، وتجارة الآثار، وتجارة العملة، والدعارة، والقمار، والأفلام المخلة بالأداب، وهي كلها من الأنشطة التي تزايد الطلب العالمي عليها خلال السنوات الأخيرة، والتي تندرج تحت ما يعرف بالاقتصاد العففي Hidden Economy، أو الاقتصاد الأسود Black Economy^(١٠٩).

(٦) عوثة الأنشطة الاجتماعية للمنظمات الدولية غير الحكومية:

شهد العقد الأخير من القرن العشرين نمواً ملحوظاً في دور المنظمات الدولية غير الحكومية (منظمات المجتمع المدني)، سواء على المستوى المحلي أو المستوى

العالمي. وقد اضطلعت هذه المنظمات بدور بارز في مجال التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال الضغوط التي تمارسها على الحكومات المحلية بهدف التأثير في عملية صنع القرارات السياسية أو عملية رسم السياسات العامة على المستوى القومي، أو من خلال التأثير - في المحافل الدولية - على عمليات إرساء النظم وصياغة المواثيق والاتفاقات الدولية، على النحو الذي يهيئ لتحقيق الأهداف التي تتوخاها. ولعل من بين العوامل التي هيأت لتعاظم دور منظمات المجتمع المدني العالمي - في عصر العولمة - بروز مجموعة من القضايا والمشكلات ذات الصبغة العالمية أو الكونية، سواء من حيث أسبابها، أو من حيث تأثيراتها، أو من حيث سبل التصدي لها. ومن بين أظهر هذه الموضوعات، قضايا حقوق الإنسان، حقوق المرأة، حقوق الطفل، مشكلات انتشار الأمراض والأوبئة، مشكلات الفقر والجوع والتخلف، المشكلات البيئية كمشكلات الجفاف والتصحر وتلوث البيئة، والاحتباس الحراري في المجال الجوي وثقب طبقة الأوزون، فضلاً عن مشكلات تسوية الصراعات، ومشكلات اللاجئين ... إلخ.

ومن هذا المنطلق فقد نشطت عدة هيئات واتحادات ومنظمات دولية غير حكومية لها فروع وأعضاء وتمارس أنشطتها عبر مختلف دول العالم^(١١٠). وحسبنا أن نشير في هذا الصدد - على سبيل المثال لا الحصر - إلى الجهود الدولية والمثمرة التي تبذلها منظمة العفو الدولية في مجال عوالة الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، وكذا دور المنظمات المدافعة عن حقوق المرأة والطفل والأسرة كمنظمة أخوات حول العالم، والحركة الدولية لصحة المرأة. ولعل من بين النجاحات التي حققتها هذه المنظمات، تخصيص عقد الأمم المتحدة للمرأة (١٩٧٦ - ١٩٨٥)، وصدرت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالقضاء على كافة صور التحيز ضد المرأة (١٩٧٩)، ثم إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بمنع صور العنف الموجه ضد المرأة (١٩٩٣)^(١١١)، كذلك فقد لعبت هذه المنظمات الدولية النسائية دوراً بارزاً خلال انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في القاهرة (١٩٩٤)، ومؤتمر المرأة في بكين (١٩٩٥). كذلك فثمة منظمات أخرى تعني بالحفاظ على البيئة

كجماعة السلام الأخضر Greenpeace المناهضة للتسلح النووي، أو تعني بالشؤون الصحية كمنظمة أطباء بلا حدود Médecins sans Frontières الفرنسية. كما لا يفتونا - في هذا المقام - أن فتوه إلى الدور البارز الذي تقوم به الجماعات المناهضة للعولمة والتي تتصدي للدفاع عن مصالح ضحايا العولمة، وهو ما نلمسه بوضوح في مظاهر الاحتجاج التي تنظمها علي هامش انعقاد مؤتمرات منظمة التجارة العالمية علي نحو ما حدث في سياتل، أو خلال قمة كوينها جن.

خامساً : في الأبعاد العسكرية (الاستراتيجية) للعولمة :

لقد كان من شأن الانتصار السياسي المضاجئ الذي حملته الأقدار للولايات المتحدة الأمريكية وللمعسكر الليبرالي، والذي تحقق نتيجة لانسحاب القطب السوفيتي المنافس من حلبة الصراع السياسي الدولي، مع نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين، أن استشعرت الولايات المتحدة أنها قد باتت تقبل القطب الأوحـد في عالم ما بعد الحرب الباردة، وأنها قد أصبحت قادرة - بحكم احتلالها لموقع الصدارة علي خريطة توزيع القوة العالمية - علي فرض إرادتها علي العالم ككل، وأن تطيح بأية قوى مناوئة لهيمنتها، وأن تسيـر حركة التاريخ وفق أهوائها وتبعاً لمقتضيات تأمين مصالحها.

وقد عبر توماس فريدمان - وهو أحد كبار دعاة العولمة - عن هذه المكانة المتميزة للولايات المتحدة علي قمة النسق العالمي بقوله : « إن استقرار العالم بات مرهوناً ببقاء القوة الأمريكية، وباستمرارية الرغبة الأمريكية في استخدام هذه القوة ضد أولئك الذين يمثلون تهديداً لنسق العولمة. إن اليد الخفية في مجال الاقتصاد لن تعمل بكفاءة دون قبضة خفية في المجال العسكري،^(١١٢).

غير أن القبضة التي أشار إليها فريدمان في تعليقه ليست « خفية، بالرة، بل إنها أظهر ما تكون، بل وأضخم ما يمكن أيضاً. فقد تعدي حجم الإنفاق العسكري الأمريكي مجموع أحجام الإنفاق العسكري في الدول السبع التالية للولايات المتحدة من حيث القوة العسكرية في العالم مجتمعة. وقد سوت تلك الحقيقة لبعض - في معرض دفاعهم عما أسموه بالهيمنة الحميدة Benign Hegemony

للولايات المتحدة - أن يقول « أنه متى دعت الحاجة عالمياً إلى استخدام القوة العسكرية لاستعادة السلام، فليس ثمة إلا أحد بديلين، إما أن تتولي الولايات المتحدة المسؤولية الأولى في هذا الصدد، وإما ألا يتحقق السلام أصلاً .. ولعل في تلك العبارات والتعليقات - التي أشرنا إليها آنفاً - ما يعكس مدى الإحساس الأمريكي بالزهو الذي خلفته نشوة الانتصار. غير أن هذا الزهو قد خرج مع الأسف عن عقائره فراح يصل إلى حد الفطوسة، تلك الفطوسة التي انعكست بوضوح في السلوك الغارجي للولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، على نحو كان من شأنه تصاعد حدة العداء والانتقاد للسياسة الخارجية الأمريكية عبر العالم، مما ترتب عليه اكتساب الولايات المتحدة للكثير من العداوات السياسية في العديد من الأنحاء^(١١٢).

ويري Kenneth Waltz أن الولايات المتحدة لم تستوعب دروس التاريخ جيداً حين تعاملت مع الأوضاع الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولا سيما في تعاملها مع روسيا الاتحادية، وريثة الاتحاد السوفيتي السابق. وفي هذا الصدد يسوق Waltz بعض الأمثلة التاريخية للتدليل على صحة آرائه، إذ يقول أن المانيا حين اقتطعت إقليمي الألزاس واللورين من فرنسا - بعد انتصارها الساحق في حرب السبعين - قد اكتسبت عداوة هذه الأخيرة، كما أن الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى حين عاملت المانيا المهزومة بقسوة، وانزلت بها مختلف صور العقاب، قد أشعلت نيران الكراهية في قلوب الشعب الألماني ضدها.

وعلى النقيض من ذلك يرى Waltz أن بسمارك - بحكمته وحسه السياسي، وبصيرته الثاقبة، وفهمه العميق لعبير التاريخ ودروسه - قد عمل على إقناع القيصر بعدم استعراض مواكب النصر في شوارع فيينا بعد الانتصار الساحق الذي حققته بروسيا على النمسا في كونيغراتز عام ١٨٦٦، ذلك فضلاً عن عدم اقتطاع بروسيا لأية أقاليم نمساوية في معاهدة براغ. وقد كان من شأن ذلك التسامح أو تلك الأريحية البروسية - من وجهة نظر والتز - أن أتيج لألمانيا، بعد ذلك بسنوات، أن تحصل على تأييد الإمبراطورية النمساوية - المجرية وتحالفها معها عام ١٨٧٩.

وفي هذا الإطار يري Waltz أن الولايات المتحدة حين أقدمت على توسيع نطاق حلف الأطلسي في أوروبا الشرقية، على حساب النفوذ السوفييتي المضمحل، قد ارتكبت خطأ تاريخياً، إذ أنها سوف تدفع روسيا دفعا صوب التحالف مع الصين، بدلا من أن تعمل على اجتذابها صوب المعسكر الليبرالي. ويختتم Waltz تحليله بقوله أنه بينما تسرف الولايات المتحدة في الحديث عن عولة السياسة الدولية، فإن الساسة الأمريكيين لا يزالون متأثرين بمنظور الصراع بين الشرق والغرب^(١١٤).

ولعل مما يعكس بجلاء تلك النزعة الأمريكية نحو الهيمنة، ما ورد في أحد التقارير السرية التي أعدها البنتاجون عام ١٩٩٢، بشأن التوجهات الأمريكية في مجال التخطيط الاستراتيجي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، والذي تم الكشف عن جانب من محتواه، فقد ورد في هذا التقرير ما يلي :

- « إن علي الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ علي موقعها كقوة عالمية، بينما تسمح للآخرين بمتابعة سعيهم نحو حماية مصالحهم وأهدافهم الشرعية علي نحو ما تحدده الولايات المتحدة ذاتها. إن علي الولايات المتحدة أن توضح للدول الصناعات المتقدمة المصالح التي ستتحقق لهذه الدول، لكي تحول بينها وبين مناوأة زعامتها، ولكي تثنيها عن محاولة زعزعة النظام السياسي والاقتصادي العالمي الراهن، أو حتي عن مجرد التطلع إلي ممارسة أدوار إقليمية أو عالمية أكثر نشاطاً. إن من المتعين الحيلولة دون قيام نظام أمني أوروبي مستقل، وإنما ينبغي العمل علي أن يظل حلف الناتو هو الركيزة الأساسية للدفاع عن الغرب وأمنه، فضلاً عن كونه القناة التي يمكن من خلالها للولايات المتحدة أن تؤثر وأن تشارك في الشؤون الأمنية الأوروبية. كذلك من المتعين أن نظل محتفظين بقدرتنا علي فرض معايير الصواب والخطأ فيما يتعلق بالسياسات والسلوكيات الدولية بصورة انتقائية علي النحو الذي يتفق مع مصالحنا »^(١١٥).

ويتضح مما تقدم كيف أن الولايات المتحدة - في مرحلة ما بعد الحرب الباردة - تتطلع إلي الهيمنة المطلقة علي القدرات العالمية، وإلي الحفاظ علي موقعها

القيادي، ليس فقط في مواجهة أعدائها المحتملين، بل وفي مواجهة حلفائها الأوروبيين أيضاً، وذلك اعتماداً على أداة رئيسية هي حلف شمال الأطلسي.

وتأكيداً على ما تقدم حسبنا أن نشير إلى ما ورد على لسان أحد الدبلوماسيين البريطانيين - في تعليق يتسم بنبرة تهكمية - حين قال : « إن المرة لا يسمع عن رغبة العالم ككل وتطلعه إلى القيادة الأمريكية ، إلا في الولايات المتحدة فقط ، بينما نرى الجميع يتحدثون في كل مكان عن العنجهية الأمريكية والنزعة الانفرادية للولايات المتحدة » ^(١١٦).

وهكذا يتضح أن حلف شمال الأطلسي، قد بات يشكل - من المنظور الأمريكي - رأس الحربة أو القوة الضاربة أو الأداة الرئيسية للولايات المتحدة في المجال الاستراتيجي أو العسكري، في عصر العولمة. وبعبارة أخرى يمكن القول بأن سعي الولايات المتحدة الدؤوب إلى توسيع نطاق العضوية في حلف الأطلسي، وإلى إعادة صياغة دور الحلف وأهدافه، إنما يمثل المظهر الرئيسي للبعد العسكري للعولمة ^(١١٧). ومن هنا فقد سعت الدبلوماسية الأمريكية - على امتداد السنوات العشر التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفيتي - إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما : أولاً ، الإبقاء على الحلف وضمان استمراريته. وذلك بعدما أثيرت بعض التساؤلات عن مدى الحاجة إلى الإبقاء على حلف الأطلسي، في ظل اختفاء عدوه الرئيسي، وزوال خطر الشيوعية من العالم.

ثانياً ، محاولاً توسيع نطاق العضوية في الحلف ليشمل بعض دول وسط وشرق أوروبا، وكذا محاولة توسيع نطاق عملياته.

ويمكن القول بأن أبرز الدوافع الكامنة وراء الإبقاء على حلف الأطلسي تتمثل فيما يلي :

١ - إن استمرارية الحلف بقيادة الولايات المتحدة تعد رمزاً لاستمرارية الزعامة أو القيادة الأمريكية لدول المسكر الليبرالي، وتعبيراً عن استمرارية انضواء الدول الغربية الكبرى تحت اللواء الأمريكي.

٢ - أن الحلف يتيح للولايات المتحدة الإبقاء على وجودها العسكري في أوروبا، كما يتيح لها التدخل في الشؤون السياسية الأوروبية. وكذا القدرة على توجيه السياسات الأمنية الأوروبية.

٢ - إن ثمة مكاسب اقتصادية تحققها الولايات المتحدة من مبيعات الأسلحة الأمريكية للدول الأعضاء في الحلف^(١١٨). ومن الجانب المقابل فإن ثمة مكاسب اقتصادية تتحقق للجانب الأوروبي بدوره من وراء الإنفاق العسكري الأمريكي في القارة الأوروبية.

٤ - إن الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا يعد إحدى ركائز الاستقرار والأمن الأوروبي.

٥ - إن بقاء الحلف يهيئ لأشراك الدول الأوروبية في تحمل نفقات وتبعات أو مسؤوليات عمليات التدخل العسكري، التي قد تضطر الولايات المتحدة للقيام بها دفاعاً عن مصالحها أو عن مصالح أي من حلفائها، حتى تنفاذ الولايات المتحدة تحمل هذه المسؤوليات بمفردها. ومن ناحية أخرى فإن إشراك الدول الأوروبية في تنفيذ الاستراتيجية المشتركة للحلف يحول دون بروز هوية أمنية أوروبية مستقلة في إطار الاتحاد الأوروبي، قد تتطلع إلى التمرد على القيادة الأمريكية للتحالف الغربي.

وتجدر الإشارة إلى أن حلف الأطلسي قد تعرض منذ مطلع التسعينيات إلى عملية تحديث شاملة، وإعادة صياغة لأهدافه ونطاق العضوية فيه، وكذا لدوره وللمهام الموكولة إليه، وقد أدى ذلك إلى التحول بالحلف من مجرد أداة للدفاع الجماعي عن الأراضي الأوروبية، إلى منظمة للأمن المشترك تتولى مهمة حماية الأمن الأوروبي من أية أخطار أو تهديدات قد يتعرض لها، سواء أكانت نابعة من داخل أوروبا أو من خارجها.

وقد استهدفت عملية توسيع نطاق الحلف وإعادة صياغة دوره الإفادة من التغيرات أو التطورات السياسية والعسكرية التي شهدتها الساحة الدولية في أعقاب سقوط الاتحاد السوفيتي.

ويمكننا أن نتمثل أبرز أهداف عملية توسيع نطاق الحلف^(١١٩) فيما يلي:

١ - توسيع دائرة النفوذ الغربي أو الأمريكي في منطقة وسط وشرق أوروبا، بضم بعض دول المنطقة إلى عضوية الحلف (بولندا - المجر - جمهورية التشيك)، وذلك على حساب النفوذ السوفييتي المنحسر عن هذه المناطق، ذلك فضلاً عن الحيلولة دون إمكانية عودة النفوذ الروسي مستقبلاً إلى هذه المناطق في حالة وصول نخبة متطرفة، أو ذات نزعة شيوعية، أو معادية للغرب، إلى السلطة في روسيا الاتحادية.

٢ - سمي دول حلف الأطلسي - من خلال عملية توسيع الحلف^(١٢٠) - إلى ضم بعض المناطق الآسيوية التي كانت خاضعة للسيطرة السوفيتية بما يمكنها من السيطرة على مصادر البترول في جمهوريات آسيا الوسطى، وكذا من الاقتراب من الحدود الصينية، فضلاً عن محاصرة الجمهورية الإسلامية في إيران، وكل من باكستان وأفغانستان، ذلك بالإضافة إلى إمكانية مواجهة المخاطر المترتبة على انهيار سلطة الاتحاد السوفييتي السابق على بعض الجمهوريات الإسلامية، وجمهوريات آسيا الوسطى.

٣ - تحديث العقيدة العسكرية للحلف في ظل اختلاف طبيعة التهديدات أو الأخطار المحدقة بالأمن الأوروبي، حيث تراجعت احتمالات تعرض دول الحلف لهجوم شامل أو مفاجئ، بينما تزايدت المخاطر الناجمة عن الصراعات العرقية، والنزاعات الحدودية، وكذا عن انتشار أسلحة الدمار الشامل وخروجها عن نطاق السيطرة المحكمة، أو إمكانية عرقلة تدفق الموارد الحيوية، ناهيك عن مخاطر عمليات التخريب والعمليات الإرهابية، وهو ما يتطلب استحداث هياكل للقوات أكثر مرونة وحرية في الحركة، وتطوير القدرات التقليدية للحلف، مع الحد من الاعتماد على الكون النووي.

٤ - تطوير علاقات التعاون الأمني والتنسيق السياسي مع دول الجوار. وفي هذا الإطار أقر الحلف مبدأ التعاون مع دول حلف وارسو السابق، وذلك من خلال

إنشاء مجلس تعاون شمال الأطلسي عام ١٩٩١، والذي يستهدف تحقيق التنسيق الأوروبي بصدد القضايا السياسية والأمنية، ودعم عمليات التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية، وتحقيق التنسيق بين القطاعات المدنية فضلاً عن المشاركة في عمليات حفظ السلام^(١٢١). وقد تبني المجلس فكرة المشاركة من أجل السلام، عام ١٩٩٤، وقد استهدف هذا البرنامج^(١٢٢)،

أ - تعميق الشفافية في عمليات تخطيط الدفاع الوطني، وفي ميزانيات الإنفاق العسكري.

ب - تأكيد السيطرة المدنية على القوات المسلحة.

ج - المشاركة في جهود حفظ السلم والأمن الدوليين التي تتم برعاية الأمم المتحدة أو مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي.

د - التنسيق بين دول البرنامج في مجالات التخطيط والتدريب، فضلاً عن العمل على تطوير قوات قادرة على التعاون مع القوات التابعة للحلف في المستقبل.

هـ - التشاور فيما بين الدول الأعضاء بشأن أية تهديدات للاستقلال السياسي أو للأمن الوطني أو لسلامة الكيان الإقليمي لهذه الدول.

وعلى صعيد آخر سعت دول حلف الأطلسي إلى توطيد علاقات التعاون والتنسيق السياسي والأمني مع دول الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط، باعتبارها تمثل الجناح الجنوبي للحلف، ذلك فضلاً عما لهذه المنطقة من أهمية حيوية وتأثير مباشر على المصالح الأمنية والاقتصادية لدول الحلف.

٥ - غير أن أهم ملامح تحديث حلف الأطلسي وتفعيل دوره تتمثل أساساً في التعديلات التي تبنتها الدول الأعضاء خلال احتفالها باليوبيل الذهبي للحلف في أبريل ١٩٩٩. ففي إطار تهيئة الحلف لممارسة دور أكثر فعالية في السياسات العالمية. في ظل العوثة، ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، أعلن خافيير سولانا - السكرتير العام للحلف - في ختام اجتماعات قمة واشنطن ملامح الاستراتيجية الجديدة للحلف، والتي تضمنت ما يلي^(١٢٣) :

أ - أنه يتعين على الحلف أن يضع في اعتباره الإطار الكوني ، إذ قد تتأثر المصالح الأمنية لدول الحلف نتيجة لمخاطر ذات طبيعة أوسع من مجرد العدوان المسلح المباشر على أراضيها . من ذلك مثلاً ، الأعمال الإرهابية والتخريبية ، وأنشطة جماعات الجريمة المنظمة ، وهو ما قد يستلزم القيام بالتدخل سياسياً أو عسكرياً - في أية منطقة من العالم - حماية لمصالح دول الحلف .

ب - التعامل المبكر مع الأزمات الدولية الإقليمية ، سواء في نطاق القارة الأوروبية أو خارجها ، بهدف التحيلولة دون تصاعد أخطارها على الأمن الأوروبي بمفهومه الواسع ، وذلك من خلال اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير السياسية بل والعسكرية الضرورية في هذا الشأن .

ج - التزام الأعضاء بالاضطرار الجاد بدورهم في مجال الرقابة على التسليح النووي ، ونزع السلاح ، والتحيلولة دون المزيد من الانتشار لأسلحة الدمار الشامل .

د - عدم اقتصار دور الحلف على مجرد الدفاع عن الدول الأعضاء وشعوبها وأراضيها ومصالحها بحسب ، وإنما هو يجاوز ذلك إلى الدفاع عن قيم الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، وسيادة القانون ، وحماية حقوق الأقليات .

ويتضح من استعراض التعديلات السابقة التي تم إدخالها على دور الحلف وأهدافه ومهامه عدة أمور ،

أ - أن الحلف قد أباح لنفسه إمكانية القيام بعمليات عسكرية خارج أراضي أعضائه ، وذلك في حالة ما إذا قدر الحلف أن ثمة أموراً من شأنها أن تهدد السلم والأمن الدوليين ، أو تمثل مساساً بمصالح الدول الأعضاء فيه .

ب - أن الحلف قد خول لنفسه سلطة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى في الحالات التي يري الحلف أنها تمثل انتهاكاً للديمقراطية أو لحقوق الإنسان ، أو في الحالات ذات الصلة بأعمال الرقابة والتفتيش على التسليح أو

يمنع الانتشار النووي، وكذلك في حالات التصدي للإرهاب وملاحقة الإرهابيين - وفقاً للمنظور الأمريكي.

ح - أن الصلاحيات الواسعة التي منحها الحلف لذاته تمثل انتهاكاً للسيادات الوطنية للدول، وتتعارض مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ذلك فضلاً عن كونها تمثل انتهاكاً صارخاً على اختصاص مجلس الأمن الدولي، فقد نصب الحلف نفسه حكماً فوق الدول، له سلطة تحديد مضامين الشرعية الدولية، على النحو الذي يتفق مع مصالحه في المقام الأول. وقد علقت صحيفة نيويورك تايمز على هذه التعديلات التي أدخلت على ميثاق الحلف بقولها: «إن أزمة كوسوفا قد جرّفت حلف الأطلنطي إلى مهمة جديدة، وهي أن يصبح رجل شرطة العالم» (١٢٤).

وهكذا يتضح أن الاستراتيجية الجديدة التي اعتمدها حلف شمال الأطلنطي في ظل العنونة هي استراتيجية «التورط العالمي» Global Engagement، والتي تتمثل غايتها الرئيسية في تأمين قدرة الولايات المتحدة وحلفائها على التدخل في أية منطقة من مناطق العالم، بما قد يتطلبه ذلك من السيطرة على أقاليم معينة، أو الحصول على تسهيلات عسكرية فيها، وكذا تأمين طرق المواصلات ومواقع المرور الدولية، على النحو الذي يكمل تحقيق الأهداف العسكرية في أوقات الحروب والأزمات الدولية، وكذا تأمين التدفق المنتظم للموارد الطبيعية ومصادر الطاقة إلى دول الشمال في وقت السلم.

• • •

ومن ناحية أخرى فقد أعلنت حكومة الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) - فور توليها السلطة - عن خطة طموحة لإصلاح وتحديث القوات المسلحة الأمريكية، بهدف إحداث تطوير جذري في هيكل وحجم واستخدامات القوات الأمريكية، بغية زيادة كفاءة هذه القوات، والارتقاء بقدراتها القتالية، تعزيزاً لمكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة ومهيمنة على الساحة العالمية (١٢٥).

وفي إطار هذه الخطة، جاء تبني حكومة بوش مشروع الدرع الصاروخية الدفاعية^(١٦٥). ويقوم هذا المشروع على أساس نشر نظام متكامل للصواريخ الاعتراضية التي تنطلق من البر، أو من سفن أو قواعد بحرية، بالإضافة إلى أسلحة أشعة الليزر التي يمكنها تدمير الصواريخ المهاجمة.

ويري المحللون الاستراتيجيون أن هذا المشروع من شأنه أن يخل بالتوازن الاستراتيجي العالمي، إذ أن من شأنه أن يحقق تفضواً استراتيجياً غير مسبوق للولايات المتحدة، في مواجهة منافسيها المحتملين ولاسيما كل من روسيا والصين، حيث سيؤدي إلى حدوث انكشاف استراتيجي لهاتين الدولتين، وهو ما لم تشهده الساحة الدولية حتى في أحلك فترات الحرب الباردة، إذ يعني هذا البرنامج امتلاك الولايات المتحدة لوسائل تمكنها من تدمير وإسقاط أي صاروخ عابر للقارات يوجه إلى أراضيها أو إلى مصالحها الحيوية، وهو ما يحقق للولايات المتحدة حالة من الحماية من التعرض لأي هجوم صاروخي مضاد، وهو ما لن تتمتع به الدول الأخرى، التي ستبقى حينئذ معرضة لأي هجوم صاروخي أمريكي.

إضافة إلى ما تقدم تجدر الإشارة إلى أن مشروع الدرع الصاروخية يقوم على أساس نشر شبكة من قواعد الصواريخ الأمريكية في العديد من محاور الارتكاز على امتداد أرجاء المعمورة وهو ما يمكن الولايات المتحدة من تحقيق السيطرة الكاملة على قارات العالم المختلفة ولاسيما المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية الحيوية بالنسبة لمصالحها كالشرق الأوسط وأفريقيا وأواسط آسيا وغيرها، ذلك فضلاً عن تمكينها من محاصرة مناطق التوتر ويؤثر الصراع المحتملة ولاسيما ما يسمى بالدول المارقة - المناوئة للولايات المتحدة - أو الدول التي تنتميها الولايات المتحدة بمساندة الأنشطة الإرهابية.

ولعل من بين العوامل التي أدت إلى زيادة أجواء التوتر الدولي، ما أعلنه الرئيس بوش عن امكانية تحمل الولايات المتحدة - بشكل منفرد - من الالتزامات التي تفرضها عليها معاهدة حظر الأسلحة المضادة للصواريخ الباليستية المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٧٢، وهو ما يمثل انتكاسة خطيرة لجهود نزع السلاح والرقابة على التسلح، وإحياء جديد لسباق التسلح.

ولعله قد بات جلياً من كل ما تقدم كيف أن الولايات المتحدة تعمل جاهدة على تأمين هيمنتها العالمية عسكرياً، والتمكين لانفرادها بتقرير علاقات القوة على مستوى النسق العالمي ككل، بمفردها ودون منازع؛ وكذا على العيلولة دون بروز أقطاب دولية جديدة، بحيث تصبح قادرة في نهاية الأمر على فرض رؤاها الذاتية على العالم كله رغم الفيرة الدفينة التي تعتمل في نفوس الحاسدين من حلفائها، ورغم الكراهية المتأججة في صدور الدول المارقة من أعدائها.

ولعلنا لن نجد أبلغ وأوضح من مقولة الدكتور هنري كيسنجر لكي نختم بها حديثنا عن الأبعاد العسكرية للعولمة إذ يقول: «إن العولمة ليست إلا كلمة أخرى للإشارة إلى هيمنة الولايات المتحدة، ولن تكون هناك عولمة اقتصادية ليبرالية دون هيمنة عسكرية بقيادة أمريكية» (١٣٦).

سأداساً: في الأبعاد السكانية (الديموجرافية) للعولمة:

قبل التعرض للأبعاد الديموجرافية لظاهرة العولمة يتعين أن نشير بداية إلى بعض الاعتبارات المبدئية التي يتعين أخذها في الحسبان عند تحليلنا، وتتمثل أظهر هذه الاعتبارات فيما يلي:

أ - أنه من غير الممكن دراسة الأبعاد السكانية لظاهرة العولمة - والتي من أظهرها مشكلة الهجرة الدولية - دون التعرف على العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، المؤدية إلى انتشار ظاهرة الهجرة الدولية أو إلى تراجعها (١٣٧).

ب - أن ثمة اتجاهين في دراسة ظاهرة الهجرة الدولية:

الاتجاه الأول، يركز على الفرد كوحدة للتحليل، ومن ثم يري أن قرار الهجرة هو قرار فردي يتحدد على أساس حسابات رشيدة للمكسب والخسارة.

الاتجاه الثاني، يركز على الأسس ذات الطبيعة الكلية لتفسير ظاهرة الهجرة الدولية Holistic explanatory basis for

migration من ذلك مثلاً التغيرات التي تطرأ على النظام العالمي ككل، والتي تتحدد على أساسها اتجاهات ومعدلات تيارات الهجرة على المستويات المحلية والعالمية.

ج - أنه لا يتعين إغفال الأثر التبادلي (الجدلي) بين المهاجرين من ناحية، وبين الظروف الاجتماعية ذات الصلة بالهجرة، فبينما يسهم المهاجرون (كفاعلين agents) في إحداث التغيرات الهيكلية في توزيع السكان عالمياً، نجد بالمقابل أنهم يعتبرون خاضعين subjects أو متأثرين بديناميات الهجرة العالمية، ويعبارة أخرى فإن العلاقة بين الهجرة وبين صورة النظام العالمي هي علاقة تبادلية تقوم على أساس تبادل التأثير والتأثر، أو ما يعرف بـ agent - structure relationship. ومن بين العوامل ذات الصلة بالنظام العالمي في هذا الصدد على سبيل المثال: طبيعة العملية الإنتاجية ودرجة إقليمية أو مستوى عولمتها، وأنماط التبادل والتوزيع السائدة في الاقتصاد العالمي.

د - يمكن القول - بصيغة عامة - أن ثمة نوعين من العوامل المحددة لظاهرة الهجرة الدولية، ألا وهما :

(١) عوامل جذب، وهي التي تؤدي إلى الهجرة الواردة immigration، والتي قد تتمثل في فرص أفضل للتوظيف، أو الحصول على أجور أعلى، أو مزايا اقتصادية أو اجتماعية أكثر.

(٢) عوامل طرد، وهي التي تتسبب في الهجرة الخارجة emigration، والتي قد تتمثل في: نقص الغذاء، ندرة فرص العمل، انخفاض الأجور ومستويات المعيشة، القهر السياسي، العنف والصراعات السياسية العرقية (كمشكلات اللاجئين على سبيل المثال).

ويعرف هذا الأسلوب في تحليل ظاهرة الهجرة بنموذج الطرد والجذب - push pull model^(١٢٨).

هـ - أن تيارات الهجرة العالمية تتخذ عادة إحدى صورتين :

(١) صورة الهجرة السلمية المتمثلة في هجرة الأفراد طلباً للرزق أو سعياً وراء ظروف معيشية أفضل.

(٢) صورة الهجرة العنيفة (وهي الهجرة الجماعية ذات النزعة الاستعمارية). وقد كان أوروبيو القرن التاسع عشر هم الجنس الأول بالنسبة لهذا النوع من القزو الديموجرافي، فقد هاجر ما يقرب من ٥٥ مليوناً إلى الولايات المتحدة وحدها. وهكذا فقد غزا القرييون العديد من مناطق العالم كما أنهم كانوا يبيدون شعوباً بأكملها ليستوطنوا أراضيهم. ويرى هانتجتون أن تصدير البشر (من أوروبا إلى خارجها) ربما كان يمثل البعد الأكثر أهمية في نهضة الغرب بين القرن السادس عشر والقرن العشرين^(١٢٩).

وهكذا يتضح أن هجرة الشعوب الأوروبية القارية كانت هجرة عنيفة، كما أنها كانت ذات نزعة استغلالية لتهب ثروات الشعوب التي تم استعمارها (أو إن شئنا الدقة التي تم استغلالها).

وفي ضوء الاعتبارات السابقة يمكننا أن نعرض للأبعاد السكانية لظاهرة العمالة على النحو التالي :

(١) إن العمالة قد أسهمت في إزالة العوائق الإقليمية، كما ساهمت في تقريب المسافات بين الشعوب، وبالتالي فقد يسرت تحركات السكان سواء بشكل دائم (في صورة الهجرة)، أو بشكل مؤقت (كتشجيع حركة السياحة العالمية).

(٢) إن تقدم وسائل الاتصال والإعلام قد أتاح لشعوب دول الجنوب التعرف على مستويات المعيشة المرتفعة التي تتمتع بها شعوب الدول المتقدمة، مما أدى إلى حدوث ثورة في توقعات وتطلعات شعوب الجنوب لمحاكاة هذه المستويات المعيشية وكذا أنماط الاستهلاك الترفي السائدة فيها، مما أدى إلى تزايد الميل - لدى شعوب دول الجنوب - نحو النزوح إلى دول الشمال المتقدم للعيش والاستقرار فيها. وتشير التقديرات إلى أن نهاية القرن العشرين قد شهدت تدفقاً ضخماً من المهاجرين إلى أوروبا حيث بلغ عدد المهاجرين بالطرق المشروعة حتى عام ١٩٩٠ مائة مليون تقريباً، كما بلغ عدد اللاجئين ١٩ مليوناً،

وعدد المهاجرين بشكل غير قانوني عشرة ملايين أخرى علي الأقل^(١٣٠).

وبالنسبة لأغلب المهاجرين إلي البلدان المتقدمة، يظل طلب اللجوء هو الأسلوب الأكثر شيوعاً لضمان حق البقاء، ففي عام ٢٠٠٠ تقدم حوالي ٢٩٠ ألف فرد بطلبات للجوء إلي الدول الأوروبية، ومن المتوقع أن يكون هناك عدد مشابه في عام ٢٠٠١. وتشير تقديرات مفوضية الأمم المتحدة للاجئين أن المانيا وبريطانيا ستظلان البلدين المتلقين الرئيسيين، في حين تعد تركيا والعراق وأفغانستان هي بلدان الأصل الرئيسية^(١٣١).

(٢) إن اتساع الضجة في مستويات الرفاهية الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب في ظل سياسات العولمة سوف يؤدي إلي تزايد شدة عوامل الطرد في دول الجنوب، وتزايد حدة الإغراء والجذب لدول الشمال^(١٣٢).

(٤) أن عقد التسعينيات (عقد العولمة) هو العقد الذي هيمنت فيه المؤسسات المالية والنقدية والتجارية العالمية علي الاقتصاد العالمي، ولاسيما علي اقتصاديات دول الجنوب، من خلال ما فرضته من سياسات وبرامج للإصلاح الاقتصادي أضفلت الأبعاد الاجتماعية وأضعة نصب أعينها الإسراع بالتحول إلي نظام آليات السوق، مما أدى إلي تزايد معدلات التدهور بل والانهيار الاقتصادي في العديد من هذه الدول.

(٥) أدى تفاقم الأوضاع الاقتصادية في بعض دول الجنوب إلي تبني هذه الدول لسياسات طاردة للسكان، فحين عجزت الحكومات عن تشغيل مواطنيها، سعت إلي تهجيرهم أو تشجيعهم علي مغادرة أوطانهم علي اعتبار أن وجود المواطن بالنسبة لهذه الحكومات هو عبء وليس مورداً اقتصادياً منتجاً، وعلي اعتبار أن خروجه إن لن يكن مصدراً للدخل فهو علي أقل تقدير تخفيف للعبء. وقد بلغت العوائد التي تحصلت عليها دول الجنوب من أبنائها المهاجرين حوالي ٦٦ مليار دولار في عام ١٩٨٩. وهكذا يبدو الإنسان رصيذاً غالياً لوطنه إن هو غادره وتنازل عن حقه في المواطنة، في حين يبدو الإنسان تافهاً معدوم القيمة إن هو ارتبط بوطنه أو أبي التنازل عن مواطنته^(١٣٣).

(٦) هناك إتفاق عام علي أن ظاهرة الهجرة قد غدت تمثل ظاهرة ، كونية ،، بمعنى أن عدد البلدان المتأثرة بالهجرة قد ازداد، وأن مناطق تدفق المهاجرين قد تنوعت، وأن المهاجرين قد أصبحوا يشكلون طيفاً من الفئات الاجتماعية والمهنية أكثر اتساعاً من ذي قبل^(١٢٤) .

(٧) لعل أبرز ما تتسم به ظاهرة الهجرة الدولية في عصر العولمة هو صفة ، الانتقائية ، في نوعية المهاجرين الذين يتم قبولهم أو الترحيب بهم في المجتمعات المتقدمة. وتشير التقديرات إلي أنه علي الرغم من القيود الصارمة التي تفرضها الدول المتقدمة علي النازحين إليها (حيث تم رفض مايزيد علي ٩٠% من طلبات اللجوء إلي الدول الأوروبية)^(١٢٥) ، فإن الدول المتقدمة لاتزال ترحب بأصحاب الكفاءات والمهارات النادرة والمتميزة. فقد ذكرت ريتا سوسموث رئيسة لجنة الهجرة الألمانية ، إننا أصبحنا لانتعبر الهجرة عبئاً ولكن إثراء لنا ، كما طالبت بمنح ٢٠٠ ألف تأشيرة دخول إلي الأراضي الألمانية كل عام شريطة أن يتم منحها ، لأفضل العقول ، علي حد تعبيرها^(١٢٦) .

ويرى جميل مطر ، أن فرصة الهجرة قد أصبحت مقصورة علي من يسميه ، بالمواطن العالمي في دول الجنوب ،، أي المواطن الذي ينتمي إلي دول الجنوب ولكنه يتطلع بطموحه إلي العالمية. وهذا ، المواطن العالمي ، - من وجهة نظره - هو واحد من ثلاثة أشخاص ،

هأما الأول ، فهو الشخص ذو المهارة الفنية والتكنولوجية العالية الذي تتجاوز مواهبه وامكانياته حاجة برامج التنمية في وطنه ، في حين ترقى به إلي متطلبات أسواق العمل في الدول المتقدمة. وبالتالي فهو مواطن يسعى للنزوح ويوجد في ذات الوقت ترحيباً من دول الشمال.

وأما الثاني ، فهو الشخص الذي يفتقر إلي المهارة أو الكفاءة ، ولكنه لا يجد عملاً في وطنه وليس لديه أمل في أن تتحسن ظروفه المعيشية ولكنه في ذات الوقت ذو طموح عريض ، وبالتالي فهو يسعى إلي النزوح ، ونظراً لأنه لا يجد ترحيباً أو قبولاً في دول الشمال ، فإنه يسعى إلي قنوات الهجرة غير الشرعية

أو غير القانونية كالتسلل عبر الحدود، أو من خلال القوارب بل وحتى من خلال التشييت بإصدارات الطائرات أحياناً.

وأما الثالث : فهو الذي ينتمي إلى النخبة السياسية أو الاقتصادية أو الإعلامية والذي يدين بالولاء - بحكم مصالحه الشخصية، ومصادر دخله، ومواطن أمواله، ومجالات إنفاقه، بل ويفكره أيضاً إلى دول الشمال. وبالتالي فهو المقيم في وطنه بجسده وباسمه فقط، وهو النازح عنه بعقله وبماله. ويمثل هذا النوع الأخير همزة الوصل بين الشمال والجنوب^(١٣٧).

والحق أن شمة ظاهرة جديرة بالرصد والتنويه بشأن سياسات الهجرة الأوروبية، فهي حين ترفض السلطات في بعض الدول الأوروبية الموافقة على منح حق الإقامة أو الموافقة على طلبات اللجوء إليها، إلا أنها رغم ذلك لا تعمل على ترحيل هؤلاء المتسللين إلى أراضيها، كما لا تعاول أن تمنعهم من العمل، بل أكثر من ذلك فإنها لا تمنعهم من دفع اشتراكات التأمينات الاجتماعية. وذلك على اعتبار أن أوضاع إقامتهم غير القانونية سوف تضطرهم إلى القبول بأجور أقل، ويظفرون عمل أكثر قسوة، ناهيك عن حرمانهم من أية حقوق أو ضمانات خاصة بالعمالة^(١٣٨)، وهو ما يعكس الرغبة في تعظيم الاستغلال وزيادة الانتفاع بهؤلاء المهاجرين البائسين. وتعليقاً على تلك الأوضاع يقول جان بيير الو - الموظف بإحدى المنظمات الفرنسية المعنية بالدفاع عن حقوق المهاجرين : « إن إغلاق الحدود يؤدي قبل كل شيء إلى خلق عيب - لقد احتفظنا - في جزء ما من عقليتنا الجماعية الثقافية في الغرب - بعدد من القيم التي ورثناها من عصر العبودية. إن الجنوب بالنسبة لنا هو نوع من المواد الخام^(١٣٩) ».

ولعل في ذلك ما يعكس النزعة الانتهازية الاستغلالية العنصرية التي تتعامل بها دول الشمال مع مواطني الجنوب النازحين إليها.

(٨) لعل من أكثر النقاط إثارة للقلق بالنسبة لدول الشمال، أن الأغلبية الساحقة من المهاجرين الجدد تأتي من مجتمعات غير أوروبية (وعلى وجه الخصوص

من مجتمعات عربية أو إسلامية) غير متجانسة ثقافياً مع الثقافات الأوروبية. فضى ألمانيا على سبيل المثال وصل عدد الأتراك عام ١٩٩٠ إلى مايريو على مليون ونصف. وفي منتصف التسعينيات كان هناك حوالي أربعة ملايين مسلم يعيشون في فرنسا، وحوالي ثلاثة عشر مليون مسلم في أوروبا الغربية ككل وقد علقت جان ماري دومينيك على ذلك بقولها «إن هناك خوفاً يتنامي في أوروبا كلها من مجتمع إسلامي، يتقاطع مع الخطوط الأوروبية، ليصبح بمثابة دولة خائفة عشرة في الاتحاد الأوروبي»^(١١٠). وهكذا فقد أدى ذلك التخوف الأوروبي المتصاعد إلى تبني القرب لسياسات تقييدية صارمة بصدد الهجرة، جعلت من الصعب على أبناء الأجانب الحصول على الجنسية. فقد أعلن جاك شيراك عام ١٩٩٠: «إن الهجرة يجب أن توقيف تماماً»، كما تبني العديد من السياسيين الفرنسيين - في حملاتهم الانتخابية - مواقف وشعارات معادية للهجرة. وفي ألمانيا تم تعديل المادة السادسة عشرة من الدستور، الخاصة بحق اللجوء السياسي للمضطهدين لأسباب سياسية، مع تضييق المزايا الممنوحة لهم. وقد انخفض عدد الذين تم منحهم حق اللجوء السياسي إلى ألمانيا عام ١٩٩٤ إلى ١٢٧ ألفاً فقط، بعد أن كان قد وصل إلى ٤٢٨ ألف شخص عام ١٩٩٢^(١١١).

إضافة إلى تلك الإجراءات الرسمية فقد تصاعدت حدة موجات معاداة السامية الموجهة إلى العرب في أوروبا الغربية، لتحل محل معاداة السامية التي وجهت في الماضي ضد اليهود، وهو ما تمثل في أعمال العنف ضد المهاجرين، وانتشار اتهامات الخوف والعداء والكراهية ضد الأجانب. وقد انعكس ذلك أيضاً في زيادة أصوات النازيين التي حصلت عليها الأحزاب اليمينية والقومية المتطرفة والمعادية للهجرة في الانتخابات التشريعية والمطعية في العديد من الدول الأوروبية كفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا والنمسا^(١١٢).

(٩) كذلك فمن بين أكثر النقاط إثارة للقلق لدى القرب، ظاهرة ارتفاع معدلات الخصوبة في المجتمعات الإسلامية. وقد أقر هانتنجتون في كتابه الشهير

« صدام الحضارات، العديد من الصفحات لمعالجة هذا الموضوع وآثاره المتوقعة على علاقة الغرب بالحضارات الأخرى ولا سيما الحضارتين العربية والإسلامية.

وتشير التقديرات إلى ارتفاع عدد سكان العالم بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٩٠ من ٣,٣ بليون نسمة إلى ٥,٢ بليوناً ، بنسبة زيادة سنوية متوسطة تقدر بحوالي ١,٨٥ ٪ ، في حين بلغت المتوسطات السنوية للزيادة السكانية في المجتمعات الإسلامية ٢,٥ ٪ تقريباً، كما أنها كانت تصل أحياناً إلى أعلى من ٣ ٪ . ومن ناحية أخرى فقد كان المسلمون يمثلون حوالي ١٨ ٪ من إجمالي سكان العالم عام ١٩٨٠ ، وقد وصلت هذه النسبة إلى حوالي ٢٠ ٪ عام ٢٠٠٠ ، ومن المتوقع أن تبلغ حوالي ٣٠ ٪ بحلول عام ٢٠٢٥ . إضافة إلى ما تقدم ، فإن ارتفاع معدلات معدلات المواليد - في ظل انخفاض متوسط الأعمار - من شأنه أن يجعل غالبية السكان في المجتمعات الإسلامية ممن هم في سن الشباب، ولا سيما في المرحلة العمرية من ١٢ - ٢٠ عاماً. ويؤدي توافك ارتفاع معدلات الزيادة السكانية مع ارتفاع نسبة الشباب إلى تزايد احتمالات عدم الاستقرار السياسي، وتنامي النزعات الثورية واتجاهات العنف في هذه المجتمعات^(١٢٣).

وفي معرض التذييل على وجاهة وموضوعية المخاوف الغربية من هذا المد الديموجرافي الإسلامي ، يشير هانتجتون إلى ارتفاع نسبة الشباب بين سكان إيران في السبعينيات إلى حوالي ٢٠ ٪ ، وهي ذات الفترة التي شهدت الثورة الإسلامية في إيران، وهو نفس ما حدث في الجزائر أيضاً خلال التسعينيات، وأسفر عن تزايد التأييد الشعبي للجهية الإسلامية وانتصاراتها الساحقة في الانتخابات التشريعية.

ويرى المحللون أن نسبة الشباب الباحثين عن عمل سوف تستمر في الزيادة في الدول العربية الرئيسية (مصر - الجزائر - المغرب - سوريا - تونس) ومن المتوقع أن تصل الزيادة في هذه النسبة بحلول عام ٢٠١٠ - مقارنة بعقد التسعينيات - إلى حوالي ٢٠ ٪ في تونس، و ٥٠ ٪ في كل من الجزائر ومصر

والغرب. وأكثر من ١٠٠% في سوريا. وغني عن البيان أن هذه الزيادة السكانية الضخمة سوف تحتاج إلي موارد أكثر. كما أن الضغط السكاني المصاحب بالركود والتدهور الاقتصادي في هذه الدول - بفعل الآثار المتوقعة للعولمة - من المتوقع أن يؤدي إلي زيادة هجرة المسلمين إلي المجتمعات الغربية.

ويشير هانتنجتون كذلك إلي أن معدل خصوبة النساء في الاتحاد الروسي في أوائل التسعينيات كان حوالي ١,٥، في حين بلغ هذا المعدل حوالي ٤,٤ في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى. كذلك فإن ارتفاع معدلات المواليد بين المسلمين وتزايد الهجرة من باكستان إلي كشمير، قد أدى إلي تصاعد الاحتجاجات وتجدد المقاومة ضد الحكم الهندي. وفي القارة الأوروبية لعب تغير الموازين الديموجرافية دوراً بارزاً في احتدام الصراعات العرقية في كوسوفو، ففي عام ١٩٦١ كانت نسبة المسلمين الألبان حوالي ٦٧% من سكان كوسوفو، وقد ارتفعت هذه النسبة إلي ٩٠% بحلول عام ١٩٩١. ولعل في ذلك ما يفسر تصاعد موجات التصفية والتطهير العرقي والتهجير التي مارسها الصرب في مواجهة المسلمين الألبان، ولعل في ذلك ما يوضح أيضاً أسباب التراخي الدولي والأوروبي في التصدي بعزم لهذه الممارسات الوحشية الصربية ضد المسلمين في يوغوسلافيا السابقة والبانيا، في ظل حقبة الهيمنة الأمريكية والغربية علي النسق العالمي في حقبة التسعينيات^(١٤).

(١٠) يشير هانتنجتون في كتابه سالف الذكر إلي أن تدفق المهاجرين من غير الأوروبيين علي المجتمعات الغربية خلال القرن العشرين، قد بات مكافئاً لحجم الهجرة الأوروبية إلي دول الجنوب خلال القرن التاسع عشر، وذلك في محاولة من جانبه إلي الإيحاء بأن موجات الهجرة سجلت تحركاً في الاتجاهين بشكل متكافئ. والحق أن هذا الزعم ينطوي علي مقابلة أو مقارنة ظالمة وذلك لعدة أسباب منها :

أ - أن الهجرة الأوروبية في القرن التاسع عشر وما قبله كانت في معظمها هجرة عنيفة ذات نزعة استعمارية تسلطية عنصرية، في حين أن هجرة أبناء دول الجنوب إلي الشمال هي هجرة سلمية.

ب - أن المهاجرين الأوروبيين إلى ما وراء البحار كانوا في الأغلب الأعم ممن ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية الدنيا في بلادهم، إن لم نقل أن غالبيتهم كانت من حثالة المجتمعات الأوروبية، إذ كانوا مجرد مغامرين يائسين ذوي تطلعات انتهازية، كما أنهم كانوا يقتفرون إلى أية كفاءات أو مهارات حقيقية، ذلك بينما كانت موجات الهجرة الوافدة إلى الشمال خلال القرن العشرين تضم عناصر متميزة من خيرة أبناء الجنوب، إذ كان معظمهم ممن ينتمون إلى الصفوات الاجتماعية أو الثقافية أو العلمية أو المهنية في مجتمعاتهم.

ج - أن المهاجرين الوافدين إلى دول الشمال قد أسهموا إلى حد بعيد في النهضة الفكرية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية للدول المتقدمة، إذ كانوا يمثلون إضافة حقيقية إلى المجتمعات التي نزحوا إليها، في حين أن هجرة الأوروبيين إلى الجنوب كانت ذات طابع استعماري وأسفرت عن نهب ثروات شعوب دول الجنوب، مما أدى إلى تخلفها عن مواكبة ركب التطور الثقافي والحضاري حيث لم يعمل المستعمرون على إحداث تقدم اقتصادي أو اجتماعي حقيقي في الدول المستعمرة اللهم إلا ما اقتضته عمليات استغلال شعوبها ونهب ثرواتها.

• • •

وهكذا يتضح أن النزعة النفعية الانتهازية الاستغلالية والمصحوبة بإرادة الهيمنة كانت دوماً - علي نحو ما هي عليه الآن أيضاً - هي المعيار الحاكم والموجه لسياسات الهجرة في دول الشمال سواء فيما يتصل بهجرة الأوروبيين إلى الخارج أو فيما يتصل بالتعامل مع المهاجرين من أبناء الجنوب الوافدين إلى دول الشمال.

وقبل أن نختم تناوّلنا للأبعاد الديموجرافية للعولمة يجدر بنا أن نعرض إلى قضية علي جانب كبير من الخطورة، وهي تتصل بطبيعة النظرة الاستعمالية العنصرية التي تروج لها بعض الكتابات في دول الشمال بصدد التعامل مع مواطني دول الجنوب، فقد ظهرت مؤخراً بعض الكتابات الغربية التي

تعكس منطق دعاة العولمة في التعامل مع القضايا الديموجرافية على المستوى العالمي، فانطلاقاً من سيطرة فكرة مجتمع الخمس التي أشرنا إليها آنفاً، والتي مفادها أن الاقتصاد العالمي ليس في حاجة إلا إلى عشرين بالمائة من سكان العالم فقط، ومن ثم فإن الثمانين بالمائة الباقين لا يزيدون عن مجرد كونهم مجرد، هائض بشري، لا داعي له (لأن إنتاجيته سوف تكون سالبة بالمنطق الاقتصادي)، ومن ثم فإن الرشد الاقتصادي يقتضي خروج هذه العوامل البشرية، الحدية، من السوق (أو بمعنى أصح من الحياة)، إذ لا معنى لاستمرارهم في الحياة كمجرد مستهلكين عاطلين، إذ أنهم يمثلون - تبعاً لذلك - خطراً على غيرهم من العناصر المنتجة، وعلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي، على حد تعبير سوزان جورج في مؤلفها المعنون: «تقرير لوجانو: الحفاظ على الرأسمالية في القرن الحادي والعشرين»، إذ تقول،

«وتاماً فكما أن القاذورات والنفايات الضيائية تلوث المشهد الطبيعي، وتهدد باجتياح كثير من المدن ومرافقها، فإن القاذورات والنفايات الاجتماعية تعرض للخطر المثل الليبرالية والسوق... ومن ثم فإن السؤال في نظرنا ليس هو ما إذا كان علينا تحقيق هدف تخفيض السكان تخفيضاً شديداً، وإنما هو كيفية فعل ذلك.. إذ ينبغي ألا يترك اختيار الضحايا، لأحد آخر غير الضحايا أنفسهم، وسيقومون هم بالاختيار الذاتي على أساس معايير عدم الكفاءة وعدم اللياقة والفقر والجهل والكسل والنزعة الإجرامية وما إلى ذلك... وبإختصار، القابلية للخسارة»^(١١٥).

وهكذا يتضح كيف أن النية مبيتة، لاستئصال، أو تقليل، هذا الفائض البشري غير المنتج والقضاء عليه نهائياً. وإيماناً في البحث عن مسوغ يريح ضمائر دعاة العولمة هي سعيهم هذا، فهم يسوقون مبرراً - يروونه مقبولاً من الناحية المنطقية - ألا وهو، أن هذه العناصر البشرية غير المنتجة (أو لنقل ذات الكفاءة الأقل) قد حكمت على ذاتها بالفناء، ومن ثم فلا عذر لها، وليس هناك ما يدعوا إلى التعاطف معها أو إلى التباكي عليها، ومن ثم فليس هناك ما يبرر تقديم إعانات

للعاطلين عن العمل مثلاً، أو تقديم المعونات الغذائية والعلاجية لمن يعانون من المجاعات وانتشار الأوبئة، فقد اختاروا التخلف والفقر فحكموا على أنفسهم بالإعدام، ومن ثم فلنتركهم نهياً للموت كي يحصدهم ويريح العالم المتقدم من شرورهم.

ولم يقف الأمر عند ذلك الحد، بل يستمر منطق دعاة العولمة العنصري إلى آخر مداه، لكي يقرروا أن عدد سكان العالم يتعين أن ينخفض إلى ستة مليارات نسمة بحلول عام ٢٠٢٠ لكي نضمن ازدهار الاقتصاد العالمي وتحقيق مستوى معيشي أفضل لمن سوف يقدر لهم البقاء.. ولكن أين يتعين أن يحدث هذا الانخفاض؟ يجيب عن هذا التساؤل منطق دعاة العولمة بقولهم :

« في الوقت الحالي يسهم العالم المتقدم بأقل من ١٠% من حالات الميلاد في العالم، و٢٢% من الوفيات. وهكذا فمن بين ٨١ مليون نسمة يضافون سنوياً إلى سكان العالم، فإن صاهياً يبلغ مليون نسمة فحسب يضاف إلى سكان العالم الفني. وفي حالات نادرة - كما في ألمانيا - ينخفض عدد السكان الوطنيين فعلاً... ومن هنا فإنه يتعين أن ينخفض سكان العالم بمتوسط يبلغ ١٠٠ مليون نسمة كل عام لمدة عقدين. وينبغي أن يحدث تسعة أعشار هذا التخفيض أو أكثر في البلدان الأقل تطوراً .. وينبغي بذل الجهود في كل من مجال زيادة الوفيات ومجال تخفيض الخصوبة» (١٤٦).

ولكن كيف يتأتى تحقيق هذا الهدف من وجهة نظر دعاة العولمة؟ يجيبون عن ذلك السؤال أيضاً بقولهم :

« إن شمة نوعين من استراتيجيات الحد من السكان، وهما : الاستراتيجية الوقائية والاستراتيجية العلاجية. وتتركز الاستراتيجية الوقائية في العمل على تخفيض معدلات المواليد، بينما تتمثل الاستراتيجية العلاجية في العمل على زيادة معدلات الوفيات» (١٤٧).

وتتمثل أدوات الاستراتيجيات الوقائية في برامج تنظيم النسل، والتعقيم الإجباري، والحوافز الاقتصادية الإيجابية والسلبية على الحد من الإنجاب. أما

أدوات الاستراتيجية العلاجية فبعضها ذو طابع قذري كالزلازل والأوبئة، وبعضها الآخر من صنع البشر كالمجاعات والمخدرات وإباحة الإجهاض والتلوث البيئي والحروب.

وتستمر سوزان جورج - في التعبير عن منطق العولمة بشأن أهمية وضرورة الحروب كأداة لخفض عدد السكان فتقول ،

« وجنباً إلى جنب مع المرض والمجاعة فإن الحروب استراتيجية مباشرة للغاية للحد من السكان في العالم ... ولا ينبغي استخدام قوة خارجية لقتلهم إلا كملجأ أخير، فليس يوسعنا اليوم أن نقتل جنكيز خان وما ينبغي لنا أن نفعل حتي لو استطعنا ذلك. إذن أين ينبغي أن تطبق وسيلة، يقتلوا بعضهم بعضاً ، للحد من السكان ؟ ليس في الشمال بالتأكيد ، ربما باستثناء مناطق مختارة بأشد عناية. فثلاثة أرباع الاستثمار ومعظم طاقة العالم الإنتاجية تتركز في البلدان الغنية، وإشعال الحروب في هذه المناطق الغنية سوف يؤدي إلي عكس المراد. وبإلزام من بعض الاستثناءات العارضة مثل البوسنة أو كوسوفو فإن احتمالات الحرب بين البلدان الأوروبية أو داخلها، أو حتي بين دول أوروبا الغربية وروسيا قد أصبحت غير متصورة تقريباً كالحرب بين الولايات المتحدة وكندا. وعلى العكس ليست الحرب بأية حال موضحة قديمة في الجنوب أو في الجمهوريات الإسلامية من الاتحاد السوفيتي السابق، فبوسعها هناك أن تظل أداة قوية لتقليم النمو الزائد » (١٤٨).

وهكذا يتضح كيف أن استراتيجية إشعال الحروب وإثارة الفتن والصراعات العرقية والنفرات الطائفية مع التوسع في تجارة الأسلحة مع دول الجنوب واللجوء إلي سياسات الإفقار والتجوع تمثل الوسيلة الناجعة التي ستمثل القوي الداعمة للعولمة علي استخدامها في مواجهة الشعوب الفقيرة والمتخلفة في دول الجنوب. وسوف يواكب ذلك استخدام بعض الوسائل والأدوات السيكلوجية أو النفسية المشجعة علي إشعال الحروب وهو مايسمونه « سياسات الهوية، والمتمثلة في العمل علي إزكاء التيارات المتشددة والمتعصبة والعنصرية تشجيعاً علي التمييز والتفتت

والصراع مع إضعاف روح المواطنة وتثبيطها. ولن يقف الأمر عند هذا الحد بل قد يقتضي التدخل العسكري المباشر من جانب دول الشمال ضد دول الجنوب وهو ما يستلزم تهيئة الرأي العام في دول الشمال لتقبل المزيد من العمليات العسكرية ضد البرابرة، أو الإرهابيين، أو عصابات الجريمة المنظمة، في الجنوب^(١٤٩).

وخلاصة القول فإن سادة العالم الجدد، أو قوي العوالة قد نصبت نفسها لها يحيى ويميت، فهم قد أعطوا لأنفسهم الحق في أن يقرروا من سوف يمنحونه حق الحياة ومن سوف يحرمونه منها وفقاً لإرادتهم وعلى مقتضى مصالحهم، غافلين عن أن شمة لها خالقاً للكون يدبر أمره بحكمته، ويقدر ما يكون بقدرته، ذلك فضلاً عن غلبة النزعة الاستعلائية العنصرية على تمكيرهم وعلى سياساتهم وهو ما يكشف عن زيف هذه الحضارة المزعومة.

سابعاً : في الأبعاد الاتصالية للعوالة:

تعرف عملية الاتصال الدولي International Communication بأنها العملية التي يتم من خلالها نقل الأفكار والعاني بين الأفراد أو الجماعات عبر الحدود الإقليمية للدول،^(١٥٠).

وهكذا يتضح أن الأبعاد الاتصالية لظاهرة العوالة تشمل كافة أشكال الاتصالات الاعلامية والدعائية بأجهزتها ووسائلها المختلفة المطبوعة أو المسموعة أو المرئية، وكذا كافة عمليات نقل وتداول المعلومات والبيانات والأخبار والصور والأصوات عبر الوسائل الالكترونية كشبكة الانترنت وغيرها، ذات الصلة بالعوالة سواء بهدف الترويج لها أو من خلال التأثير بها.

والحق أن علاقة العوالة من ناحية بكل من ثورة المعلومات وثورة وسائل الاتصال وثورة الحاسبات الالكترونية من ناحية أخرى، هي علاقة تبادلية (أي في الاتجاهين) من حيث علاقة السبب بالنتيجة، بمعنى أن كلا منهما تؤثر في الأخرى وتتأثر بها في ذات الوقت^(١٥١). وحسبنا أن نذكر - بصدد التأكيد على هذه العلاقة لارتباطية بين المتغيرين - ما يلي،

١ - أن ثورة تكنولوجيا وسائل الاتصال والحاسبات الآلية والمعلومات قد أحدثت تغيرات اجتماعية هائلة، ولا سيما فيما يتصل بالنمو الهائل في العلاقات التضاعلية بين قطاع الاتصال والمعلومات وبين سائر القطاعات الاجتماعية، وهو ما تؤكد بجلاء خلال الربع الأخير من القرن العشرين، ولا سيما خلال العقد الأخير منه، بحيث أصبحت المجتمعات المتطورة تكنولوجياً توصف بأنها «مجتمعات المعلومات» Information Societies، وهو ما يوحي بأن هذه الثورة الاتصالية والمعلوماتية قد انتقلت بالمجتمعات الإنسانية إلى مرحلة جديدة من مراحلها التطورية الاجتماعية. فمنذ السبعينيات شكل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (وهو القطاع المعنى بإنتاج المعلومات ومعالجتها وبنائها وتوزيعها في أشكالها المتعددة) واحداً من أكثر القطاعات حيوية ضمن قطاعات النشاط الاقتصادي في العديد من الدول (١٥٢).

٢ - إن الآثار التي ترتبت على ثورة الاتصالات والمعلومات لم تقتصر على العلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات فقط، وإنما امتدت لتشمل مجال العلاقات الدولية، حيث اتسعت الأنشطة المعلوماتية والاتصالية متخطية الحدود القومية بفضل التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية (كالأقمار الصناعية، وشبكات الميكروويف، والألياف البصرية) بحيث باتت المجتمعات المختلفة وثيقة الاتصال ببعضها Highly interrelated، عن طريق وسائل الاتصال الدولي. ويقول ديفيد جيرجن مساعد الرئيس الأمريكي الأسبق ريجان لشؤون الاتصالات أنه، منذ أوائل السبعينيات كان من الأمور البديهية أن التليفزيون يشكل قوة مستقلة في الشؤون الدولية، كما يذكر أن إدارة الرئيس كارتر قد تبادلت الرسائل والتصريحات مع طهران، حيث كان الطرفان يتبادلان الرسائل عن طريق التليفزيون. ولعل في ذلك ما دفع البعض إلى القول بأن ثمة نوعاً جديداً من الدبلوماسية المعاصرة يمكن وصفه بدبلوماسية الأقمار الصناعية Satellite Diplomacy، أو بدبلوماسية الاتصال الإلكتروني Electronic Communication، بمعنى أن الوسائل الرئيسية المستخدمة في تحقيق هدف معين أو

التمهيد لحدث معين، أو تهيئة الرأي العام لقبوله هي وسائل الإعلام أو الاتصال الإلكتروني ولا سيما التليفزيون الذي تغطي الحواجز الإقليمية والحدود الدولية باستخدام الأقمار الصناعية^(١٥٢).

ومن ناحية أخرى يمكن القول بأن وسائل الاتصال والمعلومات باتت تمثل مصدراً رئيسياً من مصادر المعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات السياسية في العديد من الدول.

ويرى البعض أن التقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصال قد أدى إلى العديد من النتائج والآثار السياسية والتي تمثلت في دعم التوجه نحو الديمقراطية، وفي تزايد معدلات المشاركة السياسية، كما تم إجراء أول انتخابات عامة إلكترونية في النرويج عام ١٩٩٢^(١٥٣).

٢ - يمكن القول بصفة عامة أن ثورة الاتصالات والمعلومات على المستوى العالمي قد أدت إلى زيادة الوعي العالمي بفكرة الوحدة العالمية أو الكونية، أو بعبارة أخرى دعم اتجاهات العولمة، حيث أدت إلى حدوث توحيد متزايد للعالم ككل مترابط، كما تزايدت معدلات الاتصال والتفاعل الدولي، وهو ما أدى إلى زيادة التواصل والترابط بين مختلف أرجاء المعمورة.

ويرى جيدنز أن ثورة الاتصالات والتطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات كان لهما أكبر الأثر في دعم عمليات العولمة^(١٥٤).

وبالمقابل يمكننا أن نلمس أيضاً أن ظاهرة العولمة قد مثلت قوة دافعة كبيرة في مجال النهوض بقطاع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتنميته وتطويره، إذ باتت الحاجة ماسة - في ظل العولمة - لوسائل الاتصال والربط وتكنولوجيا متطورة في مجالات المعلومات والاتصالات. ويدل على ذلك ما يلي:

١ - أن عولمة الإنتاج - على نحو ما أسلفنا - تستلزم أن تعمل الوحدات الانتاجية الصناعية المبعثرة في أماكن مختلفة من العالم، محل الوحدات الصناعية العملاقة في دول المركز. ومن هنا تأتي الأهمية القصوى لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تحقيق التواصل بين هذه الوحدات الانتاجية المتباعدة جغرافياً. ومن ثم يمكننا أن

نخلص إلى القول بأن تقدم وسائل الاتصال يمثل شرطاً ضرورياً ولازماً لتحقيق العولمة ولتسارع معدلاتها^(١٥٦).

٢ - تشير التقديرات إلى أن الأنشطة والاستثمارات ذات الصلة بالاتصالات والمعلومات قد باتت تمثل الأنشطة الأكثر رواجاً والأكثر ربحية في ظل العولمة. ولعل مما يدل على ذلك تراجع نصيب قطاعي الزراعة والصناعة من إجمالي الناتج العالمي من ٢٨,٨ ٪ عام ١٩٦٠ إلى حوالي ٢٥,٨ ٪ عام ١٩٩٠. إضافة إلى ذلك تشير الإحصاءات إلى أنه من بين أكبر مائة شركة على مستوى العالم ككل (عام ١٩٩٥)، فإن ما يقرب من ثلاثة أخماس هذه الشركات يعمل في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ولعل في ذلك ما يفسر اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة التي حققت تطوراً هائلاً في مجالات التطور التكنولوجي، وبين الدول النامية التي لازالت اقتصاداتها تعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة والصناعات الاستخراجية والثقيلة^(١٥٧).

وحري بنا - ونحن بصدد الحديث عن الأبعاد الاتصالية للعولمة - أن نشير إلى مفهوم «عولمة الإعلام»، أو «العولمة الإعلامية».

يري الدكتور محمد شومان أن عولمة الإعلام، هي عملية تهدف إلى التعظيم المستمر والمتسارع في قدرات وسائل الإعلام والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات بفضل ما توفره التكنولوجيا الحديثة والتكامل والاندماج بين وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات، وذلك لدعم عمليات توحيد ودمج أسواق العالم من ناحية، وتحقيق مكاسب لشركات الإعلام والاتصالات والمعلومات العملاقة متعددة الجنسية على حساب تقليص سيادة الدولة في المجالين الإعلامي والثقافي من ناحية أخرى^(١٥٨).

ويمكن القول بأن العولمة الإعلامية والاتصالية قد اتخذت عدة أبعاد، واتسمت بمجموعة من السمات، كما أنها قد تجلت في بعض المظاهر، وذلك على النحو التالي:

١ - أن عصر العولمة الإعلامية قد اتسم بالتكامل أو الاندماج Synergy بين كافة وسائل الإعلام الجماهيري وتكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. فمع تطور الحاسبات، وشبكات الهاتف وشبكات المعلومات، واستخدام تكنولوجيا البث الفضائي ظهرت تكنولوجيا الاتصال متعدد الوسائط Multimedia، وتكنولوجيا الاتصال التفاعلي interactive، بتطبيقاتها المختلفة، والتي من أشهرها حالياً شبكة الانترنت Internet التي بلغ عدد مستخدميها ما يزيد عن ٣٠ مليون شخص عبر العالم، يزداد عددهم بنسبة تصل إلى حوالي ١٠٪ شهرياً على الأقل^(١٥٩).

ويمكن القول بصدد الجانب التقني أو التكنولوجي للعولمة الإعلامية أن وسائل الاتصال الحديثة تتميز بمجموعة من السمات التي لم تكن موجودة في وسائل الاتصال التقليدية. ومن أظهر هذه السمات الميزة^(١٦٠) ما يلي،

أ - التفاعلية Interactivity

أي القدرة على تبادل الأدوار بين مرسل الرسالة الاتصالية ومستقبلها، إذ يتحول من يتعامل مع وسائل الاتصال الحديثة من مجرد متلقي سلبي، إلى مشارك متفاعل يرسل ويستقبل المعلومات في ذات الوقت.

ب - اللامجماهيرية Demassification

بحيث لم تعد وسائل الاتصال تعتمد على مخاطبة الجماهير، وإنما أصبح من الممكن توجيه الرسائل إلى فرد واحد أو إلى جماعة أو فئة معينة تبعاً لاهتماماتها الخاصة.

ج - اللازمونية Asynchronization

بمعنى أنه لم يعد من الضروري أن يتم استقبال الرسالة الاتصالية في وقت واحد للجمهور ككل، وإنما أصبح في إمكان كل فرد أن يبعث بالرسالة التي يريد في التوقيت الذي يناسبه هو، كما أصبح كل فرد قادراً على أن يستقبل الرسائل التي ترد إليه هو الآخر في الوقت المناسب له.

د - قابلية التحرك Mobility

إذ بات من الممكن استخدام وسائل الاتصال الحديثة أثناء التحرك ودون التقييد بمكان ثابت كما هي الحال بالنسبة للهاتف المحمول مثلاً، أو تليفون الطائرة أو السيارة، أو التليفون المدمج في ساعة اليد، أو الحاسب الآلي المحمول والمزود بفكس، أو الحاسب الآلي النقال والمرتبط بالإنترنت بواسطة الأقمار الصناعية.

هـ - قابلية التحويل Convertibility

أي قدرة وسائل الاتصال على نقل المعلومات من وسيط لآخر وتحويلها من صورة إلى أخرى كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة، وكذا نظام الترجمة الآلي مثلاً.

و - قابلية التوصيل Connectivity

أي توافق الأجهزة الاتصالية مع بعضها البعض مما يسهل إمكانية توصيلها ببعضها بسهولة ويسر بهدف تكوين منظومة اتصالية متكاملة، بغض النظر عن اختلاف الشركات الصانعة أو تباين دول التصنيع.

ز - الشيوع Ubiquity

فقد أدى التطور التكنولوجي الهائل في تصنيع وسائل الاتصال والمعلومات إلى تقليل تكاليف إنتاجها إلى الحد الذي أتاح لها قدراً كبيراً من الانتشار واتساع نطاق الاستخدام بين الأفراد رغم تفاوت مستوياتهم الاقتصادية والثقافية، بحيث لم يعد ينظر إلى هذه الوسائل باعتبارها ترفهاً لا داعي له وإنما باعتبارها ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها. ولذا في انتشار استخدام التليفون المحمول خير مثال على ذلك.

ح - الكونية Globality

أي أن الريط بين وسائل الاتصال الحديثة قد بات عالمياً أو كونياً بهدف تخطي الحدود الإقليمية، إذ أصبح في الامكان الاتصال بأي مكان في العالم من الهاتف المحمول، أو من الهاتف العمومي المنتشر بالشوارع واليادين. كما تعددت قنوات البث التليفزيوني الفضائي... إلخ.

وهكذا يتضح أن التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال والمعلومات قد أتاح البنية الأساسية الضرورية للعولة الاعلامية أو عولة المعلومات.

٢ - أما بصدد مضامين الرسائل الاتصالية الدولية فتشير الملاحظة إلى أن العولة الاعلامية قد تجلت في تنميط المنتجات الاعلامية والمعلوماتية، وفقاً للأنماط التي تتفق مع القيم الأوروبية الغربية بوجه عام، ومع القيم الأمريكية بوجه خاص، وهو ما يشكل تهديداً للهويات الثقافية للشعوب غير الأوروبية.

ويرى شيللر أن عولة الإعلام - كمصورة من صور الامبريالية الثقافية - تستهدف التمكين لمصالح الاحتكارات الرأسمالية الكبرى عابرة القومية، إلى جانب مصالح دول الشمال المتقدم والمهيمن على الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال ما تبثه من قيم عبر وسائل الإعلام والاتصال المضاعفة لسيطرتها، وهو ما يتضح من أسلوب الاعلان الغربي ومن المضمون الاعلامي الذي يدفع إلى نشر ثقافة الاستهلاك عبر ادخال قيم أجنبية تطمس الهويات القومية، وتعمل على التسطيط العسكري، والتركيز على الترفيه غير الهادف^(١٦١). ويرى علماء الاتصال أن هذا النوع من المواد الترفيحية يؤدي إلى فصل المتلقي عن الواقع، بحيث يصبح أقل قدرة على مواجهة مشاكل الحياة اليومية، فيندفع تجاه السلبية واللامبالاة والاستهتار وهي كلها قيم تكرس التخدير والفظة لا اليقظة، وهو ما نوه إليه كل من لازرسفيلد وميرتون في حديثهما عن «الوظيفة المنومة للإتصال». ولعل في ذلك ما يتفق مع الهدف «الإلهائي» الذي تحدث عنه المخططون للعولة، والذي يستهدف إلهاء الجيوش الجائرة من المتعطلين من ضحايا العولة، وصرفهم عن التطلع إلى أو المساس بامتيازات ومكتسبات الأقلية المنتزعة بها (مجتمع الخمس) على نحو ما أسلفنا.

كما تشير الدراسات النفسية أيضاً إلى أن هذه المواد الترفيحية تكرس السلبية والاتكالية والخمول وتقتل الإبداع، وتؤدي إلى عزلة الفرد عن غيره، وبذا تقل قدرته على المقاومة ويسهل إقناعه، ذلك فضلاً عن إضعاف القدرة على الرفض لدى الفرد، ذلك الرفض الذي يمثل المنطلق لكل تغيير اجتماعي^(١٦٢).

ومن ناحية أخرى، تعمل المادة الإعلامية الغربية والأمريكية على تكريس النزعة الاستهلاكية والبحث عن الصور المختلطة للشباب المادي، بوصفها بديل لكل الحاجات الإنسانية الأخرى، وذلك من خلال التعامل مع هذه النزعة بمنطق التسليم أو الحماس، ذلك فضلاً عن التمكين للقيم المادية دوماً وكذا الترويج لثقافة العنف والجنس، والبحث على تعزيز المصلحة الشخصية وتقوية النزعة الفردية الأنانية، وحُب التملك والكسب المادي، واستهداف النجاح الفردي، وذلك من خلال الإقناع بأن هذه القيم السابقة كلها تأتي تعبيراً عن الطبيعة الإنسانية الخالدة والتي لا تتغير^(١٦٣).

٢ - إنبهار السيادة الإعلامية للدول في ظل تراجع مبدأ السيادة القومية، وكذا في ظل انتشار فكرة السماوات المفتوحة وذيوع استخدام أنظمة البث الفضائي.

٤ - هيمنة دول الشمال المتقدم على عمليات التدفق الإعلامي والمعلوماتي عبر العالم، إذ تشير التقديرات إلى أن حجم التدفق الإعلامي من الشمال إلى الجنوب يفوق حجم التدفق الإعلامي في الاتجاه العكسي بحوالي مائة مرة^(١٦٤). وتمثل الهيمنة الأمريكية على مجال الإعلام والاتصال والمعلومات أبرز صور هذه الهيمنة.

ويقصد بالهيمنة الاتصالية، العملية التي يخضع بموجبها نظام أو نظم الاتصال لدولة معينة أو لمجموعة من الدول - من حيث الملكية والبناء والتوزيع والمضمون - لتتوّد وضغط المصالح الاتصالية لدولة أو دول أخرى، دون تأخير معاكس أو موازن من الدول الخاضعة للهيمنة^(١٦٥). وقد أدت عمليات الاندماج إلى نشوء احتكارات عالمية وتركز السيطرة الإعلامية في يد عدد قليل من الشركات متعددة الجنسية. ففي عام ١٩٨٩ حدث اندماج بين شركتي Time و Warner مما أدى إلى خلق أكبر مجموعة إعلامية اتصالية في العالم برأسمال قدره حوالي ٢٥ بليون دولار. وقد أعقب ذلك بعدة سنوات شراء هذه المجموعة لشبكة CNN الإخبارية. وفي عام ١٩٩٢ حدث اندماج آخر بين شركتي Paramount و Viacom مالكة شبكة MTV لكي تصبح هذه المجموعة في الترتيب الخامس بين كبريات

المجموعات الإعلامية والاتصالية في العالم بعد News ، Time - Warner ، و Corporation التي يملكها مردوخ، ومؤسسة Bertelsman ، وشركة Walt Disney ، ولكي تمثل هذه المجموعات الخمس أكبر خمس لاعبين عالميين في سوق الاتصال العالمي^(١٦٦).

ويري د. حسام الخطيب أن مظاهر الهيمنة الغربية بصفة عامة، والأمريكية علي وجه الخصوص علي مجال الإعلام والاتصال العالمي ترتد إلي عدة عوامل أبرزها^(١٦٧).

١ - أن معظم مواد وتجهيزات الإعلام التقليدية (الورق، الأحبار، آلات الطباعة، آلات التصوير) بيد الدول الصناعية الكبرى وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - أن جميع التجهيزات التكنولوجية الحديثة الخاصة بالإعلام والاتصال والعلومات والسيبرنيطيقا، وغزو الفضاء والحاسبات الآلية بيد الدول الصناعية الكبرى أيضاً.

٣ - أن غالبية المواد الإعلامية والإخبارية والمعلوماتية بمضامينها الثقافية خاضعة للهيمنة الغربية والأمريكية.

وخلاصة القول ...

أن الهيمنة الإعلامية والاتصالية والمعلوماتية تمثل صورة أخرى من صور الهيمنة الغربية والأمريكية العالمية، أو بعبارة أخرى أنها أداة رئيسية من أدوات العولمة، ولعل مما يدل علي أهمية هذه الأداة وخطورة أثرها السياسي ، مآذره اثنان من قيادات البنتاجون من أن ، الإعلام قد صار العملة الجديدة لمملكة العالم، وأن الولايات المتحدة تتمتع أكثر من غيرها بالموقع الذي يتيح لها تقديم طاقتها بواسطة الإعلام ، . كما وجه ديفيد روثكوف النصيح إلي إدارة كلينتون إلي « البحث بعناية فائقة في كيفية حفاظ الولايات المتحدة علي دورها القيادي ـ إذ ستؤدي الثقافة الأمريكية دوراً حيوياً بمنح الولايات المتحدة موارد وعلاقات مع كل سوق ومع القوي الرئيسية في العالم »^(١٦٨).

كذلك فقد ذكر الدكتور بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة في أحد تصريحاته بأن «الـ CNN هي العضو السادس عشر في مجلس الأمن»^(١٩٩).

ومن الجدير بالذكر أيضاً - في معرض التدليل على خطورة العولمة الاتصالية والإعلامية - أن بعض الدول الكبرى قد بدأت تستشعر الخطر على هوياتها وثقافتاتها القومية، فقد كشفت المفاوضات التمهيدية لاتفاقيات الجات، أن فرنسا على سبيل المثال، قد أدركت أنها قد أصبحت هدفاً للهيمنة الاتصالية الأمريكية - مثلها في ذلك مثل أية دولة من دول الجنوب - مما حدا بها إلى رفض رفع الحواجز والقيود الجمركية التي تفرضها في مواجهة الإنتاج الثقافي الأمريكي، وأصررت على الاستمرار في سياستها الداعمة للإنتاج الثقافي الفرنسي «^(٢٠٠).

ثامناً : هي الأبعاد التقنية (التكنولوجية) للعولمة،

شهد العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين ثورة تكنولوجية هائلة وقد تسارعت معدلات التطور التكنولوجي في الربع الأخير منه على وجه الخصوص بشكل فاق كل التوقعات والتصورات، وقد ألقى هذا التطور التكنولوجي بظلاله على كافة القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية والاتصالية والعلمية والفنية. وقد تركزت معظم الاكتشافات والابتكارات الجديدة في دول العالم المتقدم. ويرتد ذلك التركيز إلى المخصصات الهائلة التي وجهتها هذه الدول إلى مبادرات البحث والتطوير R & D هي كافة مجالات البحث الأساسي والتطبيقي. ولا يفتونا أن نؤكد - رغم ذلك - على الإسهامات البارزة التي قدمها العديد من أبناء دول الجنوب من ذوي العقول النيرة والخبرات والمهارات والكفاءات المتميزة في مجال دفع ركب التطور العلمي سواء ممن بقوا في أوطانهم، أو ارتحلوا عنها إلى دول الشمال المتقدم طلباً لفرص النجاح والتميز، ورغبة في توفير الامكانيات البحثية المتطورة وكذا توفر المناخ المهيمن للخلق والإبداع.

ويمكننا أن نوجز أهم آثار تلك النهضة التكنولوجية الهائلة على العملية الإنتاجية فيما يلي^(٢٠١) ،

١ - الانخفاض النسبي لأهمية الموارد الطبيعية والمواد الخام في العملية الإنتاجية، إذ أصبحت كمية المواد الخام لوحدة المنتج الصناعي حالياً خمس الكمية التي

كانت مطلوبة عام ١٩٠٠. ذلك فضلاً عن استحداث العديد من المواد الخام المخلقة صناعياً والمستخدمه في عمليات الإنتاج والتي تنسم بوفرته النسبية وانخفاض تكلفتها مما أدى إلى زيادة القيمة المضافة، كما أصبحت القيمة المضافة تعتمد في المقام الأول على الخبرة أو الدراية الفنية Know - how أو على العوامل ذات الصلة بالجوانب البحثية، من ذلك مثلاً صناعة أشباه الموصلات التي لا تزيد تكلفة المواد الخام فيها عن ٢٪ من التكلفة الكلية للإنتاج.

٢ - حدثت تحولات جذرية في نسب المزج بين العوامل المختلفة للعملية الإنتاجية، مما أدى إلى تغيرات كبيرة في هياكل أسعار عوامل الإنتاج. وقد أسفر ذلك عن تغيرات جذرية في توزيع المزايا النسبية على المستوى العالمي، فحصلت بعض الدول على مزايا نسبية جديدة في حين فقد البعض الآخر ما كان يتمتع به من مزايا، وقد أدى ذلك إلى الإخلال بالصورة التقليدية للتخصص وتقسيم العمل على المستوى العالمي والتي كانت تتمثل في تمتع الدول النامية بمزايا نسبية في مجال المواد الأولية وتمتع الدول الصناعية بمزايا نسبية في إنتاج السلع المصنعة.

٣ - تعددت الأنواع المنتجة من السلعة الواحدة تبعاً لتباينها في درجات الجودة وفي نوعية المواد الخام ومستوي الإنتاج، فأصبحنا نرى الدولة الواحدة تصدر وتستورد نفس السلعة في نفس الوقت ولكن مع الاختلاف في النوعية.

٤ - تجزئة إنتاج السلعة الواحدة بين عدد كبير من الشركات بل وأحياناً كثيرة بين عدد كبير من الدول بحيث باتت كل شركة أو دولة تتخصص في إنتاج جزء أو مكون من مكونات السلعة الواحدة، مما أدى إلى تزايد درجة الاعتماد المتبادل في المجال الإنتاجي ولاسيما في الصناعات ذات التكنولوجيا الفائقة Hi-tec.

٥ - أدى التقدم التكنولوجي ذاته إلى استحداث أنواع جديدة من السلع التي لم تكن معروفة من قبل، كما أدى كذلك إلى خلق العديد من الحاجات أو الاحتياجات الجديدة والمستحدثة والتي لم تكن معروفة للإنسان من قبل، والتي تحولت في

غضون سنوات قليلة من مجرد كماليات إلى ضروريات لا غنى للفرد عنها في معيشته اليومية.

٦ - أصبحت العمليات الإنتاجية الزراعية والصناعية على وجه الخصوص تعتمد بشكل رئيسي على التكنولوجيا المتطورة وعلى المكنة مما أدى إلى تراجع دور العنصر البشري وتراجع أهمية عنصر المهارة الفنية لدى العمالة البشرية.

ويمكن القول بأن التطور التكنولوجي في ظل العولمة قد اتجه - على نحو متزايد - نحو الأخذ ببعض السمات العامة أو الخصائص المميزة، والتي من أظهورها مايلي^(١٧٢) :

أ - التصغير Miniaturization :

فقد أصبحت الصناعات الحديثة تستهدف تصغير أحجام منتجاتها قدر المستطاع. وقد أحرزت التكنولوجيا اليابانية والأمريكية قصب السبق في هذا الضمار بتوسلها إلى اختراع الترانزيستور، مما أتاح تصغير أحجام الأجهزة الكهربائية إلى حد كبير بحيث بات من الممكن حملها بدءاً من أجهزة الراديو وانتهاءً بالتليفون والحاسب الشخصي المحمول ... إلخ. وقد امتدت عمليات التصغير من أجهزة الاستقبال لتشمل أجهزة الإرسال أيضاً. ولعل من الجدير بالذكر في هذا الصدد أن نجاح شبكة CNN الإخبارية المذهل في التغطية التفصيلية لجريبات حرب الخليج الثانية كان مرده إلى قيام مراسليها بتركيب محطة إرسال للبت الفضائي تعمل على الظهور داخل الأراضي العراقية.

ب - التشخيص Personalization :

أي ارتباط الأجهزة التكنولوجية الحديثة بالاستعمال الشخصي للفرد الواحد بدلاً من الاستخدام الجماعي. فبعد أن كانت دور السينما تعرض الأفلام على مئات الأشخاص، أصبح جهاز التليفزيون يعرضها لكل أسرة على حدة، ثم ظهرت بعد ذلك أجهزة الكاسيت Walkman، وأجهزة الكمبيوتر الشخصي والتليفون المحمول التي تقصر الانتفاع على شخص واحد فقط دون غيره. ولعل في

ذلك ما يؤكد على التوجه الفردي لسياسات العولمة التي تلتقي حول إضعاف الروابط الاجتماعية وإزكاء النزعة الانعزالية.

ج - التكامل Integration :

أي تكامل تكنولوجيا الصوت والصورة مع تكنولوجيا الكلمة المكتوبة ومعالجة النصوص، على نحو ما أشرنا عند تناولنا لموضوع تكنولوجيا الاتصال، بحيث أصبح من الممكن في ظل وسائط الاتصال المتعددة Multimedia استخدام الكمبيوتر مثلاً كجهاز تليفزيون وفيديو وراديو وتليفون وتلفراف أو فاكس وبريد الكتروني وسينما وآلة حاسبة وأرشيف للمعلومات ومكتبة وآلة كاتبة وكاميرا ومطبعة... الخ.

٤ - الانتشار Diffusion :

لقد استطاعت التكنولوجيا الحديثة - بفضل ما أمكن تحقيقه في مجالات خفض تكلفتها وتبسيط أساليب استخدامها أن تحقق نطاقاً واسعاً من الانتشار والذيع بحيث باتت الأجهزة التكنولوجية تمثل ركناً رئيساً في الحياة اليومية لأي مواطن بسيط في أي دولة في العالم حتي وإن كانت متخلفة اقتصادياً وتكنولوجياً، كذلك فقد تم إدخال التكنولوجيا المتطورة في كافة قطاعات الحياة الإنسانية بدءاً من الأجهزة المنزلية وأجهزة الاتصال والمواصلات وقطاعات العلاج والتعليم والإنتاج بل التجارة (كمفهوم التجارة الإلكترونية، ومفهوم النقود الإلكترونية)، ذلك فضلاً عن قطاع السياسة والحكم (مفهوم الحكومة الإلكترونية)، وهو ما يوحي بأن التطور التكنولوجي لم يترك قطاعاً ما من قطاعات الحياة إلا اقتصاده تاركا بصماته الواضحة عليه.

ولعل من بين أكثر القضايا إثارة للجدل فيما يتصل بالأبعاد التكنولوجية للعولمة موضوع نقل التكنولوجيا Technology Transfer فيما بين دول الشمال والجنوب والذي تأثر هذه العملية بالاتفاقيات الدولية لحماية الملكية الفكرية البرمة في ضوء اتفاقيات الجات والتشريعات الدولية المنظمة للتبادل الدولي والتي أرسنها منظمة التجارة العالمية.

ويتضح من الوهلة الأولى لاتفاقيات الجات وحماية الملكية الفكرية كيف أن

هذه التشريعات الدولية تعمل على التمكين لاحتكار التكنولوجيا في يد الدول المتقدمة والحرص الشديد على عدم إفادة دول الجنوب النامي من هذه التكنولوجيا المتطورة، ومن هنا فقد جعلت هذه الاتفاقيات من تشديد الرقابة ووضع القيود على الإفادة من التكنولوجيا التي تنتجها الدول المتطورة ولاسيما الولايات المتحدة ديدنها^(١٧٣)، مما يجعل الدول النامية تحت رحمة - أو لنقل تحت سيطرة - الدول المتقدمة، وهو ماسوف يؤدي إلى إبطاء عمليات نقل التكنولوجيا إلى دول الجنوب، وهو ماسوف ينعكس بصورة سلبية على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، مما يعني في نهاية الأمر المزيد من الاتساع لفضوة التخلف التي تفصل بين دول الجنوب وبين قدرتها على اللحاق بركب التطور الحضاري الإنساني. وغني عن البيان أن هذه الهيمنة التكنولوجية من شأنها التمكين للهيمنة الاقتصادية ومن ثم السياسية لدول الشمال ولاسيما الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان على مقدرات العالم ككل.

ولعل مما يدل على رأينا السابق أن الولايات المتحدة قد احتفظت لنفسها بحرية قرار مطلقة - رغم اتفاقيات الجات - متذرة بما أسمته «اعتبارات حماية الأمن القومي الأمريكي»، بينما رفضت كفالة نفس الحق للدول الأخرى، إذ لا تردد الدبلوماسية الأمريكية في وصف اختراق أسرار التكنولوجيا الأمريكية بأنه «جاسوسية»، بينما تأبى على الدول الأخرى حقها في حماية أسرارها بالأساليب ذاتها، وتهددها باستخدام المادة (٢٠١) من لائحة الجمارك الأمريكية والتي تسوغ للحكومة الأمريكية ما يسمى بحق رد الفعل، وذلك دون تحديد شروط استخدام هذا الحق الغريب الذي لا يوجد له مثيل على المستوى العالمي^(١٧٤). وهكذا يتضح أن الولايات المتحدة تتعقب بدقة كل من يقوم بالقرصنة على الملكية الفكرية ذات الأصول الأمريكية، ولا تتردد في انزال أشد صور العقاب على الدول التي تتسامح مع قيام مواطنيها بهذه القرصنة وذلك من خلال منع الصادرات الأمريكية إليها، والتضييق على امكانية تسويق منتجاتها في الأسواق الأمريكية، فضلاً عن منع الاستثمارات الأمريكية فيها، وكذلك مطالبتها بالتعويض^(١٧٥).

ولعل مما يؤخذ على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الدول المتطورة تكنولوجيا، في هذا الشأن أنها تبالغ كثيراً في حماية حقوق ملكيتها الفكرية، فالذي الزمنى للحماية طويل، والتكلفة المالية لشراء حق الاستغلال باهظة، والشروط التقييدية لعقد بيع التكنولوجيا كثيرة ومعقدة، والممارسات التجارية ذات الصلة بالملكية الفكرية - وفقاً للتفسيرات الأمريكية - تقود إلى الاحتكار. ولعل الأهم والأخطر من كل ما سبق، هو أن نظام الحماية الأمريكي لا يميز بين الدول المستوردة للتكنولوجيا من حيث قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية، إذ تتعامل مع الدول الأشد فقراً والتي تفتقر إلى أية قدرات تكنولوجية بنفس الطريقة التي تتعامل بها مع الدول الغنية المتطورة تكنولوجيا، وهو أمر بالغ الإجحاف بالدول الفقيرة والمتخلفة^(١٧٦).

وختاماً وبعد أن استعرضنا جانباً من الأبعاد التكنولوجية للعملة يجدر بنا أن نلفت النظر إلى ما لهذه التطورات التكنولوجية من انعكاسات اقتصادية واجتماعية وسياسية ودولية، من ذلك مثلاً ارتفاع معدلات البطالة، إذ ترى أكبر نقابات العمال الأمريكية المعروفة اختصاراً بـ AFL - CIO أن «العملة والثورة التكنولوجية الراهنة قد تجعل البطالة مشكلة أوسمة ثابتة للمجتمع»^(١٧٧).

كذلك فإن ثمة مخاوف أخرى تتبدي لبعض المفكرين وهي التي تتمثل في تخوفهم من سيطرة التكنولوجيا على عقول وسلوك البشر وعلى حياتهم بوجه عام، بما قد تحمله في ثناياها من أخطار على حياة الإنسان على الأرض وعلى صحته ولعل من أظهرها مشكلات تلوث البيئة وخطر أسلحة الدمار الشامل وخطر التلوث الكيميائي للبيئة بالأسمدة والمبيدات ومخاطر الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية... إلخ. وهو ما أدي إلى نشأة بعض الحركات والتيارات المناهضة للتطور التكنولوجي والداعية إلى العودة إلى الطبيعة والحفاظ على البيئة من أخطار التكنولوجيا.

تاسعاً : هي الأبعاد البيئية (الإيكولوجية) للعملة،

إذا كان القرن العشرين قد شهد إنجازات تكنولوجية لم يسبق للعالم أن رأى

مثيلاً لها من قبل، فمما لاشك فيه أيضاً أنه كان القرن الأكثر إضراراً بالبيئة. وقد دفع الوعي العالمي بفداحة التدمير والتدهور البيئي وبخطورة التهديدات والمشكلات البيئية دول العالم إلى توجيه المزيد من العناية إلى قضايا البيئة ومشكلاتها، حفاظاً على الكوكب الذي نعيش على ظهره. ومن هنا فقد اتخذت المشكلات البيئية وكذلك الجهود المبذولة للحفاظ على البيئة وصيانتها طابعاً دولياً وعالمياً. ويرتد الطابع العالمي لمشكلات البيئة ولأنشطة حمايتها إلى عدة اعتبارات^(١٧٨)،

(١) أن مسببات المشكلات البيئية أصبحت عالمية الأثر، بمعنى أنها باتت تؤثر في بيئة العالم ككل بصرف النظر عن محلية أو إقليمية مصادر التلوث، فالغازات الكربونية، أو الإشعاعات الذرية التي تنطلق من مكان ما على سطح الكرة الأرضية تؤدي إلى أضرار بيئية في العديد من المناطق الأخرى التي قد تبعد كثيراً عن مصدر التلوث الأصلي.

(٢) أن هناك بعض المشكلات البيئية ذات الصلة بعناصر بيئية تمثل ميراثاً مشتركاً عالمياً للإنسانية ككل Global Commons كالمحيطات وقيعان البحار والغلاف الجوي والفضاء الخارجي مما يستلزم وضع تشريعات ونظم عالمية لحمايتها وعدم الإضرار بها.

(٣) أن ثمة مشكلات بيئية ذات طابع محلي أو إقليمي من حيث أثرها غير أن معاناة العديد من دول العالم في مناطق مختلفة منها يجعل منها ظاهرة أو مشكلة عالمية كمشكلات النحر والتصحر والتدهور البيئي.

(٤) أن التصدي للمشكلات البيئية بصفة عامة يستلزم تضافر الجهود الدولية في مجال اتخاذ التدابير والترتيبات الدولية متعددة الأطراف أو عالمية الطابع تمكيناً لإيجاد حلول جذرية وفعالة لهذه المشكلات.

ولهذا من أبرز المشكلات البيئية التي حظيت بالاهتمام العالمي خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين مايلي^(١٧٩)،

أ - مشكلة ارتفاع درجة حرارة الأرض Global Warming ،

وهي المشكلة الناشئة عن مشكلة الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي لكوكب

الأرض والمعروفة بأثر الصوبة الزجاجية Greenhouse Effect . وقد نشأت هذه المشكلة بمعامل تراكم بعض الغازات مثل أول وثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان في الغلاف الجوي بحيث تعوق تسرب الحرارة المتولدة عن سقوط أشعة الشمس على كوكب الأرض. ويتوقع العلماء أن ترتفع درجة حرارة الأرض ما بين درجتين إلى أربع درجات مئوية خلال القرن المقبل وهو ما سوف يؤدي إلى ذوبان الجليد المتراكم في المناطق القطبية وبالتالي إلى ارتفاع مستوى المياه في البحار والمحيطات مما يهدد بإغراق العديد من المدن الساحلية والجزر كما يهدد بضيق مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وهو ما سينعكس سلباً على الإنتاج العالمي للغذاء.

ب - مشكلة تآكل طبقة الأوزون Ozone layer depletion :

فقد أدى تراكم بعض أنواع الغازات الخاملة التي تعرف بالكولوروفلوروكاربونز CFC's والتي تستخدم في الأغراض الصناعية إلى تآكل طبقة غاز الأوزون المحيطة بالأرض والتي تمثل الدرع الواقي للإنسان من خطر التعرض للأشعة فوق البنفسجية بكميات كبيرة مما يؤدي إلى الإصابة ببعض الأمراض كسرطان الجلد.

ج - مشكلة الأمطار الحمضية Acid Rains :

فقد أدى تراكم غازات أول وثاني أكسيد الكربون أو الكبريت في طبقات الجو العليا إلى اختلاط هذه الغازات وذوبانها في مياه الأمطار مما يؤدي إلى سقوطها في شكل أمطار حمضية تلحق ضرراً بالغاً بالأراضي الزراعية في العديد من مناطق العالم.

د - مشكلة انحسار الغابات Deforestation :

تشير الإحصاءات إلى أنه قد تم القضاء على ما يقرب من ٨ مليون كيلومتر مربع من الغابات منذ عام ١٨٥٠ وحتى الآن، وهي مساحة تعادل حوالي ١٢٪ من إجمالي مساحة الغابات على مستوى العالم. وقد ساهم ذلك إلى حد كبير في ارتفاع درجات حرارة الأرض وزيادة نسب التلوث.

هـ - مشكلات الجفاف والتصحر Desertification :

فقد أدت التغيرات المناخية التي أحدثها ارتفاع مستويات التلوث البيئي إلى تغيير توزيعات الأمطار على المستوى العالمي، مما أدى إلى انخفاض شديد في معدلات الأمطار في مناطق مختلفة من العالم وكذا إلى تغير حركة الرياح وحركة الرمال وهو ما يهدد بتحول بعض المناطق إلى مناطق صحراوية بعد أن كانت قابلة للزراعة وهو ما سيؤثر ضرراً بالغاً بالأمن الغذائي للعديد من الدول ويؤدي إلى تزايد أخطار الجفاف والجاعات.

و - مشكلة تهديد التنوع الحيوي Biodiversity :

وهي تتصل بالتماس بالتنوع في الكائنات الحية النباتية والحيوانية وبالتوازن البيئي. فقد أدت ظروف التدهور البيئي لكوكب الأرض إلى تعرض حياة العديد من الكائنات البرية والبحرية والحيوانية لخطر الانقراض نتيجة لعدم توفر الظروف البيئية المناسبة لمعيشتها، أو نتيجة لسوء استغلالها اقتصادياً وهو ما يخل بالتوازن البيئي.

ز - مشكلة التلوث البيئي Pollution :

لقد عانت البيئة معاناة شديدة من تفاقم مشكلة تلوث التربة والماء والهواء نتيجة لتراكم المخلفات الضارة سواء الغازية أو السائلة أو الصلبة أو نتيجة للإشعاعات الضارة مما أدى إلى العديد من المشكلات الصحية والبيئية والتي أضررت فادحة بالكائنات الحية على تباين أنواعها. ومن بين المصادر الملوثة مشكلات مياه الصرف الصحي والصناعي التي يتم تصريفها في مياه البحار والمحيطات، مشكلة تلوث التربة والمياه بالمواد الكيميائية المستخدمة كأسمدة أو مبيدات زراعية والتي يؤدي تراكمها في التربة عاماً بعد عام إلى العديد من الأمراض للإنسان والحيوان، مشكلة المخلفات الصلبة غير القابلة للتحلل Solid non-degradable Wastes ، مشكلات تلوث الهواء بعامد السيارات وبأدخنة المصانع ولاسيما الصناعات الملوثة للبيئة، مشكلات التسرب الإشعاعي الذري والنووي الناشئة عن حوادث المحطات النووية أو عن التفجيرات النووية.

ح - مخاطر الأمراض والأوبئة:

تشير الدراسات إلى أن ارتفاع درجة حرارة الأرض سوف يؤدي إلى زيادة معدلات انتشار بعض الأمراض والحميات التي تنشط الميكروبات المسببة لها في المناخ الحار والرطب من ذلك مثلاً ، الملاريا ، التهاب الكبد ، التهاب السحايا ، وشلل الأطفال ، وحمى الصفراء ، وحمى الدنج ، والتيفانوس والكوليرا والدوسنتاريا . ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع درجات الحرارة سوف يؤدي إلى اتساع نطاق منطقة المناخ الاستوائي مما يؤدي إلى انتشار بعض الحشرات الناقلة للعديد من الأمراض كالبهوس والذباب على نطاق جغرافي أوسع ، ذلك فضلاً عن احتمال إطالة مدد حياة وزيادة معدلات تكاثر هذه الحشرات ، مما يزيد من احتمالات الإصابة بهذه الأمراض وسرعة انتشارها بصورة وبائية^(١٨٠).

ط - مخاطر التكنولوجيا الحيوية :

لقد أدت التطورات المذهلة في مجال التكنولوجيا الحيوية Biotechnology وكذلك في مجال الهندسة الوراثية Genetic Engineering سواء في عالم النبات أو عالم الحيوان ، فضلاً عن تكنولوجيا الاستنساخ Cloning ، إلى استحداث سلالات مهجنة من النباتات والحيوانات بصفات وراثية جديدة . وغني عن البيان أن هذه المجالات المستحدثة قد ترتب آثاراً بيئية ضارة ، كما قد تخل بالتوازن البيئي ، مما قد يهدد حياة الإنسان وصحته .

ويتضح من استعراض المشكلات البيئية السابقة أن هذه المشكلات قد تولدت عن الاستخدام غير الرشيد للتكنولوجيا الحديثة أو عن الاستغلال المفرط Over-exploitation للموارد الطبيعية بمعدلات تفوق بكثير ما هو مناسب للتنمية المستدامة . وانطلاقاً من الإدراك الواعي للآثار السلبية الخطيرة لهذه المشكلات البيئية على حياة الإنسان ، فقد بذلت جهود دولية كبيرة على المستويين العالمي والإقليمي منذ أوائل السبعينيات بهدف احتواء الأخطار المحدقة بالبيئة ، ويمكننا أن نذكر في هذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر ما يلي^(١٨١) :

• الإعلان الصادر عن قمة الأرض في ريودي جانيرو سنة ١٩٩٢ وهي أول مؤتمر دولي يعقد على مستوى القمة لمناقشة القضايا والمشكلات البيئية.

• بروتوكول مونتريال (١٩٨٧ - ١٩٩٥) لحماية طبقة الأوزون.

• اتفاقية التنوع البيولوجي (١٩٩٢)

• اتفاقية مكافحة التصحر (١٩٩٤)

• اتفاقية التغير المناخي (١٩٩٤)

• بروتوكول كيوتو (١٩٩٧)

وعلى الرغم من ذلك - ومع التسليم بالدور الإيجابي للنشاط الدولي العالمي للحفاظ على البيئة وحمايتها - فمن غير الممكن اغفال الآثار السلبية الخطيرة التي خلفتها سياسات العوثة على البيئة والتي يمكننا أن نتأمل جانباً منها فيما يلي^(١٨٢).

١ - اتجهت بعض الشركات متعددة الجنسيات المنتجة للمواد السامة أو الكيماوية أو العاملة في الصناعات الملوثة للبيئة إلى نقل نشاطها إلى دول الجنوب التي تكون التشريعات البيئية فيها أكثر ليونة، تجنباً للتحمل بتكاليف معالجة المخلفات أو هرباً من التقيد بالشروط البيئية المعمول بها في دول الشمال.

٢ - من الملاحظ أن الشركات متعددة الجنسيات التي تنقل نشاطها إلى دول الجنوب عادة ما تتهاون في اتخاذ الاحتياطات البيئية وتدابير الأمان البيئي اللازمة للحفاظ على البيئة مما يترتب أضراراً بيئية خطيرة على نحو ما حدث في كارثة مصنع يونيون كاريايد بمدينة بوبال بالهند على سبيل المثال.

٣ - ترتب على قيام حكومات الدول المتقدمة بفرض حظر أو قيود على بعض المنتجات والسلع الضارة بالبيئة أو التي لم يتم اختبارها بالقدر الكافي لمعرفة آثارها على صحة الإنسان، كمنتجات التبغ مثلاً أو بعض العقاقير المستحدثة إن اتجهت الشركات المنتجة لها إلى تكثيف عملياتها التسويقية في دول الجنوب والشرق. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ثلث حجم المبيعات التي قام الشمال بتصديرها إلى الجنوب من الأنواع التي تم تحريم استخدامها في دول الشمال.

٤ - تزايد حجم تجارة النفايات السامة والمخلفات الضارة بالبيئة كالمخلفات الكيماوية والنووية التي تنقلها الدول المتقدمة لكي يتم دفنها أو التخلص منها في أراضي دول الجنوب. ويشير أحد المصادر إلى أن المصانع القائمة في دول الشمال قد قامت بأكثر من ٥٠٠ محاولة خلال الفترة من ١٩٨٩ وحتى ١٩٩٤ لشحن ما يزيد على ٢٠٠ مليون طن من المخلفات الملوثة للبيئة من دول الشمال إلى دول الجنوب .

٥ - تسعى الدول الصناعية المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات إلى اتخاذ من الظروف التي هيأتها سياسات الملوثة ذريعة للقيام بعملية إعادة تقسيم للعمل والتخصص على المستوى العالمي بهدف توسيع الصناعات الأكثر تلويثاً للبيئة في دول الجنوب انطلاقاً من الزعم الذي تروج له والذي مضاه أن دول الجنوب لم تصل بعد إلى المستوى العرج من التلوث البيئي، ومن ثم فإن التكاليف المترتبة على الآثار البيئية السلبية لهذه الصناعات لازالت أقل بكثير من تكاليف تدابير الأمان البيئي أو منع التلوث، وذلك على عكس الحال بالنسبة لدول الشمال التي دخلت عصر التصنيع منذ فترات زمنية طويلة ومن ثم فقد وصلت إلى الحجم الأمثل للتلوث، الذي لا مفر بعده من الأخذ باحتياطات البيئة وسياسات حماية البيئة.

٦ - لقد أدت الضغوط الاقتصادية التي مارستها القوى الداعمة للموثة والتي من بينها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية بما فرضته على دول الجنوب من ضرورة الأخذ ببرامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة إلى دفع هذه الدول إلى التوسع في استغلال مواردها الطبيعية فيما وراء الحدود التي تكفل الحفاظ على التنمية المستدامة Sustainable Development في محاولة من جانبها لمواجهة الأعباء المالية الضخمة المفروضة عليها والتي من بينها سداد أعباء ديونها الخارجية المتركمة، أو الوفاء بالاحتياجات الضرورية لشعوبها ومتطلبات دفع عجلة التنمية الاقتصادية بها في ظل محاولاتها لتوفيق أوضاعها الاقتصادية مع مقتضيات الموثة.

٧ - مارست الشركات الصناعية الملوثة للبيئة ضغوطاً هائلة على هامش مؤتمر ريو للبيئة عام ١٩٩٢ - من خلال ما سمي بالمجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة - للحيلولة دون تحميل الشركات متعددة الجنسية بأية أعباء أو مسؤوليات في مجال حماية البيئة^(١٨٣)، بحيث تقع المسؤولية بالكامل علي كاهل الحكومات الوطنية لكي تقوم ببرامج حماية البيئة من الموارد العامة كالصرائب.

٨ - علي الرغم من الجهود الدولية متعددة الاطراف التي تبذل في مجال حماية البيئة وصيانتها إلا أن الدول الصناعية الكبرى - المسؤولة الرئيسية عن الاضرار بالبيئة - لازالت تراوغ وتتهرب من تحمل مسؤولياتها في هذا الشأن. وقد بدأ هذا واضعاً في موقف الولايات المتحدة خلال المفاوضات التحضيرية التي مهدت الي صياغة بروتوكول كيوتو بشأن التغير المناخي عام ١٩٩٧. فعلي الرغم من أن الولايات المتحدة تعد أكبر ملوث للبيئة علي المستوى العالمي إذ تفوق جملة انبعاثاتها من الغازات الصارة بالبيئة انبعاثات جميع دول العالم الأخرى، فقد اتخذت الولايات المتحدة موقفاً معارضاً لجميع الدول الأخرى تقريباً، بل ومتناقضاً مع مبادئ اتفاقية التغير المناخي ذاتها، كما عملت علي فرض وجهات نظرها رغم المعارضة الشديدة من جانب بقية الدول أعضاء المؤتمر حيث نجحت في ادخال كافة مظاهر المرونة في تنفيذ الالتزامات، وكذا إنشاء «فترات الالتزام» التي مدتها خمس سنوات والتي يحتسب الالتزام علي أساسها، فضلاً عن اعفاء الانبعاثات التي تصدر عن أية عمليات عسكرية متعددة الاطراف من الالتزامات، ومحاولتها صرف الأنظار عن أسلوب حساب الانبعاثات علي مستوى الفرد والذي يحقق مبدأ الانصاف في تحديد الالتزامات الي التركيز علي أسلوب حساب إجمالي الانبعاثات الكلية علي المستوى الوطني، وهو ما يحرم الدول كثيفة السكان كالصين مثلاً من التمتع بأية مزايا بل ويعطي الحق للولايات المتحدة علي سبيل المثال في مطالبة الصين بخفض انبعاثاتها من الغازات أو بتحمل مسؤوليات أكبر في حماية

البيئة علي الرغم من أن مستوي انبعاثات الفرد في الصين لا زال ضئيلاً للغاية مقارنة بالمتوسط العالمي^(١٨٤). وعلي الرغم من كل تلك التحفظات التي أبدتها الولايات المتحدة علي نص البروتوكول ، وعلي الرغم من كل التنازلات التي حصلت عليها من جانب الدول الأخرى فقد أعلنت الولايات المتحدة مؤخراً علي لسان رئيسها جورج بوش (الأب) عدم اعتزامها التوقيع علي بروتوكول كيوتو.

وهكذا يتضح كيف أن دول الشمال الصناعية والشركات متعددة الجنسية رغم كونها التي تتحمل المسؤولية الأولى عن تلويث البيئة والإضرار بها فإنها تعمل جاهدة علي التنصل من مسؤولياتها ومن التزاماتها في مجال إنقاذ البيئة، كما أنها تسعى سعيًا حثيثاً لتوطين الصناعات الملوثة، وللتخلص من فضائلاتها ومخلفاتها الضارة بالبيئة في دول الجنوب.

عاشراً : في الأبعاد المعرفية للعولة:

لم تقتصر آثار ظاهرة العولة وأبعادها علي مجرد التأثير في الواقع وإنما جاوزت ذلك أيضاً إلي التأثير في عملية المعرفة بصفة عامة من حيث أدوات اكتساب المعرفة، ومن حيث غاياتها، وكذا من حيث مناهجها. ويمكن القول بأن علم العلاقات الدولية وعلم السياسة كانا أكثر فروع المعرفة تأثراً بظاهرة العولة وبانعكاساتها سواء من حيث المادة أو من حيث المنهج. وفيما يلي محاولة لاستعراض أظهر الأبعاد المعرفية لظاهرة العولة :

١ - فيما يتصل بالأثار المعرفية للعولة بوجه عام:

أ - لم يعد هدف العملية التعليمية هو مجرد الإحاطة بمجموعة من الحقائق أو المعلومات الجاهزة، إذ ترتب علي ثورة المعلومات حدوث انفجار معلوماتي هائل بحيث بات من المستحيل علي أي باحث متخصص، مهما بلغت درجة إحاطته وتعمقه في أي فرع من فروع المعرفة، أن يحيط بجميع الحقائق العلمية أو المعلومات ذات الصلة بتخصصه، وهوما يفسح المجال علي نحو متزايد أمام المزيد من التخصص في مجالات المعرفة والبحث. ومن ناحية أخرى فقد أصبح الهدف

الرئيسي للعملية التعليمية هو اكساب الباحث المهارات البحثية وتنمية قدرته الابتكارية وقدرته على التحليل والتخريج واستقراء واستنباط الحقائق وعلى ربطها ببعضها البعض بهدف الانطلاق منها إلى الكشف عن حقائق جديدة.

ب - أدت غلبة النزعة المادية والنفعية (التي تمثل سمة من سمات عصر العوثة) على مجالات البحث إلى توجيه المزيد من الاهتمام نحو فروع العلوم النفعية ومجالات البحوث التطبيقية التي تستهدف الكشف عن الحقائق بهدف الانتفاع بها في إيجاد حلول للمشكلات العملية التي تواجهها المجتمعات، وذلك على حساب تراجع الاهتمام بمجالات البحث الأساسي وفروع العلوم البحتة التي تستهدف الكشف عن الحقائق العلمية لذاتها، وهو ما يترد غالباً إلى اعتبارات تمويلية.

ج - أدى التحول إلى التركيز على مجالات البحوث التطبيقية إلى زيادة الاهتمام بفروع المعرفة البينية Interdisciplinary التي تمثل نقاط تقاطع أو التقاء فروع معرفية مختلفة، وهو ما أدى إلى استعدادات العديد من الفروع المعرفية والتخصصات العلمية الجديدة التي تتسم باتساع مناهيل التحليل وشمولية التناول.

د - ألفت سياسات العوثة - ولا سيما عمليات الخصخصة - بظلالها على المؤسسات التعليمية ومؤسسات البحث العلمي إذ تزايد الاتجاه نحو خصخصة مؤسسات التعليم على امتداد جميع مراحله المختلفة سواء الجامعية أو ما قبل الجامعية.

وعلى الرغم من المزايا والإيجابيات التي يمكن رصدتها لخصخصة التعليم، فلا يفتون أن ننوه - بشدة - إلى خطورة هيمنة المنطق الاقتصادي والبحث، وسمادئ سيادة المستهلك على المؤسسات التعليمية الخاصة وما قد تؤدي إليه من تجاوزات وسلبات، فالأصل في هذه المؤسسات أنها مؤسسات تقوم على أداء رسالة سامية ومن ثم فهي لا تهدف للربح في المقام الأول. ولعل في الفصل بين الملكية والإدارة ما قد يسهم في تلاهي العديد من السلبات وسد الكثير من الثغرات التي تكتنف عمليات

مخصصة التعليم بصورتها الراهنة.

هـ - أدت الثورة التكنولوجية إلى ابتكار العديد من الأساليب التعليمية المستحدثة كالتعليم عن بعد (عن طريق الإنترنت أو عن طريق الوسائط التعليمية المختلفة)، أو التعليم المستمر، أو التعليم المفتوح ... إلخ.

ومن ناحية أخرى فقد هيأت وسائل الاتصال الحديثة إمكانية تزايد الاحتكاك والتفاعل بين المؤسسات التعليمية وكذا بين الباحثين الأكاديميين على المستوى العالمي. وتشير التقديرات إلى أنه في عام ١٩٩٤ كان حوالي ٢٥٪ من البحوث العلمية الأمريكية واليابانية بحوثاً مشتركة (يشارك فيها أكثر من باحث على مستوى العالم) في حين بلغت هذه النسبة في أوروبا حوالي ٥٠٪. ومن ناحية أخرى - وفي العام ذاته - كان ما يقرب من ٢٥٪ من طلبة الدراسات العليا في الولايات المتحدة الأمريكية من الأجانب (١٨٥).

و - أدت العولمة - بما تنطوي عليه من هيمنة ثقافية أمريكية - إلى غلبة اللغة الإنجليزية على العملية التعليمية في العديد من الدول، حيث استحدثت نظم وبرامج دراسية باللغة الإنجليزية موازية للدراسة باللغات الوطنية. وعلى الرغم من الفوائد التي قد تترتب على هذا الاتجاه فيما يتصل ببعض التخصصات العلمية، فإنه يتعين الاحتراز من عدم الإسراف والمغالاة في التوسع في الأخذ بهذا الاتجاه حفاظاً على الثقافات واللغات القومية التي تمثل مرتكزاً رئيسياً من مرتكزات الهوية والشخصية القومية.

ز - لقد كان من شأن نمو الوعي العالمي وتزايد الاتجاه نحو العولمة أن انتجه العديد من الجامعات الأمريكية والأوروبية إلى إهتتاحت فروع لها في الدول الأخرى، كما تزايد الاتجاه نحو إبرام إتفاقيات التعاون والتآخي بين هذه الجامعات والعديد من جامعات دول الجنوب، بدعوى إتاحة المجال أمام طلاب هذه الدول لاستكمال دراساتهم العليا بتلك الجامعات، وإن كان ليس بخاف ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من وصاية فكرية وهيمنة ثقافية وعلمية من جانب هذه الجامعات الأمريكية والغربية على البرامج التعليمية ومضامين المقررات الدراسية. وحري بنا أن نشير

في ذلك السياق أيضاً إلى إتجاه بعض المؤسسات التعليمية في دول الجنوب إلى الحصول على شهادة الجودة (الأيزو) في مجال تقديم خدماتها التعليمية وهو ما يستلزم منها المسارعة بالأخذ بالمناهج الدراسية وعضامين المقررات التي يتم تحديثها وفقاً للمعايير والرؤى الغربية، وهو أمر يتعارض مع مبدأ استقلالية الجامعات باعتبار أن الأصل في كل جامعة أن تمثل مدرسة فكرية وعلمية متميزة لها ذاتيتها.

٢ - فيما يتصل بإثار العولمة علي مجالات المعرفة السياسية،

لعله مما لا يحتاج إلى برهان القول بأن مجالات المعرفة السياسية كعلم السياسة وعلم العلاقات الدولية إنما تأتي في المرتبة الأولى من حيث درجة تأثرها بالتطورات والتغيرات التي خلفتها ظاهرة العولمة. فإذا كانت العولمة قد أثرت في مادة، هذه المعارف بما رتبته من ظواهر سياسية دولية مستجدة، فإنها قد أثرت من ناحية أخرى - وربما بدرجة أعمق من التأثير - في مناهج التحليل، والمفاهيم المستخدمة في هذه المعارف، بل أكثر من ذلك فقد أثرت العولمة في إدراكنا للظواهر الدولية المحيطة بنا وفي تماثلتنا الذهنية وتصوراتنا بشأن التعامل مع هذه الظواهر.

ويمكننا أن نتمثل أبرز الانعكاسات التي خلفتها العولمة علي مجالات المعرفة السياسية، وعلي دراسة العلاقات الدولية علي وجه الخصوص فيما يلي :

أ - تراجع الاهتمام ، بالدولة ، كلاعب رئيسي أو كطرف فاعل أساسي في التفاعلات السياسية العالمية، إذ برز لاعبون جدد من غير الدول أو ما يعرف بـ nonstate actors ، أكثر قدرة وتأثيراً في المجال الدولي كالشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية. ويرى Rosenau أن مفهوم السيادة قد أصبح يمثل قيداً أو عيباً معوقاً يحد من حرية التحرك المتاحة للدول، ومن ثم فهو يري أن الدول أصبحت رهينة السيادة أو مقيدة بها sovereignty bound actors إذ ترقب السيادة علي الدول مسئوليات والتزامات دولية تستنزف جانباً كبيراً من قدراتها ومن ثم تنحد من قدرتها علي التأثير، في حين أن

الأطراف الفاعلة الأخرى من غير الدول متحررة من قيد السيادة وتبعاتها أو على حد قوله Sovereignty free actors ، وهكذا يمكننا أن نلاحظ عمق التحول الذي طرأ على النظرة إلى الدولة وإلى السيادة كخاصة من خصائصها، إذ لم تعد السيادة تتسم بنفس الدرجة من الأهمية التي كانت تتميز بها فيما سبق.

ب - لقد كان من شأن تراجع أهمية الدولة القومية إن دعا بعض محلي ومنظري التفاعلات السياسية على المستوى العالمي، إلى التحول عن المنظور الذي يركز على الدولة state-centric world إلى منظور آخر يقوم على أساس التعددية في طبيعة أعضاء النسق العالمي في ظل ما أسموه منظور «مابعد العلاقات الدولية» أو multi - centric world of posinternational politics ، وهو ما يؤكد الاتجاه نحو تجاوز أو تجاهل دور الدولة بشكل شبه كامل إلى حد استبعاد صفة «الدولة» من عبارة «العلاقات الدولية» وإحلال صفة «العالمية» محلها، على نحو ما نلاحظ عند الحديث عن النظام «العالمي» الجديد مثلاً بدلاً من استخدام عبارة النظام «الدولي»، أو عند استخدام عبارة السياسة «العالمية» World Politics أو Global Politics^(١٨٦) .

ويري Bull أن التهديد الأكثر خطورة للنسق العالمي في ظل الأوضاع الراهنة يتمثل أساساً في تعدد الولاءات وتعارض الانتماءات وتداخل السلطات، وهو وضع شبيه بما كانت عليه الحال في القارة الأوروبية خلال مرحلة العصر الوسيط قبل ظهور صورة الدولة الحديثة. ولعل في تشابه تلك الأوضاع ما حدا بـ Bull إلى أن يطلق على الأوضاع الراهنة تسمية العصور الوسطى الجديدة new medievalism^(١٨٧) .

ج - عدم الاختصار على منظور السياسة التفاعلية interactive politics الذي يقوم على أساس تبادل الأفعال وردود الأفعال بين أطراف محددة، مع إدخال منظور السياسة الانعكاسية (الترددية) repercussive politics في الاعتبار، في معنى أن الأفعال الصادرة عن الدول ترتب ما يشبه الموجات الترددية أو

تشجيع سلسلة من الانعكاسات التي تغشي النسق العالمي ككل to cascade across and through all systems بحيث تتأثر الأطراف الأخرى بهذه الأفعال من عدة جهات وبعدة أشكال وبدرجات متفاوتة في نفس الوقت، ومن ثم فإن التأثير أو التأثر لا يأتي من جهة واحدة فحسب، أو من دولة إلى دولة محددة فقط (١٨٨).

د - تراجع حدة الفصل بين الاعتبارات أو المؤثرات السياسية الداخلية domestic وبين المؤثرات الخارجية، وهو ما ينبئ بتزايد أهمية دراسة سياسات الترابط . Linkage Politics

هـ - تصدع الدعائم أو الفروض أو المبادئ الأساسية التي ارتكز إليها التنظيم الدولي (تنظيم العلاقات الدولية) منذ معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨، وذلك من خلال التشكيك أو زعزعة الثقة في مبادئ السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والولاء القومي.

و - التحول في تحليل السياسات العالمية عن المحور الأفقي (منظور الصراع بين الشرق والغرب) وهو منظور غلب عليه طابع الصراع الأيديولوجي، إلى المحور الرأسي (منظور الصراع بين الشمال والجنوب) وهو منظور يقلب عليه طابع الصراع الاقتصادي.

ز - تزايد الاهتمام بموضوعات التنظيم القانوني الدولي والنظم الدولية ودور المؤسسات والمنظمات الدولية.

ح - زيادة الاهتمام ببعض الموضوعات المستجدة كحقوق الإنسان ودراسات السلام والأمن، والاتجاهات النسائية Feminism وموضوعات نزع السلاح، والجريمة المنظمة، والإرهاب، والتجارة غير المشروعة، والموضوعات الاقتصادية والبيئية، وكذا موضوعات التفاعل الثقافي والحضاري وما إلى ذلك.

مراجع وهوامش القسم الثاني

Neack & Haney (eds.); **Foreign Policy Analysis** (Prentice Hall, (١)
Englewood Cliffs, N. J., 1995), p. 230 - 231.

(٢) في مؤلفه الشهير، **Les Six Livres de la République** أو **الكتب الستة للجمهورية**.

(٣) انظر في تفصيل ذلك ،

أحمد الرشيدى، **التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية (سلسلة بحوث
سياسية (٨٥) ، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،
جامعة القاهرة، ١٩٩٤) ، ص ٨ ، ١١ .**

Scholte, J. A.; **Globalization : A Critical Introduction** (St. Martin's (٤)
Press, Inc., N. Y., 2000), p. 138.

Czempiel & Rosenau (eds.); **Global Changes and Theoretical (٥)
Challenges** (Lexington Books, MA., 1989), p. 1 - 20.

(٦) ولزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى ،

Schraeder, P.; **Intervention in the 1990's** (Lynne Renner Pub., ●
Boulder & London, 1992).

De Montbrial, T.; "Interventions Internationales, Souveraineté des ●
Etats et démocratie" en : **Politique Etrangère** (IFRI, Paris, 3/98), p.
549 - 566.

● ستانلي هوتمان ؛ سياسات وأخلاقيات التدخل العسكري، (المركز العربي للدراسات
الاستراتيجية، سلسلة أوراق شهرية، العدد ٤، يوليو ١٩٩٦).

● عماد جاد؛ حق التدخل الدولي بين الإنساني والسياسي (سلسلة دراسات
استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، العدد ٩٣،
٢٠٠٠).

(٧) راجع ،

Strange, S.; "The Erosion of the State" in **Current History** (November
1997), p. 365 - 369.

وكذلك ،

- Evans, P.; "The Eclipse of the State", in : **World Politics** (Vol. 50, No : 1, October 1997), p. 62 - 87.
- Colchester, N.; "Goodbye Nation-State, Hello ... what ? " in : **The New York Times** OP-ED, 17 July 1994.

(٨) وهو ما أشار إليه Huntington بالموجة الثالثة في كتابه ،

Huntington, S. ; **The Third Wave** (University of Oklahoma Press, 1991).

"Civil Society refers to activities by voluntary associations to shape (٩) policies, norms and / or deeper social structures".

Scholte ; **Op. cit.**, p. 277

ورد في ،

Ibid

(١٠)

Waters, M.; **Globalization** (Routledge, London, 1995), p. 102

(١١)

Scholte; **Op. cit.**, p. 155

(١٢)

(١٣) الحبيب الجنحاني، «ظاهرة العولمة، الواقع والأفاق»، ورد في : مجلة عالم الفكر (الكويت، أكتوبر ١٩٩٩)، ص ١٩.

(١٤) محمد عابدي الجابري، «العولمة والهوية الثقافية»، ورد في : المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨)، ص ١٩.

(١٥) وفي هذا المعنى يقول Rosenau ،

"Governance is not synonymous with government. Both refer to purposive behavior, to goal - oriented activities, to systems of rule; but government suggests activities that are backed by formal authority, Governance, in other words is a more encompassing phenomenon than government. It embraces governmental institutions, but it also subsumes informal, non-governmental mechanisms whereby those persons and

organizations within its purview move ahead, satisfy their needs, and fulfill their wants."

ورد في :

Rosenau, J. & Czempiel, E.; **Governance without Government** (Cambridge University Press, Cambridge, 1992), p. 4.

Scholte; **Op. cit.**, p. 148 (١٦)

Baylis, J. & Smith, S.; **The Globalization of World Politics** (Oxford (١٧) University Press, Oxford, 1997), p. 234 - 237.

(١٨)

Ibid., p. 23.

(١٩)

Ibid., p. 23 - 24

(٢٠) الحبيب الجناحاني، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

وكذلك : بول هيرست، جراهام طومبسون، ما العولمة ؟ (سلسلة كتب عالم المعرفة، عدد ٢٧٢،

الكويت، سبتمبر ٢٠٠١)، ص ١٠٤.

(٢١) فيليب مورو ديثارج : العولمة (سلسلة ماذا اعرف ؟ : موسوعة العلوم للشباب، الأهرام،

القاهرة، ٢٠٠٠)، ص ١٢٥.

Scholte; **Op. cit.**, p. 146 - 147. (١٢)

" Region States are natural economic zones. They may or may not fall (٢٢) within the geographic limits of a particular nation. what matters is that each possesses, in one or another combination, the key ingredients for successful participation in the global economy".

ورد في :

Ohmae, K.; "The Rise of the Region State " in : **Foreign Affairs** (Spring 1993, Vol. 72, no : 2), p. 78, 79.

(٢٤) هانس بيتر - مارتن و هارالد شومان : **فيح العولمة : الاعتداء على الديمقراطية**

والرفاهية (سلسلة كتب عالم المعرفة، عدد ٢٣٨، الكويت، أكتوبر ١٩٩٨)، ص ٢٩، ٢٩١.
(٢٥) ريتشارد هيجوت؛ العولمة والأقلمة؛ اتجاهان جديدا في السياسة العالمية (سلسلة محاضرات الإمارات، رقم ٢٥، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨)، ص ٢٥، ٤٣.

Scholte; Op. cit., p. 1483 (٣٦)

Sachwald, F.; "La Mondialisation comme facteur d'intégration (٢٧) régionale", dans : Politique Etrangère (Eté 1997), p. 259.

(٢٨) السيد يسين؛ العولمة والطريق الثالث (ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ١٩٩٩)، ص ١١٠.

(٢٩) ولزبد من التفصيل حول علاقة العولمة بالأقلمة يمكن الرجوع إلى ،

Nicolas, F.; "Mondialisation et Régionalisation dans les pays en développement - les deux faces de Janus".

وكذلك ،

Veltz, P.; "Une Organisation Géoeconomique à niveaux multiples".

Politique Etrangère (Eté 1997)

اللذين وردا في ،

" (٢٠) structures that link peoples and communities in various parts of the world."

ورد في ،

Rosenau, J.; "The complexities and contradictions of Globalization" in : Current History (Nov. 1997), p. 361.

Idem

(٢١)

(٣٢) سيار الجميل؛ العولمة الجديدة (مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٧)، ص ١٥٠.

(٣٣) تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى مفهوم «الدولة الرخوة» Soft State وهو المصطلح الذي نحتة جونار ميردال في أواخر الستينيات للإشارة إلى استعداد معظم حكومات الدول النامية للفساد والتجاهل حكم القانون، وتقليب المصالح الخاصة لبعض الأفراد

أو الفئات علي اعتبارات المصلحة العامة، ولسنا في حاجة إلي إيضاح أن هذا المفهوم قد أصبح أكثر انطباقاً الآن علي واقع الدول النامية في ظل العولمة مما كان عليه قبل ثلاثين عاماً خلت..

انظر، جلال أمين: «العولمة والدولة»، ورد في: المستقبل العربي (عدد ٢٢٨ فبراير ١٩٩٨، بيروت)، ص ٣٠.

(٢٤) عبد الخالق عبد الله: «العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها»، ورد في: مجلة عالم الفكر (الكويت، عدد أكتوبر ١٩٩٩)، ص ٦٧.

(٢٥) Habermas, J.; Après L'Etat - Nation (Fayard, Paris, 2000), p. 73.

(٢٦) د. عبد الخالق عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

(٢٧) جراهام طومبسون، تحديد موقع العولمة، ورد في: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (العدد ١٦٠، منظمة اليونسكو، باريس، يونيو ١٩٩٩)، ص ١٠.

(٢٨) سوسان جورج، تقرير لوجانو: مؤامرة الغرب الكبرى (إصدارات سطور، القاهرة، ٢٠٠١)، ص ٣٢ - ٣٥.

(٢٩) يول هيرست وجراهام طومبسون، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٤ - ٣١٥.

(٤٠) مزيد من التفصيل في هذا الشأن يمكن الرجوع إلي:

أحمد السيد النجار: انتصار المصالح الوطنية علي الأيديولوجية في سيائل.. ورد في: مجلة السياسة الدولية (مؤسسة الأهرام، العدد ١٤٠، أبريل ٢٠٠٠، القاهرة، ٢٠٠٠)، ص ١٩٠ - ١٩٦.

(٤١) نبيل حشاد: البجاء ومنظمة التجارة العالمية (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١)، ص ١٤٢.

(٤٢) انظر التحليل الرائع للدكتور كامل عمران في:

كامل عمران: ملاحظات أولية في العولمة، ورد في: مجلة معلومات دولية (العدد ٥٨، دمشق، ١٩٩٨)، ص ٢٨.

(٤٣) المرجع السابق.

(٤٤) Scholte; Op. cit., p. 20

Idem (٤٥)

(٤٦) كيمون فالاسكاكيس، «العولمة كمسرحية»، ورد في، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

(٤٧) شريف دلاور، تحديث مصر (وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩)، ص ٦٠، ٦١.

(٤٨) Scholte; Op. cit., p. 123

(٤٩) Ibid., p. 129 - 131

(٥٠) سمير أمين، في مواجهة أزمة عصرنا (سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٧)، ص ٦٧ - ٦٨.

(٥١) هانس بيتر مارتن، هارالد شومان، مرجع سبق ذكره، ص ١٠١ - ١٠٢.

(٥٢) يمكن الرجوع بصدد موضوع التخصصية:

سيار الجميل، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢١ - ٢٥٤.

(٥٣) محمود عبد الفضيل، مصر ورياح العولمة (سلسلة كتاب الهلال، رقم ١٤٨، دار الهلال،

القاهرة، العدد ٥٨٥، سبتمبر ١٩٩٩)، ص ٢٢ - ٢٤.

(٥٤) هانس بيتر مارتن، هارالد شومان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٠.

(٥٥) الحبيب الجناحاني، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠ - ٣١.

(٥٦) المرجع السابق، ص ١٨٨.

(٥٧) المرجع السابق، ص ٢٦ - ٢٧.

(٥٨) المرجع السابق، ص ٣٦ - ٣٧.

(٥٩) يعرف Featherstone هذه النزعة الاستهلاكية بقوله:

"Consumerism describes behaviour where people frenetically acquire (and usually quickly discard) a variety of goods that provide the user with some kind of instant but ephemeral gratification."

ورد في: Scholte; Op. cit., p. 113

"Consumerism involves the generation as much as the satisfaction of (٦٠) wants."

ورد في: Ibid., p. 114

(٦١) كامل عمران، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩.

وليزيد من التفصيل حول مصطلح الـ Hypercommodification يمكن الرجوع إلي:

Dunn, R. G.; *Identity Crises : A social critique of Postmodernity*
(University of Minnesota Press, Minneapolis, 1998), p. 115.

Waters; *Op. cit.*, p. 140 (٦٢)

Ibid.; p. 141. (٦٣)

Scholte; *Op. cit.*, p. 114. (٦٤)

Waters; *Op. cit.*, p. 140 - 141 (٦٥)

Scholte; *Loc. Cit.* (٦٦)

(٦٧) انظر في هذا الصدد ،

Ritzer, G.; *Sociological Theory* (The McGraw Hill Co., N. Y., 1996) , p.
578 - 580.

(٦٨) انظر في ذلك ، Waters; *Op. cit.*, p. 143 - 144.

(٦٩) يمكن النظر في فكرة ثقافة الاستهلاك التي أشرنا إليها آنفاً في هذا الإطار.

(٧٠) ماجدة صالح؛ الآثار الإعلامية والثقافية للعولمة على دول المنطقة وإمكانية

مواجهتها (بحث مقدم إلى مؤتمر العولمة والعالم العربي - مركز دراسات وبحوث الدول

النامية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - مايو ٢٠٠٠)، ص ٢٨.

(٧١) عبد الإله بلقزيز؛ العولمة والهوية الثقافية ، ورد في : المستقبل العربي (العدد ٢٢٩

- مارس ١٩٩٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت)، ص ٩٦.

Waters; *Op. cit.*, p. 1. (٧٢)

(٧٣) انظر في ذلك عبد الإله بلقزيز؛ مرجع سبق ذكره، ص ٩٥ - ٩٦.

(٧٤) محمد الخضسر؛ العولمة والهوية ، ورد في : مجلة عالم الفكر، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢.

(٧٥) ماجدة صالح؛ مرجع سبق ذكره، ص ١٢ - ١٦.

(٧٦) بول سالم؛ الولايات المتحدة والعولمة ، ورد في : المستقبل العربي العدد ٢٢٩ - مرجع

سبق ذكره، ص ٨٦ - ٨٧.

(٧٧) يعرف علماء الاجتماع نزعَة التعصب العرقي، أو التمرّكز حول الذات Ethnocentrism بأنها ذلك النوع من التعصب الذي يتمثل في نظرة الفرد (أو الجماعة) إلى ثقافته على أنها الثقافة الأكثر رقياً، ويتضمن هذا الاتجاه حكماً ضمنياً بالدونية على الثقافات الأخرى. ويعكس التعصب العرقي عدم المقدرة على تقدير وجهات نظر الآخرين ذوي الثقافات المختلفة بما تتضمنه من لغة ودين وأخلاق، كما يعكس الإفتقار إلى النظرة الإنسانية الشمولية أو فهم المشكلات التي تواجه البشر في المجتمعات الأخرى..

ورد في «معهد عاصف غيث: قاموس علم الاجتماع (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩)، ص ١٦١ - ١٦٢.

Sadowsky, Y.: *The Myth of Global Chaos* (Brookings Institution Press, Washington, D.C., 1998), p. 171.

(٧٩) مصطفى عبد القني: الجات والتبعية الثقافية (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩)، ص ٦٩ - ٧١.

ويسوق المؤلف في كتابه المشار إليه بعضاً من الأمثلة الدالة على استخدام الولايات المتحدة لإتفاقيات الجات بدعوى حماية الملكية الفكرية ويهدف الضغط على بعض الدول واتخاذ تدابير عقابية ضدها في حالة محاولتها الإفادة من الحضارة الغربية أو الإنتاج الثقافي الغربي.

(٨٠) المرجع السابق.

(٨١) محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية»، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

(٨٢) يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى:

أحمد وهبان: الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر (دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠١).

(٨٣) حسنين توفيق، «العولمة، الأبعاد والإنعكاسات السياسية»، ورد في: مجلة عالم الفكر،

مرجع سبق ذكره، ص ٢١٢.

(٨٤) المرجع السابق، ص ٢١٤.

(٨٥) جميل مطر: تأملات في السياسة الدولية (دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٥)، ص

- (٨٦) الحبيب الجنحاني؛ مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.
- (٨٧) لمزيد من التفصيل عن التفسير العلمي لظاهرة التكامل السياسي ولدور السلطة السياسية في تحقيقه يرجع إلي تفسير أستاذنا المرحوم الدكتور محمد طه بدوي، في كتابه: النظرية السياسية (الكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨٦)، ص ٢٠٥ - ٢١٢.
- (٨٨) هانس بيتر مارتن، هارالد شومان؛ مرجع سبق ذكره، ص ٢٩ - ٣١.
- (٨٩) Rodrik, D.; "Le débat sur la Mondialisation : leçons du passé " en : Politique Etrangère (IFRI, Paris, 3/1998), p. 567 - 585.
- (٩٢) Scholte; Op. cit., p. 140 - 141.
- (٩٢) Ibid., p. 146 .
- (٩٢) الحبيب الجنحاني؛ مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.
- (٩٢) هانس بيتر مارتن، هارالد شومان؛ مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.
- (٩٤) Baudouin, J. Introduction à la Science Politique (Méméntos Dalloz, Paris, 1989), p. 27.
- (٩٥) حسن محمد وجيه؛ مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي (سلسلة كتاب عالم المعرفة، رقم ١٩٠، الكويت، أكتوبر ١٩٩٤)، ص ١٦٦.
- (٩٦) الحبيب الجنحاني؛ مرجع سبق ذكره، ص ١٧.
- (٩٧) حسنين توفيق؛ مرجع سبق ذكره، ص ٢١٢ - ٢١٣.
- (٩٨) جمال عبد الجواد؛ التسامح (موسوعة الشباب السياسية، الجزء الثالث، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠١)، ص ١٠١ - ١١٥.
- (٩٩) الحبيب الجنحاني؛ مرجع سبق ذكره، ص ١٨.
- (١٠٠) لورينت لانجيل، المخدرات والعولمة، علاقة غامضة، ورد في: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (يونيو ١٩٩٩، اليونيسكو، باريس)، ص ١٢١ - ١٢٢.
- (١٠١) المرجع السابق.
- (١٠٢) محمد سامي عبد الحميد؛ أصول القانون الدولي العام - الجزء الأول، الجماعة الدولية (دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦)، هامش ص ٣٢٧.
- (١٠٢) هانس بيتر مارتن، هارالد شومان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

(١٠٤) الحبيب الجنعاني، مرجع سبق ذكره، ص ١٨، ٢١، ٣٢.

(١٠٥) المرجع السابق، ص ١٨.

(١٠٦) أحمد أبو زيد : أطفال العالم في خطر، ورد في : مجلة العربي (العدد ٥٠٤،

الكويت، نوفمبر ٢٠٠٠)، ص ٦٠ - ٦٦.

(١٠٧) المرجع السابق.

(١٠٨) مها كامل : عمليات غسيل الأموال : الإطار النظري، ورد في : مجلة السياسة

الدولية (عدد ١٤٦، مؤسسة الأهرام، أكتوبر ٢٠٠١)، ص ١٦١.

(١٠٩) المرجع السابق، ص ١٦٢ - ١٦٣.

وانظر كذلك : محمود عبد الفضيل : مصروفات العولة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠ -

٤١.

(١١٠) حسنين توفيق : مرجع سبق ذكره، ص ١٩٢.

Baylis & Smith; Op. cit., p. 494.

(١١١)

Kofman, E. & Youngs, G.; **Globalization : Theory and Practice** (Pinter, London, 1998), p. 225.

"... the world is sustained by the presence of american power and (١١٢) America's willingness to use that power against those who would threaten the system of globalization. The hidden hand of the market will never work without a hidden fist".

Waltz, K.; "Globalization and American Power", Op. cit., p. 53. ورد في :

(١١٣) يعلق Kenneth Waltz على ذلك بقوله :

" In the Cold War, the United States won a decisive victory. Victory in war, however, often breeds lasting enemies . Magnanimity in victory is rare. Winners of wars, facing new impediments to the exercise of their wills, often act in ways that create future enemies".

Ibid., p. 55.

ورد في :

Idem.

(١١٤)

Chomsky, N.: "Introduction" in : Bennis, P. & Moushabeck, M. (eds.) : (١١٥)
Altered States (New York : Olive Branch Press, 1993), p. 4.

وكذلك ، Waltz; **Op. cit.**, P. 54.

"One reads about the world desire for American leadership only in the (١١٦)
United States. Everywhere else one reads about american arrogance
and unilateralism."

ورد في ، Ibid., p. 55.

Gnesotto, N.; "Elargissement de l'OTAN : une responsabilité (١١٧)
européene" dans : **Politique Etrangère** (Printemps 1997, IFRI, Paris),
p. 128.

(١١٨) محمد أسامة عبد العزيز، «الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو»، في «مجلة
السياسة الدولية» (العدد ١٤٦، أكتوبر ٢٠٠١، مؤسسة الأهرام، القاهرة)، ص ٢٠٧.
(١١٩) المرجع السابق، ص ٢٠٨.

(١٢٠) ولزيد من التفصيل عن توسيع حلف الأطلسي يمكن الرجوع إلى :

Morsy, L. "The New NATO : Challenges and Prospects" in : **Legal
and Economic Research Review** (Facutly of Law, Cairo University,
Beni Sweif Branch, January 1999), p. 1 - 36.

(١٢١) عماد جاد، «تغيير النظام الدولي علي حلف شمال الأطلسي»، في «مجلة
السياسة الدولية» (العدد ١٢٤، أكتوبر ١٩٩٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة)، ص ١٤ - ١٥.
(١٢٢) المرجع السابق، ص ١٦.

(١٢٣) عبد الرحمن رشدي الهواري، «المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط»، في «
مجلة السياسة الدولية» (عدد ١٢٧ - يوليو ١٩٩٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة)، ص ٢٧٩ -
٢٨٢.

(١٢٤) المرجع السابق.

(١٢٥) لمزيد من التفصيل في هذا الشأن يرجع إلى :

- أحمد إبراهيم محمود، «السياسة الدفاعية لإدارة بوش (سلسلة كراسات إستراتيجية،
عدد ١٠٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠١)».

- طه المجذوب، «المشروع الأمريكي القومي للدفاع الصاروخي»، في «جريدة الأهرام

(١/٤/٢٠٠١، القاهرة)، ص ٩.

(١٧٦) وليد رمضان، عرض لكتاب «القرن الحادي والعشرون هل يكون أمريكياً؟» للدكتور سعيد اللاوندي، ورد في : مجلة الديمقراطية (العدد الخامس، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢)، ص ٢٨٢.

Pellerin, H.; "Global Restructuring and International Migration : (١٧٧) Consequences for the Globalization of Politics" in : Kofman & Youngs ; Op. cit., p. 82.
Ibid., p. 82 - 83. (١٧٨)

(١٧٩) صامويل هانتنجتون؛ صدام الحضارات : إعادة صوغ النظام العالمي، ترجمة : طلعت الشايب (كتاب سطور (٢) ، القاهرة، ١٩٩٨)، ص ٣١٨.
(١٢٠) المرجع السابق.

(١٢١) إيشان بريسكو، أوروبا المنيعة ترحب بكم، ورد في : رسالة اليونسكو (عدد سبتمبر ٢٠٠١، باريس)، ص ٢٥.

(١٢٢) جميل مطر؛ مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٠.

(١٢٣) المرجع السابق.

(١٢٤) هيرست وطمبسون؛ مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

(١٢٥) إيشان بريسكو؛ مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(١٢٦) المرجع السابق، ص ٢٢.

(١٢٧) جميل مطر؛ مرجع سبق ذكره، ص ٢٢١.

(١٢٨) إيشان بريسكو، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

(١٢٩) المرجع السابق.

(١٤٠) صامويل هانتنجتون؛ مرجع سبق ذكره، ص ٣٢١.

(١٤١) المرجع السابق، ص ٣٢٤.

(١٤٢) المرجع السابق، ص ٣٢٢ - ٣٢٣.

(١٤٣) المرجع السابق، ص ١٩٢ - ١٩٣.

(١٤٤) راجع في تفصيل ذلك : المرجع السابق، ص ١٩٥ - ٢٠٠، ص ٤٢١ - ٤٣٠.

(١٤٥) سوسان جورج؛ مرجع سبق ذكره، ص ٨٥.

- (١٤٦) المرجع السابق، ص ٩٠ - ٩١.
- (١٤٧) المرجع السابق، ص ١١٢.
- (١٤٨) المرجع السابق، ص ١١٩.
- وذلك عملاً بالتعبير الإنجليزي «دع الكلاب تأكل الكلاب» . Let dogs eat dogs .
- (١٤٩) المرجع السابق، ص ١٢٧.
- (١٥٠) أحمد بدر: الإعلام الدولي، دراسات في الاتصال والدعاية الدولية (مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٧٧)، ص ٢٥٤.
- Fuchs, G. & Koch, A.; "The Globalization of Telecommunications and the issue of Regulatory Reform" in : Kofman & Youngs; Op. cit., p. 165 - 166.
- (١٥٢) محمود علم الدين، «ثورة المعلومات ووسائل الاتصال: التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال - دراسة وصفية»، ورد في: مجلة السياسة الدولية (العدد ١٢٢، يناير ١٩٩٦، مؤسسة الأهرام، القاهرة)، ص ١٠٢ - ١٠٣.
- (١٥٣) المرجع السابق، ص ١٠٩.
- (١٥٤) المرجع السابق، ص ١١١.
- Giddens, A. ' the Thlrd Way (Polity Press, London, 1998), p. 31. (١٥٥)
- (١٥٦) كامل عمران: مرجع سبق ذكره، ص ٢٩.
- Scholte; Op. cit., p. 123. (١٥٧)
- (١٥٨) محمد شومان، «عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي»، ورد في: مجلة عالم الفكر: مرجع سبق ذكره، ص ١٦١.
- (١٥٩) المرجع السابق.
- (١٦٠) راجع بصدد هذه السمات: محمود علم الدين: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٧.
- (١٦١) راجع في هذا الشأن:
- محمد شومان: مرجع سبق ذكره، ص ١٦٠.
- أديب خضورا: «سوسيولوجيا الترفيه في التلفزيون»، ورد في: مجلة عالم الفكر: مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٧ - ٢٨٢.

- (١٦٢) أديب خضور، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.
- (١٦٣) هريرت شيلر، المتلاعبون بالاعتقول (سلسلة كتاب عالم المعرفة (٢٠١٢)، الكويت، مارس ١٩٩٩)، ص ١٤٦.
- (١٦٤) عواطف عبد الرحمن: الوجه العثم لعائلة الاتصال والمعلومات، ورد في: جريدة الأهرام (القاهرة، ٢٠١٢/٢/٢٠).
- (١٦٥) محمود علم الدين: مرجع سبق ذكره، ص ١١٢.
- (١٦٦) Barker, C.: Television, Globalization and Cultural Identities (Open University Press, Buckingham, 1999), p. 47-54.
- (١٦٧) حسام الخطيب: أي أفق للثقافة العربية وأدبها في عصر الاتصال والعولمة؟، ورد في: مجلة عالم الفكر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٤.
- (١٦٨) محمد الخطيب: مرجع سبق ذكره، ص ٩٤.
- (١٦٩) حسنين توفيق: مرجع سبق ذكره، ص ١٨٨.
- (١٧٠) محمود علم الدين: مرجع سبق ذكره، ص ١١٢.
- (١٧١) إيهاب الدسوقي: الأبعاد الاقتصادية للتقدم التكنولوجي.... ورد في: مجلة السياسة الدولية (عدد ١٢٩، يوليو ١٩٩٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة)، ص ٢١٢ - ٢١٣.
- (١٧٢) Waters; Op. cit., p. 147.
- (١٧٣) مصطفى عبد الفني: مرجع سبق ذكره، ص ٧٩ - ٨٠.
- (١٧٤) سمير أمين: مرجع سبق ذكره، ص ٦٩ - ٧٠.
- (١٧٥) محمد السيد سعيد: التكنولوجيا (موسوعة الشباب السياسية، الجزء التاسع، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠١)، ص ٧١.
- (١٧٦) المرجع السابق، ص ٧٣.
- (١٧٧) المرجع السابق، ص ٧٩.
- (١٧٨) Baylis & Smith; Op. cit., p. 314.
- (١٧٩) راجع: Waters; Op. cit., p. 103 - 106.
- و كذلك، Godard, O. "Effet de Serre et quotas d'émission" en : Politique Etrangère (Automne 1998, IFRI, Paris), p. 587 - 610.
- Sanderson, G.; "Climate Change : The Threat to human health." in : (١٨٠)

The Futurist (March - April 1992), p. 34 - 38.

Baylis & Smith' **Op. cit.**, p. 313 - 355. (١٨١)

Scholte; **Op. cit.**, p. 211. (١٨٢)

(١٨٣) سوسان جورج، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.

(١٨٤) يوسف حمدي تاضف، «بروتوكول كيوتو لتغير المناخ : حسابات المكسب والخسارة»،
ورد في : مجلة السياسة الدولية (العدد ١٣٢ - أبريل ١٩٩٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة)،
ص ٢٧٢ - ٢٧٦.

(١٨٥) باسكال بيثي ولوك سويت، «الموتلة تبحث عن مستقبل»، ورد في : المجلة الدولية
للعلم الاجتماع (العدد ١٦٠، يونيو ١٩٩٩، اليونسكو، باريس)، ص ٥٢.
(١٨٦) يمكن الرجوع بمسدد هذه التحولات المنهجية إلى :

Rosenau, J.; **Turbulence in World Politics** (Princeton University
Press, N. J., 1990), p. 37 - 44.

وكذلك : Czempiel & Rosenau; **Op. cit.**, p. 1 - 20.

Waters; **Op. cit.**, p. 28. (١٨٧)

Rosenau, J.; **Turbulence in World Politics**, **Op. cit.**, p[. 42. (١٨٨)

الخلاصة

الختام

تناولنا على امتداد الصفحات السابقة التعريف بمفهوم العولمة، وبالعولمة كظاهرة، وكذا بالمنطلقات الأيديولوجية الباعثة عليها فضلاً عن رصد أظهر الأبعاد والآثار المترتبة على هذه الظاهرة. وقد خالصنا من هذه الدراسة إلى ما يلي،

أولاً: بصدد تعريف ظاهرة العولمة،

اتضح من استعراض الاتجاهات المتباينة بصدد تعريف مفهوم العولمة أن هذه التعريفات تدور حول عدة أفكار رئيسية أبرزها ما يلي،

أ - التزايد المتسارع لكثافة التفاعلات الدولية في كافة المجالات، مما أدى إلى التزايد الهائل في درجة الاعتماد المتبادل والتي تعقد التفاعلات الدولية.

ب - تراجع أثر العوامل الجغرافية والحدود الإقليمية كمعامل مقيدة أو معوقة للتفاعلات الدولية وللتأثيرات المتبادلة فيما بين المجتمعات.

ج - انضغاط الزمان والمكان على مستوى العالم، بحيث تراجع أثر الفواصل المكانية (المسافات) أو الزمنية (فروق التوقيت) على التعامل الدولي.

د - نمو وعي الشعوب بمفهوم الوحدة الكونية وبالعالم ككل مترابط.

هـ - التحرير المتزايد للمعاملات الدولية من كافة القيود والعقبات والمعوقات التي تفرضها السلطات المحلية.

و - تزايد الاتجاه نحو توحيد أو تنميط المعايير أو القيم على المستوى العالمي، وذلك من خلال الترويج للمعايير والقيم السائدة في دول الغرب (أو دول الشمال المتقدم) لتسود بقية مناطق العالم المختلفة، وذلك بدعوى أنها القيم الأكثر تحضراً أو الأكثر حداثة.

ز - إحياء أفكار الهيمنة والسيطرة ونزعات الصدام والصراع الحضاري والثقافي بين الشعوب المتباينة من حيث درجة التطور الاقتصادي والحضاري أو من حيث الثقافات والقيم الروحية أو من حيث الانتماء العرقي أو القومي.

وقد حاولنا - إنطلاقاً من دراسة التعريفات المختلفة لظاهرة العولمة - أن نقدم إسهاماً متواضعاً في هذا الصدد - يتمثل في التعريف التالي :

« العولمة هي عملية مدارة إرادية وغائية تستهدف من خلالها القوى المهيمنة علي النسق العالمي الإفادة من الأوضاع الدولية التي تربت علي التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والمواصلات، وزيادة كثافة التفاعلات الدولية، ودرجة الاعتماد الدولي المتبادل، وصورة التوزيع العالمي الراهن للقوة - وما نتج عن ذلك كله من الشعور بانضغاط الزمان والمكان، وتهاوي الفواصل الإقليمية، وتزايد الوعي بالعالم ككل متكامل - في تحقيق الهيمنة العالمية، وذلك من خلال العمل علي فرض أنماطها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعيشية علي بقية مناطق العالم لتحقيقاً لمصالح تلك القوى المسيطرة، من خلال منظومة متكاملة من الأساليب والأدوات أو الوسائل المتنوعة والمتساندة والمهيمنة لتحقيق تلك الهيمنة ..

ثانياً : بصدد العولمة كظاهرة : يمكن القول :

١ - أن العولمة كظاهرة لم تعرف إلا مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين، ومع ذلك فقد جاءت هذه الظاهرة كتتويج لتطور تاريخي طويل يمتد لعدة قرون بدءاً من عصر الكشوف الجغرافية في القرن الخامس عشر وانتهاءً بالتقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصال والمواصلات في القرن العشرين، ومروراً بسلسلة طويلة من التحولات والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية والثقافية والتكنولوجية. ويمكن التمييز بصدد المتغيرات التاريخية التي أدت إلي ظهور العولمة بين نوعين من المتغيرات ،

أ - متغيرات طويلة المدى ، رقيت آثاراً تراكمية علي امتداد مراحل زمنية طويلة تتمثلها في التحولات والتطورات التي أشرنا إليها آنفاً ، والتي امتدت لنحو خمسة قرون من الزمان.

ب - متغيرات طارئة أو حديثة ، رقيت آثاراً مباشرة ، سريعة ومفاجئة تتمثلها في حدث سقوط الاتحاد السوفيتي كقوة قطبية وتمكك امبراطوريته ، وانفراد الغرب (بزعامة الولايات المتحدة) بالهيمنة علي النسق العالمي.

٢ - أن شمة اختلافاً جوهرياً بين مفهوم العالمية Globalism كنزعة إنسانية نحو الإفتتاح علي الثقافات والحضارات الأخرى للتفاعل معها وتبادل التأثير والتأثر معها ، وبين مفهوم العولمة Globalization كعملية إدارة وغائية ذات طبيعة إملائية تعكس إرادة الهيمنة ، وتقوم علي أساس فرض قيم ومعايير وأنماط وإرادة طرف معين علي بقية الأطراف الأخرى.

٣ - أنه من غير الممكن - بحال - النظر إلي العولمة باعتبارها تسارعاً في معدلات النزعة ، العالمية ،، إذ أن شمة اختلافاً جوهرياً بين المفهومين من حيث الطبيعة والمضمون ، فالعالمية ، أقرب ما تكون إلي كونها تعبيراً عن قانون طبيعي سوسيولوجي تاريخي ، في حين أن «العولمة» هي عملية إرادية تقبع خلفها إرادات واعية تدير وتدب ومن ثم فإن ظاهرة العولمة لم تقتصر علي مجرد كونها تسارعاً أو تزايداً كمياً في معدلات التفاعل والاعتماد الدولي المتبادل ، وإنما هي في حقيقتها تمثل تغيراً كيميائياً أو نوعياً في طبيعة وأنماط التفاعلات الدولية.

ثالثاً: يصدد الاتجاهات المختلفة هي تفسير ظاهرة العولمة، يمكن القول:

١ - إن تناول ظاهرة العولمة بالتفسير عادة ما يتنازعه اتجاهان متضادان، وهو ما يؤدي إلي تقديم تفسيرين متناقضين تماماً لهذه الظاهرة، يمكننا أن نتمثلهما فيما يلي :

أ - التفسير التكاملي للعولمة Integrative Interpretation :

وهو الذي ينحونحو تفسير ظاهرة العولمة في إطار مفهوم التكامل على المستوى العالمي. ومن ثم يري أنصار هذا الاتجاه أن العولمة هي عملية إيجابية الطابع تسهم في زيادة فعالية أو كفاءة إدارة الموارد على المستوى العالمي. وهذا هو التفسير السائد في الغرب بوجه عام.

ب - التفسير الصراعى للعولمة Conflictive Interpretation :

وهو الذي يفسر ظاهرة العولمة في إطار مفهوم الصراع الدولي، ومن ثم فهو ينظر إلي العولمة نظرة يكتنفها التشكك باعتبارها عملية تهين لسيطرة وهيمنة القوى الكبرى على العالم ككل على حساب التضحية بمصالح دول الجنوب. ويمثل هذا التفسير وجهة نظر دول الجنوب.

ومن ناحية أخرى يمكن القول بأن مفهوم العولمة تتنازعه ثلاث رؤى متباينة يمكننا أن نتمثلها فيما يلي :

أ - العولمة كواقع أو كوصف للواقع as a description :

وهو ما يمكن وصفه بالدول العلمى لمفهوم العولمة، حيث يري أنصار هذا الاتجاه، أن العولمة هي نتاج لتطور تاريخي طبيعي أو تلقائي، أي أنها حالة State of affairs تعققت بصورة عضوية يمتأى عن الإرادة الإنسانية، ومن ثم فهي غير مستهدفة، أو غير محفوزة، وإنما هي نتاج لقانون طبيعي يندفع الأفراد والمجتمعات

بمقتضاه إلى التعارف والتقارب والتوحد فيما بينهم. ويمكن القول بأن هذا التصور يعكس وجهة النظر السائدة في الدول الغربية أو الدول الصناعية المتقدمة وكذا وجهة نظر قوي الرأسمالية العالمية. غير أننا نرى أن هذا التصور هو أقرب انطباقاً على مفهوم العالمية Globalism وليس على مفهوم العولمة بالتفصيل المتقدم.

ب - العولمة كسياسة أو كبرنامج عمل as a prescription ،

وهو ما يمكن وصفه بالمدلول النمطي normative لمفهوم العولمة، حيث يري أنصار هذا الاتجاه أن العولمة هي عملية إرادية وغائية، بمعنى أنها تعكس ما يجب أن يكون، من وجهة نظر الداعين إليها والمروجين لها باعتبارها السبيل المؤدي إلى تعظيم مكاسبهم وحماية مصالحهم.

وانطلاقاً من هذا التصور يمكن اعتبار العولمة نتاجاً مستهدفاً لسياسات وبرامج معينة، أي أنها محفوزة induced أو مستهدفة contrived بما يستلزمه ذلك من استخدام الأساليب والأدوات والسياسات والبرامج الكفيلة بتحقيق الوحدة العالمية أو الكونية. ومن ثم فهي ليست انعكاساً لتطور تاريخي طبيعي أو تلقائي، وإنما هي محصلة لعملية مخططة وجهود غائية من جانب الأطراف أو القوى التي توفر العولمة الظروف الملائمة أو المناخ المناسب لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها وتعظيم مكاسبها. وتمثل هذه النظرة رؤية دول الجنوب للعولمة باعتبارها عملية مدارة إرادية وغائية تستهدف التمكين للهيمنة الأمريكية والغربية على العالم ككل.

ج - العولمة كأيديولوجية as an ideology ،

وهو ما يمكن وصفه بالمدلول الأيديولوجي للعولمة، حيث تستخدم العولمة كفكرة أو كترير justification للعمل السياسي، أو كتقنيع camouflage للأهداف الحقيقية لسياسات معينة تنتهجها بعض الدول، بمعنى استخدام ظاهرة العولمة

كدعاية لتهيئة الجماهير لتقبل مواقف أو سياسات معينة، كأن تلجأ بعض الحكومات في إطار تبنيها لسياسات اقتصادية أو اجتماعية معينة إلى التذرع بالعولة كمبرر للأخذ بهذه السياسات، يدعوي أن هذه السياسات هي من مقتضيات التوافق مع عصر العولة، أو هي حتم من الحتميات التي يفرضها واقع العولة.

رابعاً : يصدد المنطلقات الأيديولوجية للعولة : يمكن القول :

أن ثمة جذوراً فكرية لظاهرة العولة، تتمثل في الأفكار والفلسفات التي استند إليها الفكر الغربي الحديث، والتي كانت من وراء النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الغربية بما تفرع عنها من سياسات. وأن هذه الأفكار والفلسفات يمكن النظر إليها باعتبارها تمثل المنطلقات الأيديولوجية الباعثة على ظاهرة العولة. إذ تشير الملاحظة إلى أن الملامح العامة لسياسات العولة تأتي مستجيبة - بوجه عام - للأصول الفلسفية التي ارتكز إليها الفكر الغربي والتي قامت استناداً إليها الحضارة الغربية الحديثة، والتي امتدت بعد ذلك لتؤثر في الفكر الأمريكي، ألا وهي : مفاهيم الحرية، والصراع، والانتخاب الطبيعي (البقاء للأقوي)، وكذا النزعات الفردية والنفسية، ذلك فضلاً عن تأثرها الواضح بالنظرة الاستعمارية العنصرية، وينزعة التمرکز حول الذات القابضتين على نظرة العالم الغربي وعلى معاملاته مع دول الجنوب.

خامساً : يصدد الأبعاد والآثار المختلفة لظاهرة العولة :

يمكن القول أن العولة هي عملية مدارة، تتمثل في مجموعة من الأنشطة الفاعية التي تقع خلفها إرادات واعية تستهدف تحقيق غايات معينة، وذلك اعتماداً على الأساليب أو الأدوات الملائمة.

• أنه على قدر تعدد وتباين الأدوات والوسائل المستخدمة في إطار هذه الظاهرة يأتي تعدد وتنوع أبعادها وتباين آثارها.

• أن لظاهرة العولمة أبعاداً سياسية، واقتصادية، وثقافية، واجتماعية، وعسكرية، وسكانية، واتصالية، وتقنية، وبيئية، ومعرفية.

• الأبعاد السياسية لظاهرة العولمة، ويتمثل أبرزها فيما يلي :

أ - تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول.

ب - تراجع قوة الدولة القومية وتضاؤل دورها.

ج - تزايد النزوع نحو الأخذ بالليبرالية السياسية، وهو ما تمثل في نزعة التحول الديمقراطي والأخذ بالتعددية السياسية.

د - تعاظم دور منظمات المجتمع المدني والقطاع غير الرسمي في مجالات رسم السياسات العامة وصنع القرارات السياسية.

هـ - بروز مفهوم الحكم Governance كبديل للحكومة Government.

و - تزايد الاتجاه نحو التكتل بين دول الشمال مع تزايد حدة التفتت والتشرذم في دول الجنوب.

ز - تزايد حدة النزعة الأوليغارشية على مستوى النسق العالمي، وهو ما تمثل في هيمنة مجموعة الثمانية الكبار وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

ح - تنامي دور المؤسسات والمنظمات الدولية والكيانات فوق القومية في مجال فرض النظم الدولية، واتساع نطاق تدخلها في الشؤون الداخلية للدول.

• الأبعاد الاقتصادية لظاهرة العولمة، ويتمثل أبرزها فيما يلي :

أ - تراجع قدرة الحكومات على توجيه الأنشطة الاقتصادية أو السيطرة عليها.

ب - تزايد سطوة المؤسسات أو المنظمات الاقتصادية العالمية في مجال فرض النظم الاقتصادية الدولية.

ج - تنامي الاتجاه نحو التخصص وتقسيم العمل على المستوى العالمي في ظل عولمة الإنتاج.

- د - تزايد سطوة الشركات متعددة الجنسيات وهيمنتها علي الاقتصاد العالمي.
- هـ - تزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل علي المستوي العالمي.
- و - سيادة الفكر الاقتصادي الليبرالي علي النظام الاقتصادي العالمي.
- ز - تزايد الاعتماد علي التكنولوجيا الفائقة وتراجع الحاجة إلي العمالة البشرية.
- ح - توحش النزعة الاستهلاكية والترويج لثقافة المستهلك العالمي.
- الأبعاد الثقافية لظاهرة العولمة ، ويتمثل أبرزها فيما يلي ،
 - أ - التمكين للنزعة المادية علي حساب النزعة الروحية.
 - ب- محو الخصوصية الثقافية والترويج لفكرة الثقافة العالمية.
 - ج - التمكين لسيادة القيم الغربية والامريكية ونمط الحياة الأمريكي عبر العالم.
- الأبعاد الاجتماعية لظاهرة العولمة ، ويتمثل أبرزها فيما يلي ،
 - أ - تراجع الولاء القومي تحت وطأة الانتماءات العرقية أو القبلية أو الطائفية.
 - ب - التأثير في هياكل البناء الاجتماعي والطبقي للمجتمعات.
 - ج - تقويض الدور الاجتماعي للدولة وتراجع مبادئ العدالة الاجتماعية.
 - د - زعزعة الاستقرار الاجتماعي وتزايد حدة الصراع الاجتماعي.
 - هـ - ارتفاع معدلات الجريمة وتزايد التجارة غير المشروعة.
 - و - عولمة الأنشطة الاجتماعية للمنظمات الدولية غير الحكومية.
- الأبعاد العسكرية (الاستراتيجية) لظاهرة العولمة ، ويتمثل أبرزها فيما يلي،
 - أ - التمكين للهيمنة العسكرية المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية عالمياً.

ب - الابقاء على التحالف الأطلسي ومحاولة توسيع نطاقه وتوسيع اختصاصاته ونطاق عملياته.

ج - محاولة الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي من خلال تبني مشروع الدرع الصاروخية، والاعلان الأمريكي عن عدم الالتزام بمعاهدة حظر الأسلحة المضادة للصواريخ الباليستية (١٩٧٢).

• الأبعاد السكانية (الديموجرافية) لظاهرة العولمة، ويتمثل أبرزها فيما يلي،

أ - تيسير حركة انتقال الأفراد وزيادة معدلات السياحة والهجرة.

ب - غلبة الطابع، الانتقائي، على سياسات الهجرة الأوروبية والأمريكية.

ج - زيادة المخاوف من المهاجرين الجدد من ذوي الثقافات غير المتجانسة.

د - تنامي الاتجاهات المعادية للمهاجرين ونزعات كراهية الأجانب من جانب الجماعات اليمينية المتطرفة.

هـ - تزايد القلق في دول الشمال من ارتفاع معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات الزيادة السكانية في دول الجنوب.

و - نظرة الغرب ذات النزعة الاستعلائية العنصرية إلى الزيادة السكانية في دول الجنوب باعتبارها فائض بشري غير منتج، والاتجاه نحو التخلص منها بوسائل شتى.

• الأبعاد الاتصالية لظاهرة العولمة، ويتمثل أبرزها فيما يلي :

أ - العلاقة التبادلية بين العولمة وبين ثورة الاتصالات والمعلومات.

ب - العولمة الإعلامية كأحد مظاهر وأدوات العولمة.

ج - أثر العولمة على الجانب التقني لوسائل الاتصال الحديثة.

د - الهيمنة الغربية والأمريكية على مضمون أو محتوى الرسائل الاتصالية والإعلامية عبر العالم.

هـ - انهيار السيادة الاعلامية لدول الجنوب في ظل انتشار أنظمة البث الفضائي.

● الأبعاد التقنية (التكنولوجية) لظاهرة العولمة : ويتمثل أبرزها فيما يلي :

أ - اتساع الفجوة التكنولوجية بين دول الشمال ودول الجنوب.

ب - الآثار الاقتصادية للثورة التكنولوجية.

ج - السمات أو الخصائص المميزة للتكنولوجيا في عصر العولمة.

د - القيود التي تفرضها الدول المتقدمة على نقل التكنولوجيا من خلال التدرع باتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية.

● الأبعاد البيئية (الايكولوجية) لظاهرة العولمة : ويتمثل أبرزها فيما يلي :

أ - الآثار التدميرية للتطور التكنولوجي الهائل على البيئة في القرن العشرين.

ب - اتسام المشكلات والقضايا البيئية بالطابع العالمي.

ب - الجهود العالمية للحفاظ على البيئة.

ج - الآثار السلبية لسياسات العولمة على البيئة.

● الأبعاد المعرفية لظاهرة العولمة ، ويتمثل أبرزها فيما يلي :

أ - أثر العولمة على عملية المعرفة بوجه عام من حيث غاياتها، وأساليبها، وأدواتها ومؤسساتها.

ب - أثر العولمة على مجالات المعرفة السياسية بوجه خاص، ولا سيما مجال دراسة العلاقات الدولية سواء من حيث المادة، أو المنهج، أو مناهج التحليل، أو مجالات الاهتمام.

وخلص القول ...

إن الغرب - وقد فرغ من صراعه مع القطب السوفيتي - قد عاد مرة أخرى

لمواصلة سياساته الساعية إلى فرض الهيمنة على العالم وإلى تأمين مصالح قوي
الرأسمالية العالمية، فراح يكشف عن أنيابه من جديد لدول الجنوب، التي لم يعد -
في ظل التوزيع العالمي الراهن للقوة - ثمة ما يدعوها إلى التلطف معها أو الترفق بها
علي نحو ما كانت تفرضه ظروف الحرب الباردة.

«والله يتم نوره، ويفخر لي عجزتي وتقصيري، والحمد لله رب العالمين»

مضامين الكتاب

الصفحة

٧	مقدمة
٩	القسم الأول
	في العولمة : دراسة للمفهوم والظاهرة والمنطلقات
١١	- في التعريف بمفهوم « العولمة »
١٧	- في التمييز بين مفهومي « العولمة » و « العالمية »
١٨	- « العولمة » عملية
١٩	- في العولمة كظاهرة
٢٠	- العولمة بين القديم والحديث
٢٩	- في الاتجاهات المختلفة في تفسير ظاهرة العولمة
٣٣	- المنطلقات الأيديولوجية للعولمة
٣٧	- هوامش ومراجع القسم الأول
٤١	القسم الثاني
	في العولمة : دراسة للأبعاد والآثار المختلفة للظاهرة
٤٢	أولاً : في الأبعاد السياسية للعولمة
٦٥	ثانياً : في الأبعاد الاقتصادية للعولمة
٨٣	ثالثاً : في الأبعاد الثقافية للعولمة
٩١	رابعاً : في الأبعاد الاجتماعية للعولمة
١٠٧	خامساً : في الأبعاد العسكرية (الاستراتيجية) للعولمة
١١٧	سادساً : في الأبعاد السكانية (الديموجرافية) للعولمة
١٣٠	سابعاً : في الأبعاد الإتصالية للعولمة
١٣٩	ثامناً : في الأبعاد التقنية (التكنولوجية) للعولمة
١٤٤	تاسعاً : في الأبعاد البيئية (الايكولوجية) للعولمة
١٥٢	عاشراً : في الأبعاد المعرفية للعولمة
١٥٨	هوامش ومراجع القسم الثاني
١٧٣	الخاتمة

هذا الكتاب



• الدكتور / مملوح محمود مصطفى منصور

• من مواليد القاهرة في ٢٦ / ٥ / ١٩٦٢

• حاصل على درجة دكتور الفلسفة في

العلوم السياسية (العلاقات الدولية)

من جامعة الإسكندرية عام ١٩٩٢ .

• أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية

بكلية التجارة ، جامعة الإسكندرية .

• عضو مجلس إدارة معهد الدراسات

الدبلوماسية ، بكلية التجارة ، جامعة

الإسكندرية .

• له العديد من المؤلفات في

العلاقات الدولية والعلوم السـ

يقدم المؤلف في هذا الكتاب معالجة شاملة للعولمة ، حيث يعرف بمفهوم العولمة ، ويأظهر الاتجاهات في تعريفه ، كما يتناول العولمة ، كظاهرة ، ، ثم ينتقل الى استعراض التطور التاريخي للعولمة عبر العصور ، موضعا الظروف التاريخية التي مهدت السبيل لها ، وكذا العوامل التي أدت الى ظهورها .

كما يعرض المؤلف أيضا الى المنطلقات الأيديولوجية في الفكر الغربي الكامنة وراء هذه الظاهرة والباحثة عليها .

ولعل أظهر ما يميز به هذا الكتاب عن الكتابات السابقة عليه والتي تصدت لهذه الظاهرة ، انه لم يقتصر على مجرد التعرض للأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة كشأن معظم الدراسات السابقة ، وإنما راح يجاوز ذلك الى العناية بكافة الأبعاد الأخرى للظاهرة كالأبعاد الاجتماعية ، والعسكرية ، والسكانية والاتصالية ، والتكنولوجية ، والبيئية ، والمعرفية ، بغية تقديم رؤية متكاملة لهذه الظاهرة الخطيرة التي باتت تلقى بظلالها على شتى قطاعات الحياة الإنسانية في عالمنا المعاصر سواء على المستويين الوطني أو الدولي .

الناشر

